

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ابن خلدون - تيارت

ميدان: علوم اقتصادية، تجارية وعلوم التسيير
شعبة: علوم التسيير
تخصص: إدارة مالية



كلية: العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
قسم: علوم التسيير

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر

من إعداد الطالبة:

صبيحي شيماء

معروف مختارية

تحت عنوان:

أثر القروض الموجهة على التنمية الاقتصادية في الجزائر
خلال الفترة 1990-2023

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

رئيسا	أستاذ محاضر - ب - جامعة ابن خلدون تيارت	أ. بوحركات بوعلام
مشرفا ومقررا	أستاذ محاضر - أ - جامعة ابن خلدون تيارت	أ. بلخير فريد
مناقشا	أستاذ محاضر - أ - جامعة ابن خلدون تيارت	أ. زيتوني هوارية

السنة الجامعية: 2024/2025

إهداء

الحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه لبلوغي هذا النجاح
قال تعالى: "وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا..." -سورة الإسراء-
امثالا لأمر ربي، واعترافا بفضل الله ثم بفضل والدي الذي لا يجزى أهدي هذا النجاح
إلى أُمي وأبي اللذان كان وجدوهما أنسا لروحي وأمانا لقلبي، إلى من كرسا نفسيهما وأفنيا صحتهما
لأجلنا؛

إلى من كانت تضحياتهما دربا معبدا لنجاحي، إلى من مهما سعت جاهدة فلن أوفيهما حقهما؛
إلى أبي وأُمي أهدي هذا النجاح فهو ثمرة صبركما ودعائكما وحبكما؛
أسأل الله أن يشافيكما شفاء لا يغادر سقما وأن يحفظكما.
وإلى أخواتي العزيزات "فاطمة، خديجة، مريم، أسماء" وإلى أخي العزيز "أبو بكر"؛
أشكر الله أن جعلني أختا لكم، فأنا محظوظة بوجودكم، كنتم سندي الذي لا يميل، وفرحي الذي لا
يخبو؛

فكنتم لي أما ثانية، ورفقة صادقة، وملاذا دافنا لا يخون، أدعوا الله أن يحفظكم من كل سوء؛
فشكرا لكم من الأعماق ولكم من هذا النجاح أوفى نصيب.
إلى أبناء أخواتي بهجة بيتنا وبراءته ونجومه المضيئة "يحي، كنزة، بلقيس، أيوب، لقمان"؛
لكم مني دعاء صادق، أن يحفظكم الله ويبارك في أعماركم؛
أنتم كل ما لدينا لأن الحياة بوجودكم أجمل.

وإلى صديقاتي الغاليات

يامن كنن ومازلن أجمل ما في الوجود، كبرنا معا شاركننا الفرح والدموع، تعلمنا تعبنا وحلمنا؛
وفي كل لحظة كنن جزءا لا يتجزء من قلبي، فشكرا لكم لكل دعم؛
ولكل ضحكة شاركنموني بها.
إليكم جميعا أهدي هذا النجاح...

إهداء

"وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب"

أهدي هذا العمل المتواضع إلى:

إلى والدي العزيزين، اللذان كانا دوماً نعم الداعم والسند، وعلماني معنى الصبر والاجتهاد والعطاء بلا حدود، لهما الفضل بعد الله في كل خطوة حققتها، فهما نور دربي وسبب نجاحي
أسأل الله أن يحفظهما ويرزقهما الصحة والعافية.

إلى إخوتي الغاليين "قادة، عمر الحبيب، زينب، رقية"؛
كنتم لي العون والرفقة في كل لحظة، لم تبخلوا عليّ بتشجيعكم ومحبتكم؛
كنتم سندا أعتز به في مسيرتي العلمية.

إلى صديقتي العزيزات، اللواتي كن زهرة العمر ونبض القلب، رافقني بدعائهن وابتسامتهن الصادقة،
وكن دوماً إلى جانبي في الفرح والحزن، فلهن مني كل الحب والتقدير.

إلى كل من علمني وساندني بكلمة طيبة أو دعوة صادقة أو لمسة حانية، أقول لهم:
شكراً من أعماق قلبي، فأنتم جزء لا يتجزأ من هذا الإنجاز.
أسأل الله أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، وأن يجزيكم عني خير الجزاء.

مختارة

شكر

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على سيدنا محمد، خير الأنام، وعلى آله وصحبه أجمعين.

نتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى كل من ساندنا ووقف إلى جانبنا خلال مسيرتنا الدراسية.
نخص بالشكر والتقدير الأستاذ المشرف "بلخير فريد"، على ما بذله من جهد وتوجيهات سديدة، وصبره الكريم في متابعة هذا العمل، فله منا كل الشكر والتقدير والاحترام.

كما نتقدم بالشكر للجنة المناقشة على تخصيصهم الوقت لقراءة ومناقشة مذكرتنا؛
كما لا يفوتنا أن نشكر كافة الأساتذة بالكلية اللذين كانوا منارة علم وإلهام لنا،

ولكل من ساعدنا ولو بكلمة طيبة.

لكم جميعاً منا خالص الشكر والتقدير.

والله ولي التوفيق

الفهرس

إهداء

شكر

الفهرس

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

أ..... مقدمة

الفصل الأول المدخل النظري لأهمية القروض في تحقيق التنمية الاقتصادية

7..... تمهيد

8..... المبحث الأول: مدخل عام حول القروض المصرفية

8..... المطلب الأول: ماهية القروض المصرفية

10..... المطلب الثاني: سياسة الإقراض والعوامل المؤثرة فيها

14..... المطلب الثالث: أنواع القروض المصرفية وإجراءات منحها

21..... المبحث الثاني: مدخل عام حول التنمية الاقتصادية

21..... المطلب الأول: ماهية التنمية الاقتصادية

26..... المطلب الثاني: نظريات التنمية الاقتصادية

30..... المطلب الثالث: أساليب تحقيق التنمية الاقتصادية ومتطلبات استمرارها

33..... المبحث الثالث: دور القروض المصرفية في تمويل التنمية الاقتصادية

33..... المطلب الأول: أثر بعض المتغيرات الاقتصادية على القروض المصرفية

34..... المطلب الثاني: مكانة وأهمية القروض على التنمية الاقتصادية

36..... المطلب الثالث: مصادر التمويل وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية

42..... خلاصة

الفصل الثاني القروض الموجهة والتنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (1990-2023)

تمهيد	44
المبحث الأول: القروض الموجهة في ظل السياسة النقدية المطبقة في الجزائر	45
المطلب الأول: تحليل أدوات السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1990-2023)	45
المطلب الثاني: تحليل مكونات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1990-2023)	48
المطلب الثالث: تحليل تطور القروض الموجهة في الجزائر خلال الفترة (1990-2023)	53
المبحث الثاني: تحليل مؤشرات التنمية الاقتصادية في الجزائر	60
المطلب الأول: تطور الناتج المحلي الإجمالي ومعدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2023)	60
المطلب الثاني: تحليل تطور معدلات التضخم والبطالة في الجزائر خلال الفترة (2000-2023)	62
المطلب الثالث: تحليل تطور مؤشر التنمية البشرية في الجزائر خلال الفترة (2000-2023)	65
المبحث الثالث: دراسة قياسية لأثر أسعار القروض الموجهة على النمو الاقتصادي	66
المطلب الأول: توصيف النموذج	66
المطلب الثاني: الدراسة القياسية	68
المطلب الثالث: اختبارات جودة النموذج (التقييم القياسي)	74
خلاصة	77
خاتمة	78
المصادر والمراجع	82
ملخص	

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01-02	تطور معدلات إعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة (1990-2023)	45
02-02	تطور معدلات الاحتياطي القانوني في الجزائر خلال الفترة (1990-2023)	47
03-02	تطور مكونات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1990-2023)	49
04-02	تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1990-2023)	51
05-02	تطور القروض الموجهة للاقتصاد حسب آجالها في الجزائر خلال الفترة (1990-2023)	54
06-02	تطور القروض الموجهة للاقتصاد حسب القطاع في الجزائر خلال الفترة (1990-2023)	56
07-02	تطور القروض المصرفية حسب القطاع في الجزائر خلال الفترة (1990-2023)	58
08-02	تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1990-2023)	60
09-02	تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2023)	61
10-02	تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2023)	62
11-02	تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2000-2023)	64
12-02	تطور مؤشر التنمية البشرية في الجزائر خلال الفترة (2000-2023)	65
13-02	تطور القروض الموجهة العامة والخاصة والناتج المحلي في الجزائر خلال الفترة (1990 - 2023)	66
14-02	اختبار جذر الوحدة حسب اختبار ADF	69
15-02	اختبار جذر الوحدة حسب اختبار PP	70
16-02	نتائج اختبار التكامل المشترك للنموذج وفق اختبار الحدود	72
17-02	تقدير نموذج تصحيح الخطأ ECM في المدى القصير	73
18-02	تقدير المعلمات في المدى الطويل	73
19-02	اختبار الارتباط الذاتي التسلسلي بين البواقي	74
20-02	اختبار عدم ثبات التباين لبواقي النموذج	75

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01-02	فترات الإبطاء المثلى حسب معيار Akaike. لنموذج ARDL	71
02-02	اختبار شرط التوزيع الطبيعي لبواقي نموذج تصحيح الخطأ	75
03-02	اختبار جودة الأداء التنبؤي لنموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (مؤشر Theil)	76

حق ك حة

تعد وظيفة الائتمان ذات أهمية قصوى على صعيد النشاط الاقتصادي، وأنشطة الأجهزة المصرفية للدور الذي تؤديه في توفير الأموال وتعبئتها في كافة المجالات الاستثمارية والاقتصادية. حيث عملية الائتمان هي ظاهرة تاريخية تمتد منذ أكثر من 2600 عام قبل الميلاد، تمثلت في اقتراض النقود وعمليات الرهن، واستخدام الصكوك لنقل العقارات والإيجار، واستمرت في التطور والنمو عبر التاريخ حتى وقتنا الحاضر، حيث هذه التطورات في نهاية القرن 20 جعلت من الائتمان المصرفي أداة اقتصادية أكثر أهمية من أي وقت مضى.

كما تمثل القروض المصرفية أداة محورية في النشاط الاقتصادي إذ تساهم بشكل فعال في تحريك عجلة الإنتاج والاستثمار، حيث يستفيد منها الأفراد، والشركات في تمويل مشاريعهم وتوسيع أعمالهم وتعزيز قدراتهم التنافسية. تلعب المؤسسات المصرفية من خلال منح القروض دور الوسيط المالي بين الوحدات ذات العجز المالي وذات الفائض المالي، ويساعد هذا في تحقيق الكفاءة الاقتصادية، حيث أن الاهتمام بهذه القروض وممارستها بعقلانية وتخطيط يؤدي إلى تطوير اقتصادي أفضل، وبعبارة أخرى فإن إهمالها يجلب خسائر على مستوى النشاط الاقتصادي.

إن موضوع التنمية الاقتصادية ليس بالمسألة الحديثة بل هو حاضر منذ فترة طويلة، فبروزه كان حاضر مع نهاية الحرب العالمية الثانية، إلا أنه لا يزال يحظى بأهمية كبيرة ضمن الدراسات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وهذه الأخيرة ليست ظاهرة اقتصادية فحسب، بل إنها تمتد لأبعاد مختلفة تتضمن أحداث تغيرات جذرية في الهياكل الاقتصادية، حيث أن هذه التغيرات تتطلب شروط مسبقة لتحقيقها، ولعل أهم هذه الشروط توفر مصادر تمويل كافية.

كما تعتبر القروض الموجهة من بين الأسباب الداعمة لتحقيق التنمية الاقتصادية لما لها من أثر واضح في تحفيز النشاط الاقتصادي وتوجيهه للقطاعات المنتجة والمربحة، فتمويلها يكون باتباع أحد السبيلين إما عن طريق السوق النقدية بتحويل الودائع البنكية إلى قروض موجهة لتمويل الأنشطة الاقتصادية، أو عن طريق السوق المالية التي تعمل على تمويل الاقتصاد الوطني.

ومن هذا المنطلق نطرح الإشكالية التالية:

ما مدى أثر القروض الموجهة على التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (1990-2023)؟

أولاً: التساؤلات الفرعية:

وفي ضوء ما سبق تقتضي طبيعة الدراسة طرح عدد من التساؤلات الفرعية التي تهدف إلى تفصيل الإشكالية المطروحة وهي:

1. ما طبيعة العلاقة بين التمويل المصرفي والتنمية الاقتصادية؟

2. ماهي أهم القروض الموجهة في الجزائر؟

3. ما هو واقع التنمية الاقتصادية في الجزائر؟

4. ما هو دور القروض الموجهة في إرساء التنمية الاقتصادية في الجزائر؟

ثانيا: الفرضيات:

1. توجد علاقة طردية بين التمويل المصرفي ومستوى التنمية الاقتصادية؛

2. تتمثل أهم القروض الموجهة في الجزائر في القروض الممنوحة للقطاع العام والخاص، ولا سيما القروض الاستثمارية، القروض الاستهلاكية، وقروض تمويل التجارة الخارجية؛

3. تتميز التنمية الاقتصادية في الجزائر من تذبذب نتيجة الاعتماد المفرط على قطاع المحروقات رغم الجهود المبذولة لتنويع مصادر النمو الاقتصادي؛

4. تلعب القروض الموجهة دورا فعالا في دعم المشاريع وتحقيق التنمية الاقتصادية من خلال تمويل قطاعات استراتيجية وتحفيز النمو المحلي.

ثالثا: أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف وهي:

1. تقييم مدى مساهمة هذه القروض في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال مؤشر الناتج المحلي الإجمالي؛

2. تحديد القطاعات الأكثر استفادة من القروض الموجهة ومدى تأثير ذلك على أداء الاقتصاد الوطني؛

3. تسليط الضوء على مدى تجاوب الناتج المحلي الإجمالي مع حجم القروض الموجهة في الجزائر؛

4. تحليل طبيعة القروض الموجهة في الجزائر؛

5. تحديد متجه العلاقة بين القروض الموجهة والتنمية الاقتصادية في الجزائر.

رابعا: أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية هذه الدراسة في كونها تتناول موضوعا حيويا يتعلق بأثر القروض الموجهة في دعم التنمية الاقتصادية في الجزائر، وهذا في ظل التحديات التي تواجه الاقتصاد الوطني ومساعي الدولة لتنويع مصادر النمو، تسليط الضوء على العلاقة بين آليات تمويل الاقتصاد من خلال القروض الموجهة ومدى انعكاسها الفعلي على أداء الاقتصاد الوطني، بالإضافة إلى إثراء المكتبة بمرجع قد يكون في متناول باحثين آخرين في المستقبل لإنجاز دراسات أخرى مكملية.

خامسا: أسباب اختيار الموضوع:

1. أسباب ذاتية: الاهتمام الشخصي بالموضوع نظرا لارتباطه بمجال التخصص، الرغبة في التعمق والاحاطة بالموضوع، محاولة معالجة الموضوع لما له من أهمية بالغة في الاقتصاد الوطني.
2. أسباب موضوعية: تمثلت أهمها في التحولات الاقتصادية الراهنة التي تشهدها الجزائر، وكذلك أهمية القروض كأداة تمويلية، دورها في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، تأثيرها على القطاع الزراعي والصناعي، إضافة إلى قلة الدراسات التطبيقية الحديثة.

سادسا: حدود الدراسة:

1. حدود مكانية: تتمثل الحدود المكانية للدراسة في الجزائر حيث يتم تحليل أثر القروض الموجهة على التنمية الاقتصادية.
2. حدود زمنية: تغطي هذه الدراسة الفترة الممتدة من (1990-2023).

سابعا: منهج الدراسة:

تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي باعتباره الأنسب لمعالجة الموضوع، حيث تم استخدام المنهج الوصفي لعرض المفاهيم النظرية للقروض المصرفية والتنمية الاقتصادية، أما المنهج التحليلي فتم توظيفه لتحليل وتفسير البيانات والاحصائيات المتعلقة بكل من القروض الموجهة ومؤشرات التنمية الاقتصادية.

ثامنا: الدراسات السابقة:

من بين الدراسات التي تم الاعتماد عليها لإنجاز البحث نذكر:

1- دراسة ل "خروبي محمد" بعنوان " تحليل أثر القروض الموجهة للاقتصاد على تمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2001-2016)" سنة 2019: تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر القروض المصرفية الموجهة لتمويل الاقتصاد على التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2001-2016)، باستخدام بيانات بنك الجزائر المركزي ومعالجتها من خلال ثلاث نماذج للانحدار الخطي البسيط ببرنامج SPSS.

2- دراسة ل "القرصو وفاء" بعنوان "أثر القروض المصرفية على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1980-2017)" سنة 2018-2019: هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر القروض المصرفية على النمو الاقتصادي في الجزائر، وذلك باستخدام أساليب الاقتصاد القياسي ونموذج الانحدار الذاتي لفترات الابطاء الموزعة (ARDL).

3- دراسة ل "كروش خالد إبراهيم" بعنوان " دور القروض الموجهة للاقتصاد على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة (1990-2022)" سنة 2022-2023: هدفت هذه الدراسة إلى دراسة العلاقة بين

القروض البنكية الموجهة للاقتصاد الوطني وتأثيرها على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2022، حيث تم استخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط باستعمال طريقة المربعات الصغرى العادية من أجل تحليل العلاقة بينهما.

تاسعا: صعوبات الدراسة:

واجهت هذه الدراسة جملة من الصعوبات تمثلت في صعوبة الحصول على بيانات إحصائية دقيقة ومحدثة، خاصة في الفترة الأولى، وكذلك تفاوت مصادر المعلومات واختلاف الأرقام والاحصائيات بين الجهات الرسمية، إضافة إلى نقص الدراسات السابقة المحلية.

عاشرا: هيكل الدراسة:

للإحاطة بالموضوع من كل جوانبه تم تقسيم الدراسة إلى فصلين تضمن كل منهما ما يلي:

الفصل الأول جاء بعنوان المدخل النظري لأهمية القروض المصرفية في تحقيق التنمية الاقتصادية، حيث تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث، تناول المبحث الأول مدخل عام حول القروض المصرفية، أما المبحث الثاني فخصص للإطار النظري للتنمية الاقتصادية، وأخيرا تناول المبحث الثالث دور القروض المصرفية في تمويل التنمية الاقتصادية.

الفصل الثاني تضمن القروض الموجهة والتنمية الاقتصادية في الجزائر وتم تقسيمه إلى ثلاث مباحث، تناول المبحث الأول القروض الموجهة في ظل السياسة النقدية المطبقة في الجزائر، وتضمن المبحث الثاني مؤشرات التنمية الاقتصادية في الجزائر، فيما تناول المبحث الثالث دراسة قياسية لأثر أسعار القروض الموجهة على النمو الاقتصادي.

الفصل الأول

المدخل النظري لأهمية القروض في تحقيق
التنمية الاقتصادية

تمهيد

تعتبر القروض المصرفية المورد الأساسي الذي تعتمد عليه الاقتصادات الحديثة، وتبرز أهمية هذا المورد في كونه يوفر التمويل اللازم للمشروعات بمختلف أحجامها ودعم القطاعات الإنتاجية، ويعمل على تحسين مستويات الدخل والمعيشة، وتُعد التنمية الاقتصادية هدفاً استراتيجياً تسعى إليه مختلف الدول، لما لها من أثر بالغ في تحسين مؤشرات الاقتصاد الكلي، وتحقيق الرفاه الاجتماعي، وتقليل معدلات الفقر والبطالة. وتقوم التنمية الاقتصادية على زيادة القدرات الإنتاجية للاقتصاد الوطني، وتنويع مصادر الدخل، وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، مع ضمان توزيع أكثر عدالة للثروة. ولا تقتصر التنمية على الجوانب الاقتصادية البحتة، بل تشمل أيضاً الجوانب الاجتماعية والبشرية، من خلال تحسين التعليم والرعاية الصحية وتوفير بيئة داعمة للنمو المستدام. وفي هذا السياق، تبرز أهمية القروض المصرفية باعتبارها وسيلة فعالة لدفع الاستثمارات وتحفيز الأنشطة الاقتصادية، مما يعزز من قدرة الدول على تحقيق تنمية متوازنة وشاملة. ومن خلال هذا الفصل سيتم التطرق إلى العديد من المفاهيم التي تخص القروض المصرفية والتنمية الاقتصادية والعلاقة بينهما.

المبحث الأول: مدخل عام حول القروض المصرفية

تعتبر القروض المصرفية وسيلة هامة لتمويل المشاريع الاستثمارية التي تسمح بتطوير قدرات المؤسسة، وكذلك لتمويل الاحتياجات قصيرة الأجل لمواجهة النفقات وعجز الخزينة. وتمثل هذه القروض الجانب الأكبر من الأصول كما تمثل العوائد المتولدة عنها الجانب الأكبر من الإيرادات، وعليه فإن القروض المصرفية هي أحد أهم الخدمات المصرفية التي تقدمها البنوك سواء للأفراد أو المؤسسات.

المطلب الأول: ماهية القروض المصرفية

نظرا للأهمية البالغة للقروض المصرفية فقد حظيت باهتمام واسع في كل من المجال المالي والقانوني، مما يستدعي التطرق إلى ماهيتها من حيث المفهوم، الأهمية وكذا الوظائف.

الفرع الأول: مفهوم القروض المصرفية

إن كلمة "CREDIT" الإنجليزية كلمة لاتينية "CREDO" وهي مركبة من مصطلحين:

CRAD: وتعني الثقة؛

DO: وتعني أضع، وعليه فمصطلح "CREDIT" يعني أضع الثقة¹، ويعني اقتصاديا "منح المدين أجلا لدفع الدين"².

وفيما يلي عرض بعض التعاريف للقروض المصرفية:

- هي تلك الخدمات المقدمة للعملاء، والتي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها والعملات المستحقة عليها والمصاريف دفعة واحدة أو على أقساط في تواريخ محددة، وتدعم تلك العملية بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل للبنك استرداد أمواله في حالة توقف العميل عن السداد بدون أية خسارة³.

¹ - حياة عثمانى، لبزة هشام، "انعكاس القروض المصرفية على النمو الاقتصادي في الجزائر -دراسة قياسية للفترة (1990-2017)-"، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 11، العدد 01، جامعة الأغواط، الجزائر، 2019، ص 32.

² - يحيوي نصيرة، "دور القروض البنكية في تنمية القطاع الفلاحي في الجزائر"، المجلة العلمية المستقبل الاقتصادي، المجلد 01، العدد 01، جامعة بومرداس، الجزائر، 2013، ص 37.

³ - سوزان سمير ذيب، محمود إبراهيم نور وآخرون، "إدارة الائتمان"، دار الفكر ناشرون وموزعون، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2012، ص 12.

- هي الثقة التي يوليها المصرف لشخص ما سواء كان طبيعيا أو معنويا بيان يمنحه مبلغا من المال لاستخدامه في غرض محدد، خلال فترة زمنية متفق عليها وبشروط معينة لقاء عائد مادي متفق عليه وبضمانات تمكن المصرف من استرداد قرضه في حال توقف العميل عن السداد¹.

- وهو مبادلة قيمة حاضرة بقيمة آجلة، فعندما يقدم المقرض للمقترض مبلغا من المال فهو يبادلها قيمة حاضرة على أمل الحصول على قيمة آجلة (عادة تكون أكبر من القيمة الحاضرة) عند سداد قيمة مبلغ القرض في الموعد المستقبلي المتفق عليه².

- أما قانون النقد والقرض المعدل سنة 2003 فعرف القرض حسب المادة 68: "يشكل عملية القرض في مفهوم هذا الأمر، كل عمل لقاء عوض يضع بموجبه شخص ما أو يعد بوضع أموال تحت تصرف شخص آخر، أو يأخذ بموجبه لصالح الشخص الآخر التزاما بالتوقيع كضمان احتياطي أو كفالة أو ضمان³.

ومن خلال ما سبق يمكن استخلاص أربع عناصر أساسية للقرض وهي:

- عنصر الثقة: ويقصد بها الثقة الممنوحة من طرف الدائن إلى المدين؛

- عنصر الزمن: ويقصد به المدة الممنوحة من منح القرض إلى غاية استرجاعه؛

- مبلغ القرض: وهو القيمة المالية الممنوحة للمدين؛

- الفائدة: وهي عبارة عن العائد من القرض.

الفرع الثاني: أهمية القروض المصرفية

يعد الائتمان المصرفي نشاطا اقتصاديا في غاية الأهمية لما له من تأثير متشابك، وبهذا تظهر أهمية القروض المصرفية أكثر في النقاط التالية⁴:

- تسهيل المعاملات التي أصبحت تقوم على أساس العقود والوعد بالوفاء وكيف ان هذا الأسلوب قد رافق النهوض الاقتصادي؛

- تعتبر وسيلة مناسبة لتحويل رأس المال من شخص إلى آخر، وبذلك فهي واسطة للتبادل وواسطة لاستغلال الأموال في الإنتاج والتوزيع؛

¹ - كشناوي خدوجة، بدحان لطيفة، "مساهمة القروض البنكية في التنمية الاقتصادية على المستوى المحلي -دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة أدرار-"، مذكرة ماستر، جامعة أدرار، الجزائر، 2020-2021، ص06.

² - القرصو وفاء، "أثر القروض المصرفية على النمو الاقتصادي -دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1980-2017)"، أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان، الجزائر، 2018-2019، ص26.

³ - الجريدة الرسمية، قانون النقد والقرض، العدد 52، 27 أوت 2003، الجزائر، ص03.

⁴ - يحيياوي نصيرة، مرجع سبق ذكره، ص ص39-40.

- تعتبر القروض المصرفية المورد الأساسي الذي يعتمد عليه البنك للحصول على الإيرادات؛
- تعد القروض المصرفية من العوامل الهامة لعملية خلق الائتمان الذي يساعد على الادخار ويحد من الاستهلاك، وهذا يؤدي إلى القضاء على التضخم.
- للقروض أهمية بالغة تتمثل في تنمية اقتصاديات الدول المختلفة وتعد أكبر مصدر لتمويل المشروعات بالإضافة إلى زيادة الاستثمار والتوظيف، وفعاليتها تعد طاقة لمواجهة التطور الاقتصادي والاجتماعي.

الفرع الثالث: وظائف القروض المصرفية

- للقروض المصرفية دور مهم في حياتنا الاقتصادية، ويمكن تلخيص أهم وظائف القروض المصرفية فيما يلي¹:
- 1- **وظيفة تمويل الإنتاج:** إن احتياجات الاستثمار الإنتاجي المتزايدة تستوجب قدر ليس بالقليل من رؤوس الأموال، لذلك أصبحت عملية اللجوء للمصارف أمراً ضروريا لتمويل العمليات الإنتاجية والاستثمارية المختلفة.
 - 2- **وظيفة تمويل الاستهلاك:** أي تمويل العملاء الذين يرغبون بشراء سلع استهلاكية ولا تتوفر لديهم القدرة الكافية على سداد ثمنها نقداً، عند ذلك يأتي دور الائتمان لزيادة القدرة المالية الحالية للمستهلك، ومن ثم استرداد ثمن البضاعة، بالإضافة للفوائد على أقساط أو في موعد يحدد حسب الاتفاق.
 - 3- **وظيفة تسوية المبادلات:** إن قيام الائتمان بوظيفة تسوية المبادلات وإبراء الذمم تظهر أهميتها من خلال مكونات عرض النقد وكيفية وسائل الدفع في المجتمع، فزيادة الأهمية النسبية للودائع الجارية من إجمالي مكونات عرض النقد يعني استخدام الائتمان استخداماً واسعاً في تسوية المبادلات وإبراء الذمم بين الأطراف المختلفة، ويمكن ملاحظة ذلك في الدول المتقدمة.

المطلب الثاني: سياسة الإقراض والعوامل المؤثرة فيها

تعد سياسة الإقراض من أهم سياسات البنوك، حيث تحدد كيفية منح القروض وشروطها، وتتأثر هذه السياسة بعدة عوامل مثل الظروف الاقتصادية، الضوابط القانونية، والوضع المالي للمقترض، مما يجعلها أداة مهمة لتحقيق التوازن بين الربحية وتقليل المخاطر.

¹ - نور الدين بوالكور، "التقنيات المصرفية -مدخل معاصر-"، ألفا للوثائق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2021، ص ص 87-88.

الفرع الأول: مفهوم سياسة الإقراض، أهداف، محتويات

أولاً: تعريف سياسة الإقراض

- يمكن تعريف سياسة الإقراض بأنها: مجموعة من القواعد والإجراءات والتدابير المتعلقة بتحديد حجم ومواصفات القروض، وتلك التي تحدد ضوابط منح هذه القروض ومتابعتها وتحصيلها، وبناءً على ذلك فإن سياسة الإقراض في البنك التجاري يجب أن تشمل القواعد التي تحكم عملية الإقراض بمراحلها المختلفة، وأن تكون هذه القواعد مرنة ومبلغة إلى جميع المستويات الإدارية المعنية بنشاط الإقراض¹.

- كما يمكن تعريف سياسة الإقراض على أنها: سياسة ترسمها الإدارة العليا للبنك، تحدد من خلالها كيفية توجيه القروض وكذا الشروط الواجب مراعاتها عند منحها، وذلك بعلم كل المستويات والمسؤولين عن نشاط الإقراض في البنك².

- وبعبارة أخرى فإنه يقصد بالسياسة الائتمانية الخاصة لأي بنك: مجموعة القواعد والوسائل التي يتبعها البنك لزيادة موارده من جهة ولاستخدامها الأمثل عن جهة أخرى، ثم للموازنة بين موارده والتسهيلات الائتمانية التي يمنحها، وكل ذلك مع الاحتفاظ لنشاطه بقدر من الثبات في الزمن القصير مع النزوح إلى التوسع في الزمن الطويل، مجارة منه في ذلك لاتجاه النشاط الاقتصادي العام نحو التوسع والنمو³.

- السياسة الإقراضية هي تلك السياسة التي تمكن الوحدة المصرفية من تحقيق هدف الوفاء بالحاجات الائتمانية بالمنطقة التي يعمل فيها، وذلك بأقصى سرعة باستخدام الموارد المتاحة له سواء كانت موارده الخاصة فقط أو موارده الخاصة وتدفقات من فروع أخرى⁴.

- ومن خلال التعاريف السابقة يمين القول أن سياسة الإقراض هي توجيهات تكون مكتوبة تتعلق بتحديد كافة الجوانب المتعلقة بالقروض من ناحية الحجم والمواصفات والضوابط، ومن ثم متابعة هذه القروض وتحصيلها، وتوضع السياسة الإقراضية لكي تسترشد بها المستويات الإدارية المختلفة عند وضع برامج الإقراض⁵.

¹ - عبد المطلب عبد الحميد، "البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000، ص 118.

² - أحلام بوعبدلي، "سياسات إدارة البنوك ومؤشراتها"، دار الجنان للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص 75.

³ - أحمد شعبان محمد علي، "موسوعة البنوك والائتمان - السياسة الائتمانية للبنوك -"، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2021، ص 89.

⁴ - هبال عادل، "إشكالية القروض المصرفية المتعثرة - دراسة حالة الجزائر -"، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر (03)، الجزائر، 2011-2012، ص 18-19.

⁵ - فضيلة بوطورة، عمر جنيبة، "كفاءة إدارة الائتمان بين فعالية السياسة الإقراضية ومرونة نظام المعلومات الإقراضي في البنوك التجارية"، حوليات جامعة قلمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 11، العدد 22، جامعة تبسة، الجزائر، 2017، ص 708-709.

ثانيا: أهداف سياسة الإقراض

تتعدد أهداف وضع سياسة الإقراض في البنوك ويمكن تصور هذه الأهداف فيما يلي¹:

- منع التضارب في اتخاذ القرارات داخل المصرف، وإيجاد قدر من وحدة الفكر والتنسيق والفهم المشترك بين البنك وعملائه؛
- المساهمة في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية العامة، والمتمثلة في تنويع مصادر الدخل، زيادة الإنتاج والاستهلاك، توزيع الموارد المالية على مختلف الأنشطة الاقتصادية، تشغيل الطاقات العاطلة، تسهيل وتنمية عمليات التبادل التجاري؛
- تحقيق عائد مناسب من توظيف الأموال المتاحة للمصارف التجارية في ظل الالتزام بالسياسات المعتمدة في ذلك؛
- المحافظة على نسبة السيولة لدى المصارف ضمن حدود السيولة الآمنة والسيولة القانونية؛
- تلبية طلبات زبائن المصارف من القروض والتسهيلات الإقراضية النقدية والغير نقدية، واستخدامها في الأغراض المسموح بها قانونا؛
- التوافق بين المصارف وبين السياسة الاقتصادية للدولة من أجل دفع عجلة التنمية الاقتصادية.

ثالثا: مكونات ومحتويات سياسة الإقراض

إن سياسة الإقراض بالرغم من اختلافها من مصرف لآخر إلا أنها تتفق فيما بينها من حيث الإطار العام المكون لمحتوياتها، ويمكن تحديد مكونات سياسة الإقراض فيما يلي²:

- 1- **الأخذ في الحسبان الاعتبارات القانونية:** يجب ان تعكس السياسة الاعتبارات والقيود القانونية للتوسع أو لتقييد الائتمان، وبذلك لا يحدث تباين بين السياسة الخاصة بالبنك والتشريعات المنظمة للعمل المصرفي والسياسة الائتمانية والقيود التي يضعها البنك المركزي.
- 2- **تقرير حدود ومجال الاختصاص:** حيث تبين السياسة حدود ومجال الاختصاص ومستوى اتخاذ القرار في مجال منح القروض والتسهيلات، وعلى أن يقر مجلس الإدارة هذه التفويضات وحدودها كل سنة على الأقل.

¹ - شليق رابح، "أثر الديون المتعثرة وانعكاساتها على السياسة الائتمانية في المصارف التجارية الجزائرية -دراسة قياسية تحليلية للفترة (2000-2017)"، أطروحة دكتوراه، جامعة غرداية، الجزائر، 2019-2020، ص41.

² - عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف، "تنظيم وإدارة البنوك"، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2000، ص 130-132.

3- تحديد أنواع القروض التي يمنحها البنك: من المكونات الأساسية لسياسة الإقراض في المصرف النص على القروض التي يتعامل بها البنك، وبذلك يتم الفصل المبدئي بين المقبولة أي التي تتماشى مع سياسة البنك، وتلك الغير مقبولة.

4- التكلفة (سعر الفائدة والمصاريف الإدارية): يمثل هذا العنصر التكلفة المترتبة على منح الائتمان، سواء في شكل مصاريف إدارية وعمولات أو سعر فائدة، وقد تعددت وجهات النظر في هذا الشأن، ولكن من الأفضل توحيد تكلفة الخدمة المؤداة داخل المنطقة الواحدة إذا كانت هذه التكلفة تحدد مقدما وبصفة عامة، فلا بد من وجود خطوط أو معايير ارشادية تزود بها إدارة الائتمان لتقدير التكلفة حتى لا يحدث اختلاف بين الأفراد، مما قد يسيء إلى البنك.

5- المنطقة التي يخدمها البنك: يجب أن يتقرر مقدما المنطقة التي يخدمها البنك ويمتد نشاطه إليها والتي تتوقف على حجم البنك ومقدرته على خدمة عملائه، وقدرته على تحمل مخاطر منح الائتمان، ولا شك أن لرأس مال البنك تأثير في تحديد هذه المنطقة، ويعتبر العامل الخاص بتحديد المنطقة التي يخدمها البنك من أكثر العوامل أهمية بالنسبة لوظيفة منح الائتمان مقارنة بالوظائف الأخرى.

6- شروط ومعايير منح الائتمان: بعد تحديد نوعية القروض أو مجالات منح الائتمان التي يتعامل بها البنك، يتبقى تحديد الشروط الواجب توافرها لقبول طلب الحصول على القرض، وبذلك يتشكل أساس القبول المبدئي، وبناء على ذلك تتم الإجراءات الأخرى كالتحري والاستقصاء عن طالب القرض من حيث سمعته ومركزه المالي.

7- إجراءات وخطوات الحصول على الائتمان: بمعنى أن تحدد هذه المسائل وتدوّن في كتيب، ويبدو ذلك واضحا في البنوك الكبيرة في شكل دليل الحصول على الائتمان، ولا شك أن هذه الإجراءات تسهل من عملية تنفيذ السياسة.

الفرع الثاني: العوامل المؤثرة في سياسة الإقراض المصرفي

هناك مجموعة من العوامل المختلفة تؤثر في سياسة الإقراض للمصارف يمكن عرضها كما يلي¹:

1- رأس المال: يكون هذا الأخير حافزا بالنسبة للبنك، حيث تزيد ثقته اتجاه عميله لأنه يضمن استرداد أمواله المقرضة مهما زادت مدتها، ويستنتج البنك ذلك جراء دراسة الميزانيات المقدمة من طرف العميل في ملف طلب القرض، إذ كلما ارتفع مقداره زادت ثقة البنك وقابليته على تحمل جميع مخاطر الائتمان.

2- الربحية: في عملية الاقتراض يسعى البنك إلى تحقيق أقصى ربح ممكن، ولكي يتسنى له ذلك عليه بانتهاج سياسة إقراضية متساهلة، تتمثل في فرض معدلات فائدة عقلانية.

¹ - محمد سلمان سلامة، "الإدارة المالية العامة"، دار المعزز للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2015، ص 194-195.

- 3- استقرار الودائع: حيث أن البنك الذي يواجه تقلبات استثنائية في حجم ودائعه، يضطر إلى اتباع سياسة مالية متحفظة لتغطية هذه المتغيرات.
- 4- تنافس البنوك: باختلاف البنوك وكثرتها، تزداد المنافسة فيما بينهم لجلب أكبر عدد ممكن من العملاء مع اغرائهم بتسهيلات ومزايا تختلف من بنك لآخر.
- 5- السياسة النقدية العامة: البنك المركزي يتخذ سياسة مشددة عندما تكون طلبات الإقراض في حدها الأقصى، والتخفيف من حدة هذه السياسة المتخذة في حالة الركود الاقتصادي.
- 6- الظروف الاقتصادية العامة: تؤثر هذه الظروف مباشرة على النشاط الائتماني للبنوك، إذ كلما كانت هذه الظروف مستقرة، كلما كانت حافزا أكبر للبنوك للتسهيل في إجراءات منح القروض، وفي حالة العكس فستؤثر سلبا على نشاط البنوك مثلا في حالة التضخم.
- 7- حاجات المنطقة: فقد يضطر البنك إلى التساهل في قروضه حتى يسمح بتنمية وتطوير بعض المناطق، ويكون ذلك حافزا بالنسبة إليه، لكي يكتسب مودعين جدد ويزيد من حجم قروضه مستقبلا.
- 8- قابلية موظفي المصرف: كلما زادت خبرتهم وقدرتهم وتطورت تقنياتهم المستخدمة في مجال تسيير البنوك، كلما زاد حجم القروض وزاد معها عدد العملاء، لأنه باستخدام أفضل التقنيات وأحسنها تستطيع البنوك استقطاب أكبر عدد من المتعاملين في وقت قصير جدا.

المطلب الثالث: أنواع القروض المصرفية وإجراءات منحها

تتنوع القروض المصرفية وفقا لأجل الاستحقاق، طبيعة النشاط الممول، الضمانات، وحسب المقترضين، كما تخضع لمنظومة إجراءات تهدف إلى تقليل المخاطر وضمان السداد. ويهدف هذا المطلب إلى عرض أبرز أنواع القروض المصرفية وبيان أهم خطوات منحها.

الفرع الأول: أنواع القروض المصرفية

هناك عدة أنواع للقروض المصرفية وسيتم تصنيفها حسب ما يلي:

أولا: وفقا لأجل الاستحقاق

وتقسم القروض المصرفية طبقا لهذا المعيار إلى¹:

- 1- قروض قصيرة الأجل: ومدتها عادة لا تزيد عن سنة وتستخدم أساسا في تمويل النشاط الجاري للمنشآت

¹ - عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 113.

2- قروض متوسطة الأجل: ويمتد أجلها إلى خمس سنوات بغرض تمويل بعض العمليات الرأس مالية للمشروعات.

3- قروض طويلة الأجل: وتزيد مدتها عن خمس سنوات بغرض تمويل مشروعات الإسكان واستصلاح الأراضي وبناء المصانع.

ويمكن أيضا تقسيم القروض حسب آجالها إلى:

- قروض مستحقة عند الطلب: أي يحق للبنك طلب سدادها في أي وقت يشاء، وللمقترضين الحق في أدائها عندما يريدون.

ثانيا: وفقا لطبيعة النشاط الممول

1- القروض الموجهة لتمويل نشاطات الاستغلال: نشاطات الاستغلال هي النشاطات التي تقوم بها المؤسسات خلال دورة الاستغلال وتصنف هذه القروض إلى¹:

1-1- القروض العامة: تكون هذه القروض موجهة لتمويل الأصول المتداولة بصفة اجمالية وتشمل:

1-1-1- تسهيلات الصندوق: هي عبارة عن قروض تمنح لتخفيف صعوبات السيولة المؤقتة أو القصيرة جدا التي يواجهها الزبون والناجمة عن تأخر الإيرادات عن النفقات أو المدفوعات، ويتم اللجوء إليها في فترات معينة كنهاية الشهر مثلا.

1-1-2- المكشوف: هو عبارة عن قرض بنكي لفائدة الزبون الذي يسجل نقصا في الخزينة، ناجم عن عدم كفاية رأس المال العامل.

1-1-3- قرض الموسم: ينشأ عندما يقوم البنك بتمويل نشاط موسمي لأحد زبائنه.

1-1-4- قروض الربط: عبارة عن قرض يمنح إلى الزبون لمواجهة الحاجة إلى السيولة المطلوبة لتمويل عملية مالية في الغالب، تحققها شبه مؤكد، ولكنه مؤجل فقط لأسباب خارجية.

1-2- القروض الخاصة: هي قروض توجه لتمويل أصل معين، وهي ثلاثة أنواع:

1-2-1- تسبيقات على البضائع: هي عبارة عن قرض يقدم إلى الزبون لتمويل مخزون معين، والحصول مقابل ذلك على بضائع للمقترض، ويمنح هذا النوع من القروض خاصة لتمويل المواد الأساسية.

1-2-2- تسبيقات على الصفقات العمومية: هي القروض التي تمنحها البنوك للمقاولين، من أجل انجاز أشغال لفائدة السلطات العمومية، وتتمثل في كفالات لصالح المقاولين ومنح قروض فعلية.

¹ - الطاهر لطرش، "تقنيات البنوك"، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة السابعة، الجزائر، 2010، ص ص 57-67.

1-2-3- الخصم التجاري: هو قيام البنك بشراء ورقة تجارية من حاملها قبل تاريخ الاستحقاق لقاء خصم جزء من قيمتها، وتعتبر عملية الخصم قرضا باعتبار أن البنك يعطي مالا إلى حاملها وينتظر تاريخ الاستحقاق لتحصيل هذا الدين.

1-3- القرض بالالتزام أو التوقيع: لا يتجسد في إعطاء أموال حقيقية من طرف البنك إلى الزبون، وإنما يتمثل في الضمان الذي يقدمه له لتمكينه من الحصول على أموال من جهة أخرى، أي أن البنك يعطي ثقته فقط ويضطر للدفع إذا عجز العميل عن الوفاء بالتزاماته، ويمكن أن نميز بين ثلاثة أشكال رئيسة وهي الضمان الاحتياطي، الكفالة، والقبول.

2- القروض الموجهة لتمويل نشاطات الاستثمار: نشاطات الاستثمار هي العمليات التي تقوم بها المؤسسات لفترات طويلة بهدف الحصول على وسائل الإنتاج ومعداته، أو على العقارات كالأراضي والمباني الصناعية وتنقسم هذه القروض إلى¹:

1-2- القروض الكلاسيكية: ونميز بين نوعين يرتبط كل منهما بطبيعة الاستثمار ذاته وهما:

1-1-2- القروض متوسطة الأجل: لا يتجاوز عمر استعمالها سبع سنوات مثل الآلات والمعدات ووسائل النقل، ونظرا لطول هذه المدة فإن البنك معرض لخطر تجميد الأموال ومخاطر عدم السداد.

2-1-2- القروض طويلة الأجل: تمتد من سبع سنوات إلى عشرين سنة، وتمنحها مؤسسات متخصصة نظرا لطبيعة هذه القروض (المبلغ الضخم والمدة الطويلة)، وتتميز بمخاطر مرتفعة مما يحيل المانحين إلى طلب ضمانات حقيقية ذات قيمة عالية.

2-2- عمليات القروض الحديثة (الائتمان الايجاري): يعرف القرض الايجاري على أنه عملية يقوم بموجبها بنك أو مؤسسة مالية بوضع آلات أو معدات أو أي أصول مادية أخرى بحوزة المؤسسة مستعملة على سبيل الايجار مع إمكانية التنازل عليها، ويتم التسديد وفق أقساط تسمى ثمن الايجار.

2-3- القروض المقدمة للأفراد: هي قروض ذات طابع شخصي، تهدف إلى تمويل نفقات الاستهلاك الخاصة بالأفراد (الزبائن) ومن بينها بطاقات القرض.

3- القروض الموجهة لتمويل التجارة الخارجية: يمكن أن نصنف عمليات التمويل التجارية الخارجية إلى عمليات تمويل قصيرة الأجل وعمليات تمويل متوسطة وطويلة الأجل، وترتبط عمليات التمويل هذه مع طبيعة النشاطات المراد تمويلها:

¹ - عزازة سعيدة، "أثر القروض البنكية على التنمية الاقتصادية -دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR -وكالة سكيكدة 744، مذرة تخرج ماستر، جامعة سكيكدة، الجزائر، 2022-2023، ص ص11-12.

3-1-1- التمويل قصير الأجل: قروض التمويل قصيرة الأجل للتجارة الخارجية هي قروض بالعملية الصعبة، وفي الغالب مدتها أقل من 12 شهرا، تستخدم من طرف المؤسسة في عملية التصدير أو لإعادة توازن خزينتها، وتتمثل في¹:

3-1-1-1- الاعتماد المستندي: هو عملية يتعهد بموجبها البنك ولحساب عميله المستورد بتسديد مبلغ معين في مهلة محددة إلى شخص ثالث مصدر، لقاء تسليم مستندات مطابقة تماما ومطلوبة من المشتري ومثبتة لقيمة البضائع، لمطابقتها وإرسالها².

3-1-1-2- التحصيل المستندي: هو أمر يصدر من البائع (المصدر) إلى بنكه لتحصيل مبلغ معين من المشتري (المستورد) مقابل تسليمه مستندات شحن البضاعة المبيعة، ويتم السداد إما نقدا أو مقابل توقيع المشتري على كمبيالة، وعلى البنك بذل جهده في التحصيل لكنه لا يتحمل أية مسؤولية في حال فشله في التحصيل.

3-1-1-3- تحويل الفاتورة: هي عملية لجوء مؤسسة عليها ديون إلى شركة فوترة للتكفل بتغطية ديونها، وبذلك يقلص المصدر من أجل الدين، فهي تقنية تمويل تعتمد على التسيير الإداري لتقادي مخاطر السداد.

3-1-1-4- التسبيقات بالعملية الصعبة: يمكن للمؤسسات التي قامت بعملية التصدير مع السماح بأجل لصالح زبائنها، أن تطلب من البنك تسبيق بالعملية الصعبة، حيث تستفيد المؤسسة المصدرة من هذه التسبيقات في تغذية خزينتها بعد أن تقوم بالتنازل عن مبلغ التسبيق في سوق الصرف مقابل العملة الوطنية، وتقوم هذه المؤسسة بتسديد هذا المبلغ بالعملية الصعبة إلى البنك حالما تحصل عليه من الزبون الأجنبي في تاريخ الاستحقاق.

3-1-1-5- خصم الكمبيالة المستندية: تمثل هذه الطريقة الأكثر استعمالا في تغذية خزينة المؤسسة المصدرة، فهي إمكانية متاحة للمصدر لكي يقوم بتعبئة الكمبيالة التي سحبها على المستورد، وفي هذه الحالة بدلا من أن يوكل العميل (المصدر) بنكه بتحصيل قيمة الكمبيالة التي سحبها فإنه يطلب من بنكه خصم هذه الكمبيالة³.

¹ - مصادر تمويل التجارة الدولية والسيولة الدولية، جامعة سوق اهراس، الجزائر، متاحة على الرابط <http://www.univ-soukahras.dz>، تاريخ الاطلاع 2025/03/25، على الساعة 10:27.

² - قصوري حفيظة، "إستراتيجية تغطية مخاطر القروض الموجهة لتمويل التجارة الخارجية دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR - وكالة سكيكدة - 2009-2016، مذكرة ماستر، جامعة بسكرة، الجزائر، 2016-2017، ص 25.

³ - قصوري حفيظة، مرجع سبق ذكره، ص 37.

3-2- التمويل متوسط وطويل الأجل: هناك العديد من التقنيات التي تستعمل في التمويل المتوسط والطويل الأجل للمؤسسة، والهدف منها هو توفير وسائل التمويل الضرورية التي تسمح بتسهيل وتطوير التجارة الخارجية، وهي¹:

3-2-1- قرض المورد: وهو قيام البنك بمنح قرض للمصدر لتمويل صادراته، حيث يكون هذا القرض ناشئ بالأساس عن مهلة للتسديد يمنحها المصدر لفائدة المستورد، بحيث يستطيع هذا الأخير أن يؤجل الدفع إلى عدة سنوات.

3-2-2- قرض المشتري: يعتبر تقنية أكثر سهولة من الناحية العملية مقارنة بقرض المورد، فهو قرض يمنح مباشرة من طرف مؤسسة مصرفية توجد ببلد المصدر للمشتري الأجنبي بهدف تشجيع الصادرات.

3-2-3- التمويل الجزافي: تعتبر هذه التقنية أداة من أدوات التجارة الخارجية، وتتضمن بيع سندات أو كمبيالات من أجل الحصول على تمويل نقدي فوري، وتنشأ هذه الالتزامات المالية نتيجة قيام أحد المصدرين ببيع سلع إلى مستورد في بلد آخر، ورغبة من المصدر في الحصول على تمويل مقابل سندات الدين التي في حوزته، فإنه يقوم ببيعها إلى أحد البنوك أو مؤسسات التمويل المتخصصة دون حق الرجوع إلى البائع.

3-2-4- قرض الإيجار الدولي: يستخدم هذا القرض لتمويل تصدير السلع الرأسمالية، لأنها تحتاج عادة إلى حجم كبير من رأس المال.

ثالثاً: حسب نوع الضمان

ينقسم هذا النوع إلى قسمين رئيسيين هما²:

1- قروض بدون ضمانات: عادة ما يقدم للمقترضين المعروفين بجديتهم في التعامل والتزامهم بمقتضيات الاتفاق ومراكزهم المالية القوية، ويمنح هذا النوع في الظروف الخاصة، إلا أنه في أي حالة لا يجب التوسع في منح هذا النوع حتى لا تتوسع دائرة الخطر.

2- قروض بضمانات: معظم القروض الممنوحة تكون مضمونة وتعرف باسم "ضمانات تكميلية" لأنها تطلب لتكملة عنصر الثقة، ويعتبر هذا النوع الأكثر رواجاً في الميدان المصرفي، ويأخذ عدة أشكال:

2-1- قروض بضمان بضائع: مثل السيارات، الأجهزة الالكترونية، الأخشاب... إلخ، ويشترط في البضائع سهولة التسويق وعدم قابليتها للتلف، وغيرها من الشروط الأساسية حتى يضمن البنك حقه.

¹ - فطيمة حاجي، "المدخل إلى تمويل التجارة الخارجية"، ديوان المطبوعات الجامعية، 2017، ص ص 90-99.

² لوراتي إبراهيم، "القروض البنكية وإجراءات منحها"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية-دراسات اقتصادية-، المجلد 10، العدد 01، جامعة الجلفة، الجزائر، 2016، ص 202.

2-2- قروض بضمان أوراق مالية: تقبل الأوراق كضمان أصلي أو ضمان إضافي، وتتميز بقلّة مرونتها نسبياً، ويشترط أن تكون هذه الأوراق مدرجة في البورصة.

2-3- قروض بضمان رهن عقاري: يمكن أن تقبل المصارف التجارية العقارات كرهن إضافي للقروض حيث يقدم العميل عقاراً كضمان، فإذا تخلّى العميل عن السداد أصبح العقار تحت تصرف البنك.

2-4- قروض بضمان المحلات التجارية والصناعية: يعتبر المحل التجاري أو المصنع رهناً تجارياً حيازياً كونه مالا منقولاً، غير أنه يمكن رهن المحل رهناً تجارياً حتى لا تتعطل التجارة، وهذا ما تقوم به البنوك التجارية، وتصبح سلطة البنك رسمية على المحل أو المصنع إذ لم يدفع العميل ما عليه.

رابعاً: حسب المقترضين

وتنقسم القروض طبقاً لهذا المعيار إلى¹:

1- قروض للأفراد وقروض للشركات والبنوك الأخرى.

2- قروض للقطاع الخاص وقروض الحكومة للقطاع العام.

3- قروض للمستهلكين وقروض للمنتجين وأصحاب الأعمال.

4- قروض للعملاء وقروض للآخرين.

الفرع الثاني: إجراءات منح القروض

تعتبر عملية منح القرض من أهم وأخطر ما يقوم به المصرف من أعمال، وقبول المخاطرة الائتمانية يعتبر من أهم وظائف المصارف، والتي يجب أن يعنى بدراستها وتقييمها، ومن ثم تستند البنوك إلى عدة معايير أساسية عند تقرير منح القرض وتحديد قيمته، ومن هذه المعايير ما يلي²:

1- الفحص الأولي لطلب القرض: يقوم البنك بدراسة طلب العميل لتحديد مدى صلاحيته المبدئية وفقاً لسياسة الإقراض في البنك، وخاصة من حيث الغرض من القرض وأجل الاستحقاق وأسلوب السداد، وتعتبر الانطباعات التي يعكسها لقاء العميل مع المسؤولين في البنك، والتي تبرز شخصيته وقدراته بوجه عام وخاصة من حيث حالة أصولها، وظروف تشغيلها ذات أهمية بالغة في الفحص الأولي لطلب القرض، وعلى ضوء هذه الأمور يمكن اتخاذ قرار مبدئي إما بالاستمرار في استكمال دراسة الطلب، أو الاعتذار عنه.

¹ - إسماعيل إبراهيم عبد الباقي، "إدارة البنوك التجارية"، دار الغيداء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2015، ص266.

² - القروض المصرفية ومعايير منحها، نشرة توعوية يصدرها معهد الدراسات المصرفية، العدد 11، الكويت، 2011، متاحة على الرابط <https://kips.eds.kw>، تاريخ الاطلاع 2025/01/28، على الساعة 22:55.

2- التحليل الائتماني للقروض: يتضمن تجميع المعلومات التي يمكن الحصول عليها من المصادر المختلفة، لمعرفة إمكانيات العميل الائتمانية السابقة للبنك، ومدى ملائمة رأس المال من خلال التحليل المالي بالإضافة إلى الظروف الاقتصادية المختلفة.

3- التفاوض مع المقترض: بعد التحليل المتكامل لعناصر المخاطر الائتمانية المحيطة بالقرض المطلوب بناء على المعلومات التي تم تجميعها، وكذا التحليل المالي للقوائم المالية الخاصة بالعميل حتى يمكن تحديد مقدار القرض والغرض الذي سيستخدم فيه وكيفية صرفه وطريقة سداذه. بعد كل ذلك يتم الاتفاق على كل هذه العناصر من خلال عملية التفاوض بين البنك والعميل للتوصل إلى تحقيق مصالح كل منهما.

4- اتخاذ القرار: تنتهي مرحلة التفاوض إما بقبول العميل للتعاقد أو عدم قبوله لشرط البنك، وفي حالة قبول التعاقد فقد يتم اعداد مذكرة لاقتراح الموافقة على طلب القرض، وبناء على هذه المذكرة يتم الموافقة على منح القرض من السلطة الائتمانية المختصة.

5- صرف القرض: يشترط لبدأ استخدام القرض توقيع المقترض على اتفاقية القرض، وكذلك تقديمه للضمانات المطلوبة واستيفاء الالتزامات التي ينص عليها اتفاق القرض.

6- متابعة القرض والمقترض: الهدف من هذه المتابعة هو الاطمئنان على حسن سير المنشأة وعدم حدوث أي تغيرات في مواعيد السداد المحددة. وقد تظهر من خلال المتابعة أيضا بعض التصرفات من المقترض، والتي تتطلب اتخاذ الإجراءات القانونية لمواجهتها للحفاظ على حقوق البنك، أو تتطلب تأجيل السداد أو تجديد القرض لفترة أخرى.

7- تحصيل البنك: يقوم البنك بتحصيل مستحقاته حسب النظام المتفق عليه وذلك إذا لم تقبله أي من الظروف السابقة عند المتابعة، وهي الإجراءات القانونية أو تأجيل السداد أو تجديد القرض لمرة أخرى.

المبحث الثاني: مدخل عام حول التنمية الاقتصادية

تعتبر التنمية الاقتصادية فرعاً من فروع علم الاقتصاد، والتي حظيت باهتمام الدول والمجتمعات بصورة كبيرة باعتبارها تركز على تطوير وتحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي للدول، وانطلاقاً من ذلك سنتناول أولاً مفهوم التنمية الاقتصادية، أهدافها، ومؤشراتها، ثم نعرض أهم نظريات التنمية الاقتصادية، وفي الختام سنتعرف على أساليب ومتطلبات تحقيق التنمية الاقتصادية.

المطلب الأول: ماهية التنمية الاقتصادية

تعد التنمية الاقتصادية محوراً أساسياً في النقاشات الاقتصادية الحديثة، لما لها من دور في تحسين مستوى المعيشة وتحقيق التقدم المجتمعي، ما يستدعي فهم طبيعتها ومميزاتها بشكل دقيق.

الفرع الأول: تعريف التنمية الاقتصادية

لم يحظ مفهوم التنمية الاقتصادية بتعريف موحد ودقيق، إذ اختلفت التعريفات باختلاف السياقات الزمنية والفكرية التي تناولها المفكرون، وسنستعرض فيما يلي أبرز هذه التعريفات:

- التنمية الاقتصادية هي العملية التي بمقتضاها ينتقل المجتمع من حالة التخلف إلى حالة التقدم، وذلك بتحسين وتنظيم واستغلال الموارد الإنتاجية والمادية والبشرية، بهدف زيادة الإنتاج الكلي من السلع والخدمات بمعدلات أسرع من الزيادة السكانية، وهذا الانتقال يقتضي إحداث تغيرات جذرية وجوهرية في البنيان والهيكل الاقتصادي، وذلك لتحقيق معدل مرتفع في كل من الدخل الوطني والفردى الحقيقي بما يحقق الرفاهية لأفراد المجتمع خلال فترة ممتدة من الزمن¹.

- وقد جاء في تعريف هيئة الأمم المتحدة لعام 1956 أن التنمية الاقتصادية هي: العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية، الاجتماعية، والثقافية في المجتمعات المحلية، ولمساعدتها على الاندماج في حياة الأمة، والمساهمة في تقدمها بأقصى قدر مستطاع، هذا في حين يتفق كلا من: "سلتز" و "روستو" على أن التنمية تكون بتخلي المجتمعات المتخلفة عن السمات التقليدية السائدة فيها، وتبني الخصائص السائدة في المجتمعات المتقدمة².

- أما الكاتب "جيرالد ماير" يعرف التنمية الاقتصادية بأنها: "هي عملية تفاعلية يرتفع بموجبها الدخل القومي الحقيقي لدولة، وكذلك دخل الفرد المتوسط خلال فترة زمنية معينة". وفي تعريف آخر: "التنمية تعني ارتفاع الدخل الفردي لفترة زمنية طويلة مصحوبة بانخفاض مستوى الفقر".

¹ - ضالع دليلة، "دور الانفاق العام في تحقيق التنمية الاقتصادية للدول المصدرة للنفط -دراسة قياسية حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه، جامعة شلف، الجزائر، 2017-2018، ص49.

² - ميير بالدوين، "اقتصاديات التنمية الاقتصادية"، وكالة الصحافة العربية، مصر، 2023، ص08.

ومن خلال هذا التعريف يضع ثلاث ظواهر أو مؤشرات أساسية لإحداث التنمية وهي:

- التنمية الاقتصادية هي عملية ارادية وليست حدثا عفويا؛

- الهدف هو زيادة الدخل القومي لفترة طويلة من الزمن، لا لفترة طارئة؛

- زيادة متوسط دخل الفرد لفترة طويلة من الزمن¹.

يرى محمد عجمية وآخرون أن التنمية الاقتصادية هي تقدم المجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة أفضل ورفع مستويات الإنتاج من خلال إنماء المهارات والطاقات البشرية وخلق تنظيمات أفضل، هذا فضلا عن زيادة رأس المال المتراكم في المجتمع على مر الزمن².

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف التنمية الاقتصادية على أنها العملية المرسومة لتطوير المجتمع في كل جوانبه، اقتصادية كانت أو اجتماعية أو ثقافية أو سياسية، مستلزمة لتحقيق ذلك توحيد جهود كل أطراف المجتمع من مواطنين وهيئات عمومية³.

الفرع الثاني: أهداف التنمية الاقتصادية

للتنمية الاقتصادية أهداف عديدة تدور كلها حول رفع مستوى معيشة السكان، وتوفير أسلوب حياة كريمة، ولا ينظر إلى التنمية باعتبارها غاية في حد ذاتها وإنما ينظر إليها على أنها وسيلة لتحقيق غايات أخرى، ومن الصعب تحديد أهداف معينة في هذا المجال نظرا لاختلاف كل دولة، واختلاف أوضاعها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، إلا أنه يمكن إبراز بعض الأهداف الأساسية التي يجب أن تتمحور حولها الخطة العامة للتنمية الاقتصادية، ومن أهم هذه الأهداف ما يلي⁴:

1- زيادة الدخل القومي: تعتبر زيادة الدخل القومي من أهم أهداف التنمية الاقتصادية في الدول المتخلفة، ذلك أن الغرض الأساسي الذي يدفع هذه البلدان إلى القيام بالتنمية الاقتصادية هو فقرها وانخفاض مستوى معيشة سكانها، ولا سبيل للقضاء على هذا الفقر وانخفاض مستوى المعيشة وتحاشي تفاقم المشكلة السكانية إلا بزيادة الدخل القومي.

¹ - خبابة عبد الله، "تطور نظريات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية"، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2014، ص 22.

² - إسماعيل محمد بن قانة، "اقتصاد التنمية - نظريات، نماذج، استراتيجيات"، دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2012، ص 09.

³ - الوليد قسوم ميساوي، "أثر ترقية الاستثمار على النمو الاقتصادي في الجزائر منذ 1993، أطروحة دكتوراه، جامعة بسكرة، الجزائر، 2017-2018، ص 43.

⁴ - بوضياف ياسين، التنمية الاقتصادية في الجزائر بين متطلبات الحاضر ورؤية مستقبلية، دراسات في التنمية والمجتمع، المجلد 03، العدد 02، 2016، ص ص 187-188.

2- **رفع مستوى المعيشة:** يعتبر تحقيق مستوى مرتفع للمعيشة من بين الأهداف الهامة التي تسعى التنمية الاقتصادية إلى تحقيقها في الدول المتخلفة اقتصاديا، ذلك أنه من المتعذر تحقيق الضروريات المادية للحياة من مأكّل وملبس ومسكن وغيرها، وتحقيق مستوى ملائم للصحة والثقافة ما لم يرتفع مستوى معيشة السكان وبدرجة كافية لتحقيق مثل هذه الغايات.

3- **تقليل التفاوت في الدخل والثروات:** هذا الهدف من الأهداف الاجتماعية للتنمية الاقتصادية، حيث نجد أن معظم الدول المتخلفة ورغم انخفاض الدخل القومي وانخفاض متوسط نصيب الفرد منه، لها تفاوت كبير في توزيع الدخل والثروات، إذ تحصل طبقة صغيرة من أفراد المجتمع على حصة كبيرة من هذه الثروة، ومن هذا التفاوت في توزيع الثروات والدخل يؤدي إلى إصابة المجتمع بأضرار جسيمة، حيث يعمل على ترده بين حالة من الغنى المفرط وحالة من الفقر، هذا بالإضافة إلى أنه غالبا ما يؤدي إلى اضطرابات فيما ينتجه المجتمع وما يستهلكه.

4- **تعديل التركيب النسبي للاقتصاد القومي:** يعني ذلك عدم قدرة البلاد على قطاع واحد من النشاط كمصدر للدخل القومي، سواء كانت تعتمد على الزراعة فقط، أو البحث في انشاء ودعم قطاع الصناعة، وذلك أن الاعتماد على قطاع واحد يعرض البلاد على خطر التقلبات الاقتصادية الشديدة نتيجة التقلبات في الإنتاج والأسعار في هذا القطاع الوحيد المستغل مما يشكل خطرا جسيما على هدوء واستقرار مجرى الحياة الاقتصادية، لذلك يجب على القائمين بأمر التنمية في البلاد إحداث توازن في القطاعات وعدم الاعتماد على قطاع واحد كمصدر للدخل القومي، كما هو الحال في الجزائر لاعتمادها بشكل كبير على عائدات البترول، والبحث في احياء قطاع الزراعة للوصول إلى الاكتفاء الذاتي ثم التصدير، كما لا ننسى قطاع الصناعة والذي يمثل احدى معالم التطور الاقتصادي، كل هذا من أجل الوصول إلى تنمية اقتصادية شاملة.

وعلى الرغم من تعدد أهداف سياسات التنمية الاقتصادية إلا أنه يمكن ذكر أهم النقاط خاصة تلك التي تبنتها الأمم المتحدة في اعلان الألفية الثالثة وهي:

- توفير الظروف الملائمة لتنمية قطاعات اقتصادية ويشمل ذلك توفير درجة من الاستقرار؛
- تحقيق القدرة من العدالة الاجتماعية والحد من اللامساواة في توزيع الدخل؛
- تنفيذ برامج استشارية طموحة في مختلف مجالات الاقتصاد وتوظيف كافة عناصر الإنتاج في خدمة هذه البرامج؛
- السعي لتوفير الأساليب الفعالة واتباعها في تسريع أنشطة الاقتصاد وصولا لتحقيق التنمية الاقتصادية.

الفرع الثالث: مؤشرات قياس التنمية الاقتصادية

يعتبر قياس مؤشرات التنمية الاقتصادية على درجة كبيرة من الأهمية للوقوف على اتجاهات التنمية، والحكم على مدى نجاح التخطيط الاقتصادي لتحقيق الأهداف التنموية في بلد ما، وسوف نتطرق إلى أهم مؤشرات التنمية الاقتصادية¹:

1- مؤشر الناتج المحلي الإجمالي (GDP): هو أحد أهم المؤشرات الاقتصادية التقليدية التي تقيس النمو الاقتصادي، فكلما ارتفع هذا المؤشر كان ذلك دلالة على تقدم اقتصاد الدولة. وقد قسم البنك الدولي العالم إلى خمس مجموعات من الدول على أساس حدود معينة بالنسبة لمعدل الناتج القومي وهي:

1-1- المجموعة الأولى من الدول: وهي التي يقل فيها معدل الناتج القومي الإجمالي عن 370 دولار، ويبلغ عدد هذه الدول 36 دولة، وتشكل 53% من مجموع سكان العالم، في حين لا تتجاوز حصتها 5% من مجموع الإنتاج العالمي.

1-2- المجموعة الثانية من الدول: وهي التي يتجاوز فيها معدل الناتج القومي الإجمالي عن 370 دولار، ويبلغ عدد هذه الدول 60 دولة، وتشكل حوالي 23% من مجموع سكان العالم، وتبلغ حصتها 14% من مجموع الإنتاج العالمي.

1-3- المجموعة الثالثة من الدول: وهي التي يبلغ فيها معدل الناتج القومي الإجمالي 4200 دولار وأكثر، ويبلغ عدد هذه الدول 18 دولة، وتمثل الدول الصناعية، وتبلغ حصتها 64% من مجموع الإنتاج العالمي، بينما تشكل 15% من مجموع سكان العالم.

1-4- المجموعة الرابعة من الدول: فهي مجموعة الدول المصدرة للنفط ذات فائض في رأس المال، ويبلغ معدل الناتج القومي الإجمالي فيها حوالي 5000 دولار، وتبلغ حصتها 1.4% من مجموع الإنتاج العالمي، بينما تشكل 0.6% من مجموع سكان العالم.

1-5- المجموعة الخامسة من الدول: وهي مجموعة الدول التي يبلغ معدل الناتج القومي الإجمالي فيها تقريبا 4300 دولار، وتبلغ حصتها 15% من مجموع الإنتاج العالمي، بينما تشكل 8% من مجموع سكان العالم.

2- نصيب الفرد من الناتج المحلي (GDP PER CAPITA): وهذا المؤشر يشير إلى نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وهو تعبير لقيمة السلع والخدمات التي ينتجها الفرد الواحد في دولة ما، ويساوي مجمل الناتج المحلي مقسوما على عدد السكان، فكلما ازداد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي دل ذلك على نمو الاقتصاد بشكل أفضل.

¹ - خالد عيادة علميات، "الفساد وانعكاساته على التنمية الاقتصادية -دراسة حالة الأردن-، دار الخليج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2020، ص ص46-49.

- 3- **نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي:** وهو يقيس نسبة مجمل الاستثمارات إلى مجمل الناتج المحلي، لذا فإن ارتفاع هذا المؤشر يعني تمويل جيد للنشاطات الهادفة إلى تحقيق التنمية الاقتصادية.
- 4- **نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي:** هو عبارة عن نسبة الدين الإجمالي لأي دولة إلى مجمل ناتجها المحلي، ومن الأفضل للتنمية الاقتصادية أن تكون هذه النسبة في أدنى مستوياتها.
- 5- **مستوى التضخم:** ويعرف مستوى التضخم بأنه المعدل السنوي للتغير في أسعار المستهلك في سنة معينة مقارنة بأسعار المستهلك في سنة سابقة، وهو مؤشر لارتفاع أسعار السلع الأساسية بشكل واضح مما يؤثر على الظروف المعيشية، وكلما انخفض مستوى التضخم كان ذلك دليلاً على تقدم الاقتصاد.
- 6- **مشاركة القطاعات الاقتصادية الرئيسية (الصناعة، الزراعة، السياحة) في الناتج المحلي الإجمالي:** وتعتبر زيادة مشاركة هذه القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي دليلاً مهماً على تحقيق التنمية الاقتصادية.
- 7- **فائض في الميزان التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي:** يعبر الميزان التجاري للدولة عن الفرق بين القيمة النقدية للصادرات والقيمة النقدية للواردات خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة. والميزان المفضل للدولة يسمى الفائض التجاري الذي تكون فيه قيمة الصادرات أكبر من قيمة الواردات، والميزان الغير مفضل هو الذي تكون فيه الواردات أكبر من الصادرات وهو ما يسمى بالعجز التجاري، فكلما كان الفائض في الميزان التجاري كبيراً دل ذلك على ارتفاع مستوى التنمية الاقتصادية، حيث يعني ذلك ارتفاع قيمة الصادرات بالمقارنة مع الواردات.
- 8- **مستوى الفقر:** الفقر هو أدنى مستوى للمعيشة، ويسمى هذا المستوى بخط الفقر، وهو مؤشر يمكن من خلاله الحكم على مقدار التطور في التنمية الاقتصادية، فكلما ارتفع مستوى خط الفقر كانت الدولة بعيدة عن التنمية الاقتصادية.
- 9- **مستوى البطالة:** وكما هو الحال في مستوى الفقر، فإن ارتفاع نسبة العاطلين عن العمل دلالة على انخفاض مستوى التنمية الاقتصادية.
- 10- **معدل نمو السكان:** يساهم نمو السكان المرتفع في زيادة الضغوط الاقتصادية الداخلية والخارجية وارتفاع الطلب على الخدمات، مما يشكل عبئاً متزايداً على التنمية الاقتصادية.

المطلب الثاني: نظريات التنمية الاقتصادية

لقد عرفت التنمية الاقتصادية عدة تطورات عبر مر العصور، حيث تجسدت مجموعة من النظريات التي تحاول تفسير وتوضيح سبل تحقيق التنمية الاقتصادية.

أولاً: نظرية آدم سميث

يعتبر آدم سميث أب الاقتصاد، حيث عارض تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ونادى بمدى التخصص وتقسيم العمل، ويرى أن الأرباح هي الأساس في تكوين المدخرات وفي زيادة معدلات التكوين الرأس مالي. ويأتي آدم سميث في طليعة الاقتصاديين الكلاسيكيين، وكان كتابه "ثروة الأمم" معنياً بمشكلة التنمية الاقتصادية، ولذلك فإنه لم يقدم نظرية متكاملة في النمو الاقتصادي وإن كان الاقتصاديون اللاحقون قد شكلوا نظرية موروثة عنه، ومن سماتها¹:

1-1- القانون الطبيعي: اعتقد آدم سميث إمكانية تطبيق القانون الطبيعي في الأمور الاقتصادية، ومن ثم فإنه يعتبر كل فرد مسؤولاً عن سلوكه وأن هناك يد خفية تقود وترشد إليه السوق، وأنه ما إذا ترك حراً فسيبحث عن تعظيم ثروته.

1-2- تقسيم العمل: يعد نقطة البداية في نظرية النمو الاقتصادي لدى آدم سميث، حيث يؤدي إلى أعظم النتائج في القوى المنتجة للعمل.

1-3- عملية تراكم رأس المال: يعتبر سميث التراكم الرأس مالي شرطاً ضرورياً للتنمية الاقتصادية، ويجب أن يسبق تقسيم العمل، والمشكلة هي مقدرة الأفراد على الادخار أكثر ومن ثم الاستثمار أكثر في الاقتصاد الوطني.

1-4- دوافع الرأس مالين على الاستثمار: وفقاً لأفكار سميث فإن تنفيذ الاستثمارات يرجع إلى توقع الرأس مالين بتحقيق الأرباح، وأن هذه التوقعات المستقبلية تعتمد على مناخ الاستثمار السائد إضافة إلى أرباح فعلية محققة.

1-5- عملية النمو: يفترض آدم سميث أن الاقتصاد ينمو مثل الشجرة، فعملية التنمية تتقدم بشكل ثابت ومستمر.

1-6- عناصر النمو: وفقاً لسميث تتمثل عناصر النمو في كل من المنتجين والمزارعين ورجال الأعمال، ويساعد على ذلك أن حرية التجارة والعمل والمنافسة تقود هؤلاء إلى توسيع أعمالهم مما يؤدي إلى زيادة التنمية الاقتصادية.

¹ - سهيلة فريد النباتي، "التنمية الاقتصادية - دراسات ومفهوم شامل -، دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2015، ص ص 12-13.

ثانيا: نظرية ميل

ينظر جون ستيوارت ميل للتنمية الاقتصادية كوظيفة للأرض والعمل ورأس المال، حيث يمثل العمل والأرض عنصرين أصليين للإنتاج، في حين يعد رأس المال تراكمات سابقة لنتاج عمل سابق، ومن سمات هذه النظرية¹:

2-1- التحكم في النمو السكاني: اعتقد ميل أن التحكم في السكان يعد أمرا ضروريا للتنمية الاقتصادية.

2-2- معدل التراكم الرأس مالي: يرى ميل أن الأرباح تعتمد على تكلفة عنصر العمل، ومن ثم فإن معدل الأرباح يمثل النسبة ما بين الأرباح والأجور، فعندما ترتفع الأرباح تنخفض الأجور ويزيد معدل الأرباح والتي تؤدي بدورها إلى زيادة التكوين الرأسمالي.

2-3- معدل الربح: يرى ميل أن الميل غير المحدود في الاقتصاد يتمثل في أن معدل الأرباح يتراجع نتيجة لقانون تناقص قلة الحجم في الزراعة وارتفاع عدد السكان وفق معدل مالتوس، وفي حالة غياب التحسن التكنولوجي في الزراعة وزيادة معدل نمو السكان بشكل يفوق التراكم الرأسمالي، فإن معدل الربح يصبح عند حده الأدنى وتحدث حالة من الركود.

2-4- حالة السكون: اعتقد ميل أن حالة السكون متوقعة الحدوث في الأجل القريب، ويتوقع أنها ستقود إلى تحسين نمط توزيع الدخل وتحسين أحوال العمال، ولكن ذلك يكون ممكنا من خلال التحكم في معدل الزيادة في عدد العمال.

2-5- دور الدولة: لقد حدد ميل دور الدولة في النشاط الاقتصادي عند حده الأدنى وفي حالات الضرورة فقط، مثل إعادة توزيع ملكية وسائل الإنتاج.

ثالثا: النظرية الكلاسيكية

تتمثل العناصر الرئيسية لهذه النظرية في²:

3-1- سياسة الحرية الاقتصادية: يؤمن الاقتصاديون الكلاسيكيون بضرورة الحرية الفردية والبعد عن أي تدخل حكومي في الاقتصاد.

3-2- التكوين الرأس مالي هو مفتاح التقدم: جميع الكلاسيكيين أكدوا على ضرورة وجود قدر كافي من المدخرات.

3-3- الربح هو الحافز على الاستثمار: حيث كلما زاد معدل الأرباح زاد معدل التكوين الرأسمالي والاستثمار.

¹ - سهيلة فريد النباتي، مرجع سبق ذكره، ص 14-15.

² - نفس المرجع، ص 16.

3-4- ميل الأرباح للتراجع: معدل الأرباح لا يتزايد بصورة مستمرة وإنما يميل للتراجع نظرا لتزايد حدة المنافسة بين الرأسماليين على التراكم الرأسمالي.

3-5- حالة السكون: يعتقد الكلاسيكيين حتمية الوصول إلى حالة الاستقرار كنهاية لعملية التراكم الرأسمالي.

رابعاً: نظرية شومبيتر

يُميز هذه النظرية الابتكارات والتي تتمثل في تحسين إنتاج أو منتج جديد أو طريقة جديدة للإنتاج، وإقامة مؤسسة جديدة في أي نوع من أنواع الصناعات، والنمو الاقتصادي عند شومبيتر يعتمد على عنصرين رئيسيين هما المنظم ثم الائتمان المصرفي الذي يوفر للمنظمة الإمكانيات المادية اللازمة للابتكار والاختراع والتجديد، ويصف شومبيتر هذه الحالة باسم التدفق النقدي¹، ومن خصائص هذه النظرية²:

4-1- الابتكارات: وفقاً لشومبيتر تتمثل الابتكارات في إدخال أي منتج جديد أو تحسينات مستمرة على منتجات موجودة.

4-2- دور المبتكر: خصص شومبيتر دور المبتكر للمنظم وليس لشخصية الرأسمالي.

4-3- دور الأرباح: وفقاً لشومبيتر فإنه في ظل التوازن التنافسي تكون أسعار المنتجات مساوية تماماً لتكاليف الإنتاج من ثم لا توجد أرباح.

4-4- العملية الدائرية: طالما تم تمويل الاستثمارات من خلال الائتمان المصرفي فإنها تؤدي إلى زيادة الدخل النقدية والأسعار وتساعد على خلق توسعات تراكمية عبر الاقتصاد ككل.

خامساً: نظرية كينز

أوضح كينز أن المشكلة لا تكمن في توفير العرض من السلع والخدمات، ولكن في كيفية تصريفها، وبالتالي فإن هناك مشكلة الطلب الفعلي وقصور الأسواق. واعتبر كينز أن الطلب الفعال هو الشرط الأساسي للتنمية الاقتصادية، حيث يتمثل الطلب الفعال في جزء من الدخل الوطني الذي ينفق على الاستهلاك والتراكم. وقد أوجد كينز علاقة بين زيادة الاستثمارات ونمو الدخل الوطني وأطلق عليها مصطلح المضاعف، حيث وجد كينز أن زيادة الاستثمارات ستؤدي إلى الزيادة في الدخل الوطني وذلك بكميات مضاعفة تتحدد بمقدار الزيادة في الاستثمار والزيادة في الميل الحدي للاستهلاك³.

¹ - خروبي محمد، سنوسي بن عومر، "تحليل أثر القروض الموجهة للاقتصاد على تمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2001-2016)"، مجلة المالية والأسواق، المجلد 05، العدد 10، جامعة معسكر، الجزائر، 2019، ص 253.

² - سهيلة فريد النباتي، مرجع سبق ذكره، ص 17-18.

³ - بن بختي سيف الدين، "التمويل الإسلامي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية -دراسة قياسية لدول مجلس التعاون الخليجي وجنوب شرق آسيا-، أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان، الجزائر، 2023، ص 82.

سادسا: نظرية روستو

يرى روستو في نظريته عن مراحل النمو أن المجتمعات لا بد وأن تجتاز عددا من المراحل إحداها وراء الأخرى في طريقها للنمو والتقدم، هذه المراحل في تسلسلها وهي¹:

- مرحلة المجتمع التقليدي؛

- مرحلة ما قبل الانطلاق؛

- مرحلة الانطلاق؛

- مرحلة النضوج؛

- مرحلة الاستهلاك الوفير.

من أهم الدروس التي تضمنها هذه النظرية هي إمكانية استفادة الدول النامية من خبرة الدول المتقدمة والتنبؤ بمستقبلها وفقا لهذه المراحل.

سابعا: نظرية الدفعة القوية

ينطلق Rosentein Rodan في تبريره للدفعة القوية من فرضية أساسية مفادها أن التصنيع هو سبيل التنمية في البلدان المتخلفة، ومجال لاستيعاب فائض العمالة المتعطلة جزئيا أو كليا في القطاع الزراعي، على أن تبدأ عملية التصنيع بشكل دفعة قوية من خلال توظيف حجم ضخم من الاستثمارات في بناء مرافق رأس المال الاجتماعي، ويبرر Rodan تبني الدفعة القوية بتحقيق الوفرات الخارجية الناجمة عن برنامج الاستثمار الضخم في كل من مشروعات البنية التحتية ومشروعات رأس المال الإنتاجي المباشر، إن مثل هذه الوفرات تنتج عن ظاهرة عدم التجزئة والتي تعني أن رأس المال غير قابل للتجزئة وبالتالي فإن الإنتاج ذو الحجم الكبير من شأنه أن يستغل ويستثمر رأس المال بشكل أكثر كفاءة من الإنتاج ذو الحجم الصغير، ويفرق Rodan بين ثلاثة أنواع من عدم التجزئة: عدم التجزئة في دالة الإنتاج، عدم التجزئة في الطلب، عدم التجزئة في جانب العرض للمدخلات².

¹ - كمال زموري، أيوب صكري وآخرون، "نظريات التنمية وتطبيقاتها في الدول النامية مع رصد التجربة الجزائرية خلال الفترة (1997-2019)"، مجلة أوراق اقتصادية، المجلد 03، العدد 02، الجزائر، 2019، ص 177.

² - مدحت القريشي، "التنمية الاقتصادية - نظريات وسياسات وموضوعات -"، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، الأردن، 2007، ص ص 88-89.

ثامنا: نظرية النمو المتوازن

تقوم هذه النظرية على أن التنمية لا تتحقق إلا بتحقيق التوازن وبنفس الوتيرة بين مختلف الصناعات والأنشطة، حيث أظهرت هذه النظرية أثر الانتقادات الكبيرة التي تعرضت لها نظرية الدفعة القوية، لذلك ساغ Nurkse هذه النظرية وهو يعتقد أن مشكلة التنمية في البلدان النامية هي حلقة فارغة للفقر الناتج عن تدني مستوى الدخل الذي يقود إلى تدني الاستهلاك وضيق حجم السوق، لينتج عن هذا الأمر عدم قدرة البلدان النامية من توجيه استثمارات ضخمة لكافة القطاعات، لتقترح النظرية العمل على تحقيق التوازن بين مختلف الصناعات الاستهلاكية وكذا الرأسمالية بين العرض والطلب¹.

تاسعا: نظرية النمو الغير متوازن

تأخذ هذه النظرية اتجاها مغايرا لفكرة النمو المتوازن، حيث أن الاستثمارات في هذه الحالة تخصص لقطاعات معينة بدلا من توزيعها بالتزامن على جميع قطاعات الاقتصاد الوطني. وفقا لهيرشمان فإن إقامة مشروعات جديدة يعتمد على ما حققته مشروعات أخرى من وفورات خارجية، إلا أنها تخلق بدورها وفورات خارجية جديدة يمكن أن تستفيد منها وتقوم عليها مشروعات أخرى تالية، يجب أن تستهدف السياسات الإنمائية ما يلي²:

- تشجيع الاستثمارات التي تخلق المزيد من الوفورات الخارجية؛
- الحد من المشروعات التي تستخدم الوفورات الخارجية أكثر مما تخلق منها.

المطلب الثالث: أساليب تحقيق التنمية الاقتصادية ومتطلبات استمرارها

تسعى الدول لتحقيق التنمية عن طريق تحسين مستوى المعيشة، ويتطلب ذلك اتباع أساليب مناسبة وتوفير متطلبات أساسية. ويهدف هذا المطلب إلى ابراز الأساليب والمتطلبات الضرورية لضمان تحقيق تنمية فعالة.

الفرع الأول: أساليب تحقيق التنمية الاقتصادية

في مجال البحث والتفكير في كفايات تحقيق التنمية الاقتصادية، ظهرت مذاهب وتيارات تتخذ كمنهج في إحداث عملية التنمية الاقتصادية، ومن أهم هذه المناهج ما يلي³:

¹ - بن بختي سيف الدين، مرجع سبق ذكره، ص ص86-87.

² - سهيلة فريد النباتي، مرجع سبق ذكره، ص26.

³ - هداجي ندى، "التأصيل النظري للتنمية الاقتصادية في ظل التوجهات الجديدة في الجزائر"، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد06، العدد02، جامعة بشار، الجزائر، 2023، ص ص271-272.

أولاً: الأسلوب الفردي للتنمية

يعتمد هذا المنهج أو الأسلوب على المبادرات الفردية والخاصة لمالكي وسائل الإنتاج ومصادر رأس المال، والذين يقومون بعمليات استثمارية سعياً وراء الحصول على الربح، وهم معبئين بالدوافع والحوافز الشخصية للعمل والتنمية وزيادة ثروتهم، وإذا كان المنهج الفردي هذا للتنمية قد حقق مستويات عالية من التقدم في بعض الحالات، إلا أنه ينتج العديد من المشكلات والآثار السلبية اجتماعياً وسياسياً مثل:

- انقسام المجتمع إلى طبقات اجتماعية واقتصادية متناقضة ومتناحرة، تتبلور أساساً في طبقة مالكي رؤوس الأموال من جهة وطبقة العمال من جهة أخرى؛

- تفاقم وتعمق الفجوة والفروق في مستويات المعيشة بين طبقات وفئات المجتمع الواحد بسبب انعدام العدالة في توزيع الدخل الوطني؛

- السيطرة والهيمنة السياسية لأصحاب رؤوس الأموال واستحواذهم على مصادر ومظاهر القوة والسلطة السياسية والحكم واستغلاله في تحقيق مصالحهم الاقتصادية.

وللتغلب على الآثار السلبية للمنهج الفردي للتنمية الاقتصادية تلجأ الدول المعاصرة التي تطبق هذا المنهج إلى اتخاذ العديد من الإجراءات الهادفة لتشجيع الاستثمار وتحريك عملية التنمية الاقتصادية، مثل قيام الدولة بتجميع المدخرات الفردية ودفعها للاستثمار في صورة التوسع في الانفاق العام على مرافق ومؤسسات الخدمات العامة بهدف تحريك النشاط الإنتاجي.

ثانياً: أسلوب التخطيط الشامل للتنمية الاقتصادية:

إن التخطيط الشامل للتنمية الاقتصادية يعد بديلاً يستهدف تحقيق معدلات عالية وسريعة للتنمية الاقتصادية، من خلال البحث عن أفضل الاستخدامات الممكنة للموارد المتوفرة، ويرفض منطق هذا المنهج المجازفة بمصير التنمية الاقتصادية وتركه لقرارات أصحاب المصالح الفردية الشخصية، وفقاً لمنطق المنهج الفردي للتنمية الاقتصادية الذي ثبتت ثغراته وعيوبه الموضوعية.

وغالباً يتطلب تطبيق منهج التخطيط الشامل للتنمية الاقتصادية إجراءات تدعيم وتقوية الملكية العاملة لوسائل الإنتاج، للتحكم في عمليات توجيه الموارد الوطنية وتحقيق عملية التنمية الشاملة، وخلق قطاع عام قوي ومسيطر بدرجات مختلفة وفقاً لطبيعة فلسفة النظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للدولة، بالرغم من أن هذا الأسلوب هو المنهج المطلوب لتحقيق سياسات التنمية الشاملة، ولا سيما في الدول النامية، إلا أنه يعاب عليه أنه معرض لمخاطر تغلغل البيروقراطية وانتشار الفساد السياسي والاقتصادي، كما أن هناك أساليب أخرى للنهوض بالتنمية الاقتصادية تتمثل في:

- توفير رأس المال الملائم واللازم للتنمية مادياً وبشراً؛

- أنظمة التعليم المعتمدة في اعداد قوة العمل؛
- تطوير آليات تخطيط قوة العمل؛
- تطوير آليات الاختيار؛
- توفير المناخ الاقتصادي المناسب؛
- اعداد وتأهيل اليد العاملة بمختلف التخصصات والمهارات والكفاءات، والتزويد القوي بالمعارف والخبرات اللازمة بهدف تحقيق الأهداف التنموية لكافة المجالات؛
- تبسيط الإجراءات والحد من الروتين، وتخصيص أيام دراسية للبحث العلمي.

الفرع الثاني: متطلبات استمرار التنمية الاقتصادية

تحتاج التنمية الاقتصادية لمتطلبات ومستلزمات لضمان تحقيقها، وتتمثل أهمها في النقاط التالية:

- 1- **الموارد الطبيعية والبشرية:** اختلف الاقتصاديين في مدى أهمية هذا العامل في تحقيق التنمية الاقتصادية، حيث نجد فريقا منهم يصر على أهمية الدور الذي تلعبه في عملية التنمية، بينما اتجه فريقا آخر إلى القول بأن الموارد غير ضرورية وأنها تساعد على تحقيقها، ولكنها لا تلعب دور حاسم في تكريس التنمية مستدلين بواقع التنمية السلبي للدول المتخلفة بالرغم من امتلاكها للثروات الطبيعية. كما تعتبر الموارد البشرية عامل أساسي في عملية التنمية وذلك لكون الانسان هو الذي يقود جميع مراحل الإنتاج وهو المستخدم والمستفيد من عملية التنمية¹.
- 2- **رأس المال:** يعتبر رأس المال من حيث توفره ومعدل تراكمه من المحددات الأساسية للطاقة الإنتاجية في المجتمعات ومعدلات تغيرها، وعليه فهو أحد مظاهر مستوى التقدم الذي بلغته هذه المجتمعات من جهة وعامل حاسم في تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة.
- 3- **التكنولوجيا:** تعرف التكنولوجيا على أساس أنها الجهد المنظم الرامي لاستخدام نتائج البحث العلمي في تطوير أساليب أداء العمليات الإنتاجية بالمعنى الواسع الذي يشمل الخدمات والأنشطة الإدارية، وذلك بهدف التوصل إلى أساليب جديدة يفترض فيها أنها أجدى للمجتمع².

¹ - أمريو وردية، صخري سفيان، "التنمية الاقتصادية في إفريقيا بين تحديات الواقع ورهانات المستقبل"، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، المجلد 06، العدد 03، جامعة الجلفة، الجزائر، 2021، ص 501.

² - قنادزة جميلة، "الشراكة العمومية الخاصة والتنمية الاقتصادية في الجزائر"، أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان، الجزائر، 2017-2018، ص ص 73-74.

المبحث الثالث: دور القروض المصرفية في تمويل التنمية الاقتصادية

تعتبر التنمية الاقتصادية هدفا تسعى إليه معظم الدول، فهي عملية شاملة تمس كافة نواحي الحياة منها الاقتصادية والاجتماعية، وتحتاج عملية التنمية إلى أن تتوفر للدولة مصادر تمويل كافية لتلبية احتياجاتها من استثمار وإنتاج، وتعد القروض المصرفية من أهم الأدوات المالية التي تساهم في ذلك. لذلك سنحاول من خلال هذا المبحث التطرق إلى أثر القروض على بعض المتغيرات الاقتصادية، مكانة وأهمية القروض على التنمية وكذا مصادر التمويل وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية.

المطلب الأول: أثر بعض المتغيرات الاقتصادية على القروض المصرفية

تتأثر القروض المصرفية بشكل مباشر بالمتغيرات الاقتصادية مثل التضخم، البطالة والناجح المحلي الإجمالي، هذه المتغيرات تؤثر على قدرة البنوك على منح القروض وعلى طلب الأفراد والمؤسسات لها. وفيما يلي بعض المتغيرات الاقتصادية على القروض المصرفية¹:

أولا: أثر الناجح المحلي الإجمالي

يعتبر الناجح المحلي الإجمالي مؤشر مهم يقيس صحة اقتصاد الدولة، وأحد العوامل التي تؤثر على النظام المصرفي، والأكثر حيوية وثباتا لتحديد ميل البنوك إلى تقديم قروض طويلة الأجل، فمن الناحية النظرية يؤثر الناجح المحلي الإجمالي على الإقراض المصرفي بشكل إيجابي. ففي فترة الازدهار الاقتصادي يزيد طلب القطاعات على اقتراض الأموال من أجل الاستثمار والقيام بالأعمال التجارية، وبهذا ستتاح للبنوك المزيد من الفرص لمنح القروض، وبالتالي تزداد أرباح الشركات وقطاعاتها المعنية، ما يؤدي إلى نمو القروض المصرفية، أما في فترات الركود تصبح معظم القروض متعثرة، فتقوم البنوك بتشديد معاييرها وتقنين الائتمان حتى وإن كانت المشاريع مربحة لاحتمالية التخلف عن السداد.

ثانيا: أثر التضخم على القروض المصرفية

يعتبر معدل التضخم المقياس الكمي للمعدل الذي يرتفع عنده المستوى العام لأسعار السلع والخدمات، فعند ارتفاع التضخم تحدث زيادة مقابلة في أسعار الفائدة، وبمرور الوقت تميل أسعار الأشياء إلى الزيادة لذلك تتخفض قيمة النقود، نتيجة لذلك يدرك المقرضون أن التضخم سيؤدي إلى تآكل قيمة أموالهم خلال الفترة الزمنية للقرض، لذا فهم يرفعون معدلات الفائدة لتعويض خسارتهم، فمعدل التضخم المرتفع يدفع البنوك إلى تقنين

¹ - سي أحمد فتحة، بقيق ليلي اسمهان، "العوامل المؤثرة على الإقراض المصرفي في الجزائر -دراسة تحليلية وقياسية على البنوك العمومية والخاصة-"، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 09، العدد 01، جامعة معسكر، الجزائر، 2023، ص ص 273-275.

الائتمان، كما أشار البعض إلى أن زيادة معدل التضخم ستخفض القوة الشرائية للأفراد الذين سيحتاجون بعد ذلك إلى المزيد من الأموال لشراء نفس المنتجات، ونتيجة لذلك سيزداد الطلب على القروض.

ثالثا: أثر البطالة على القروض المصرفية

تعتبر البطالة من أهم العوامل الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة في الاقتصاد وعلى النظام المصرفي بالأخص، فالزيادة في معدل البطالة تؤدي بالبنوك إلى الفشل في استيعاب هذه العوامل الخارجية السلبية التي يحركها سوق العمل لزيادة الائتمان الاستهلاكي وانخفاض السيولة لديها، أي أن الزيادة في معدل البطالة سيؤدي على انخفاض دخل الأسر مما يؤدي بدوره إلى زيادة عبء ديون الأسر، وبالتالي زيادة القروض المتعثرة، والتي بدورها تؤدي إلى انخفاض في حجم الودائع وحجم القروض.

رابعا: أثر سعر الصرف على القروض المصرفية

يعتبر سعر الصرف عامل محفز يتحكم في مستويات ربحية البنوك، ويؤثر على إجراءات الوساطة النقدية، فالتقلبات في أسعار الصرف تؤثر على موجودات البنوك كونها مقومة بالعمولات الأجنبية، فارتفاع أو انخفاض سعر العملة المحلية سيؤثر على القروض الممنوحة من طرف البنك، حيث يؤدي انخفاض سعر العملة المحلية إلى خسارة ناجمة عن الفرق في سعر الصرف من القروض الآجلة التي يسددها العملاء، وهو ما يؤثر على عرض القروض المصرفية من طرف البنوك التي تتكبد هذه الخسارة، لذا يمثل السبب الرئيسي لضعف أداء بعض البنوك المقترضة، فعدم استقرار سعر الصرف له تأثير على بيئة الاقتصاد الكلي، فخلال الفترات التي يكون فيها سعر الصرف مستقرا يتأكد رجال الأعمال من استثماراتهم على المدى الطويل، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على القروض، وتكون البنوك على استعداد لتقديم قروض مدركة تماما أن هناك احتمالية أكبر لسداد القروض، وعندما يكون سعر الصرف متقلبا ترتفع تكاليف المعاملات وتكون البنوك غير مستعدة لمنحها قروضا خوفا من عدم القدرة على السداد.

المطلب الثاني: مكانة وأهمية القروض على التنمية الاقتصادية

في هذا المطلب سيتم ابراز مكانة القروض المصرفية وأهميتها كآلية استراتيجية في دفع عجلة التنمية الاقتصادية.

الفرع الأول: مكانة القروض المصرفية في عملية التنمية الاقتصادية

تشكل القروض المصرفية ركيزة أساسية في دعم التنمية الاقتصادية لما توفره من تمويل يساهم في تنشيط القطاعات الإنتاجية وتعزيز الاستثمارات، حيث تتمثل مكانة القروض المصرفية في عملية التنمية الاقتصادية فيما يلي:

أولاً: دور القطاع المصرفي في التنمية الاقتصادية

إن للقطاع المصرفي دوراً كبيراً في عملية التنمية الاقتصادية يمكن استعراضه من خلال النقاط التالية¹:

- المساهمة في زيادة الناتج المحلي الإجمالي؛
- المساهمة في ادخال وتوطين التقنيات المصرفية الحديثة من الطرف الآلي والحسابات المصرفية المتطورة؛
- المساهمة في تنمية الموارد البشرية وتدريبها وتأهيلها لتكون مؤهلة لتطوير القطاع المصرفي؛
- جذب جزء كبير من الأموال المكتنزة والمجمدة خارج القطاع المصرفي لكي تدخل الدورة الاقتصادية وتساهم في العملية التنموية؛
- تأمين القروض اللازمة سواء كانت قصيرة الأجل أو طويلة الأجل للعمل في القطاع الصناعي والتجاري؛
- المساهمة في حل مشكلة البطالة.

ثانياً: دور المصارف في التنمية الاقتصادية

يعتبر توفير التمويل المطلوب أداة اقتصادية واجتماعية مهمة، فهو يقوم بدور بارز لافي تخصيص الموارد النادرة وتوزيعها فحسب، بل في استقرار الاقتصاد ونموه.

فإن المصارف بصفتها قطاعاً تموالياً يلعب دوراً حيوياً مهماً في تحقيق التنمية الاقتصادية، تقع مهمته الأساسية في توفير التراكم الرأسمالي اللازم لتمويل مشاريع التنمية، من خلال ما تقوم به من عمليات الوساطة المالية بين وحدات ذات الفائض المالي والوحدات ذات العجز المالي، سواء كانت أفراد أو مؤسسات، وإعادة ضخ تلك الأموال وتدويرها في الاقتصاد.

فالمصارف تقوم بدور كبير في حشد وتعبئة المدخرات المحلية، من خلال ما توفره من أوعية ادخارية مختلفة، ومن ثم تقوم بإعادة توجيه تلك المدخرات وتوظيفها في دعم وتمويل القطاعات الإنتاجية والصناعية والزراعية والتجارية وغيرها من قطاعات الاقتصاد المختلفة، مع إعطاء الأولوية لتمويل مشروعات الاستثمار الحقيقي، بالإضافة إلى أعمال أخرى يمكن أن تقدمها المصارف كدراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع الاستثمارية المقترحة وتشجيع المستثمرين على تنفيذها.

¹ - راتب الشلاح، "المصارف الخاصة الواقع والآفاق"، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، متاح على الرابط <http://www.mafhoum.com>، تاريخ الاطلاع 2025/03/13، على الساعة 14:09.

ومن خلال هذه الأعمال وغيرها تلعب المصارف دورا مهما في تحريك قوى العمل والإنتاج، وترفع من مستوى التوظيف في الاقتصاد، الذي سينعكس على نمو مستوى الناتج القومي ورفاهية الأفراد وتنمية المجتمع¹.

الفرع الثاني: أهمية القروض المصرفية لتمويل التنمية الاقتصادية

إن أهمية القروض المصرفية تتوافق مع درجة النمو والتطور الاقتصادي، بحيث أن حاجة النشاط الاقتصادي إلى التمويل الضروري تستوجب طلبا مناسباً من الائتمان المصرفي، مما يجزم أن الطلب على الائتمان المصرفي هو طلب يعتمد على حاجة القطاعات إلى التمويل، ولهذا فكلما نشطت عملية التنمية واتسع النشاط الاقتصادي، كلما زادت الحاجة إلى الائتمان المصرفي.

إن التطورات الاقتصادية خاصة في البلدان المتخلفة أثبتت أن للنظام المصرفي دور كبير في أحداث التنمية الاقتصادية، وتأكدت هذه الأهمية من خلال ما قدمه الجهاز المصرفي من خدمات أصبحت واحدة من أهم أسس تمويل التنمية الاقتصادية، وبدونها لا يستطيع أي اقتصاد معاصر أن يؤدي وظيفته بكفاءة وفعالية.

وبما أن الطلب على خدمات النظام المصرفي عموماً، هو طلب مشتق من حاجة التنمية الاقتصادية، لهذا يمكن القول أنه كلما اتسعت حدود التنمية كلما زادت الحاجة إلى نظام مصرفي أكثر تطوراً، وهذا يفسر حالة الترابط بين النظام المصرفي وعملية التنمية نفسها، التي أساسها قدرة هذا النظام في تحويل الأموال من القطاعات التي تعجز عن وضعها في الاستخدام التنموي إلى تلك القادرة على ذلك.

بالإضافة إلى أن الائتمان المصرفي يعتبر وسيلة تمويلية مهمة، فعرضه واستخدامه داخل الاقتصاد يجب أن يكون في إطار الاستقرار الاقتصادي والمالي، أي يكون حجم ما هو مقدم منه متفقاً مع الحاجات الفعلية للتنمية الاقتصادية دون أن يؤدي ذلك إلى أحداث تضخم أو انكماش².

المطلب الثالث: مصادر التمويل وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية

يعد التمويل من أهم الأسس التي يقوم عليها استقرار الاقتصاد لأنه يساعد في الحفاظ على التوازنات المالية الكلية إضافة إلى استمرارية عملية التنمية الاقتصادية، ومن خلال هذا المطلب سنتطرق إلى مصادر تمويل التنمية الاقتصادية، مع إبراز علاقتها.

¹ - محمد الطاهر الهاشمي، "المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية"، الإدارة العامة للمكتبات والمطبوعات والنشر، الطبعة الأولى، ليبيا، 2010، ص ص 264-266.

² - زرياحن محمد، "النظام المصرفي الجزائري ودوره في التنمية الاقتصادية"، مذكرة ماجستير، جامعة وهران، الجزائر، 2011-2012، ص ص 125-126.

الفرع الأول: مصادر تمويل التنمية الاقتصادية

لكي تحقق التنمية الاقتصادية أهدافها السابقة لابد لها من تمويل يضمن استمرارها ونجاحاتها، وللتنمية الاقتصادية عدة مصادر للتمويل يمكن تقسيمها إلى مصادر داخلية ومصادر خارجية.

أولاً: المصادر الداخلية لتمويل التنمية الاقتصادية

وتتكون هذه المصادر من الادخارات والضرائب بالإضافة إلى التمويل بالعجز¹:

1- الادخارات: يمثل الادخار في الدول المتقدمة أهم مصادر التمويل للتنمية، وذلك لارتفاع الدخل الفردي في هذه الدول، والادخار هو ما يتبقى من الدخل بعد القيام بعملية الاستهلاك، ويمكن تقسيم الادخار إلى عدة أنواع حسب القوائم بهذا العمل كما يلي:

1-1- الادخار العائلي: ويعرف هذا الادخار على أنه الفرق بين الدخل المتاح والاستهلاك، ويأخذ ادخار العائلات عدة أشكال كأقساط التأمينات، المعاشات، الودائع المودعة في البنوك وصناديق التوفير، بالإضافة إلى الاستثمار المباشر في شراء أراضي وعقارات ومساكن، هناك عدة عوامل تحدد لنا قيمة الادخار العائلي أهمها حجم الدخل، فكلما ارتفع الدخل ارتفع معه حجم الادخار العائلي.

1-2- ادخار قطاع الأعمال: يعرف على أنه الأرباح المحتجزة لدى الشركات والتي تمثل مصدر لتمويل التنمية الاقتصادية، وحجم هذا الادخار يكون حسب حجم القطاع، ففي الدول المتخلفة هناك نوعان من قطاع الأعمال: قطاع أعمال منظم وقطاع أعمال غير منظم، وعليه من الصعوبة إمكانية تقدير حجم مدخرات هذا القطاع.

1-3- ادخار القطاع الحكومي: يعرف على أنه الفرق بين إيرادات الحكومة ونفقاتها، ففي الحالة الإيرادات أكبر من النفقات تسمى بفائض الميزانية، أما حالة العكس أي النفقات أكبر من الإيرادات فهي حالة عجز في الميزانية، حيث تلجأ الحكومة في هذه الحالة إلى الاستعانة بادخار قطاع الأعمال والعائلات عن طريق الاقتراض.

2- الضرائب: تعتبر الضرائب الوسيلة التي بموجبها يتم تحويل جزء من الدخل لدى الأفراد والشركات إلى الحكومة، والتي تستخدمها لأغراض الإنفاق الجاري والإنفاق الاستثماري. ولا تفرض الضرائب بطريقة عشوائية وإنما تكون وفق سياسة معينة تسمى بالسياسة الضريبية والتي يجب أن تهدف إلى:

- تعبئة الفائض الاقتصادي وتوجيهه لأغراض التنمية؛

- استهداف الحد من الاستهلاك وخاصة الغير ضروري؛

¹ - وشاش فؤاد، سماعيني نسيبة، "القطاع المصرفي ودوره في تمويل التنمية الاقتصادية"، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، المجلد 04، العدد 02، جامعة الوادي، الجزائر، 2020، ص ص 86-87.

- استهداف تغيير نمط الاستثمار وتوجيهه نحو الاستثمارات المنتجة والمفيدة للاقتصاد.

3- التمويل بالعجز (التمويل التضخمي): إن مصطلح التمويل بالعجز يعني قيام الحكومة بتوفير التمويل لأغراض التنمية، وذلك من خلال اصدار نقود جديدة من طرف البنك المركزي لغرض التوسع في الائتمان دون الحاجة إلى ادخار مسبق، ويتم اللجوء إلى هذا النوع من التمويل لتغطية العجز الحاصل في الموازنة العامة.

ثانيا: المصادر الخارجية لتمويل التنمية الاقتصادية

تتمثل في لجوء الدولة إلى مصادر أجنبية لتمويل برامج التنمية الاقتصادية ومنها¹:

1- التدفقات والتحويلات من المؤسسات والمنظمات الدولية: لعل أهم هذه المؤسسات هي البنك الدولي للإنشاء والتعمير، ومؤسسة التنمية الدولية ومؤسسة التمويل الدولي.

2- صندوق النقد الدولي: ويعمل مع البلدان الأعضاء على تقليل اختلالات اقتصادها الكلي، وإزالة العوائق التي تعترض المدفوعات الدولية ومنع حدوث أزمات دولية.

3- المنح والاعانات: تتمثل في تمويل موارد من الدولة المانحة إلى الدولة النامية الممنوح إليها، وقد تكون هذه الموارد في شكل نقدي أو عيني، والنقد يكون في شكل عمولات قابلة للتحويل والعيني في شكل سلع أو خدمات استهلاكية واستثمارية.

4- القروض: قد تكون عامة أو خاصة، فالقروض العامة تعقدها حكومات الدول النامية مع غير المقيمين في الخارج، سواء كانت حكومات أجنبية أو هيئات تابعة لها، أو أشخاص طبيعيين أو معنويين، سواء كانت هيئات دولية كالبنك العالمي أو صندوق النقد أو الهيئات الدولية التابعة لها أو هيئات التمويل الإقليمي، أما القروض الخاصة فهي تلك التي يعقدها أشخاص طبيعيين ومعنويين من منظمات التمويل الدولية مثل المؤسسة الدولية للتمويل (IFC) أو صناديق التمويل الإقليمي.

5- الاستثمار الأجنبي: يتمثل استثمار الموارد الأجنبية في رؤوس أموال مشروعات التنمية في الدول النامية، بهدف الاستفادة من التكنولوجيا التي ينقلها معه لدفع عجلة التنمية، وهو نوعان:

5-1- الاستثمار الأجنبي المباشر: يقوم المستثمر الأجنبي بامتلاك رأس مال المشروع الإنتاجي، وتكون ادارته أو مساهمته في رأس مال المشروع كبيرة، وتمنحه الحق بالاشتراك في الإدارة.

¹ - محمد سايب بن حبيب، "البعد الزمني في استراتيجية التنمية الاقتصادية"، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 02، العدد 03، جامعة الأزاعي بيروت، لبنان، 2016، ص ص 190-191.

5-2- الاستثمار الأجنبي الغير مباشر: ويقتصر على قيام الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين المقيمين في دولة أجنبية على مجرد شراء أسهم المشروعات القائمة أو الاكتتاب في أسهم المشروعات المراد القيام بها، كما لا يمكن للمستثمر الأجنبي الحق في الإدارة.

الفرع الثاني: الآراء الاقتصادية حول علاقة التنمية الاقتصادية بالتمويل المصرفي

أولاً: آراء مؤيدة لأهمية دور القطاع المصرفي في التنمية الاقتصادية

يعود الاهتمام النظري بالعلاقة بين القطاع المصرفي والنمو الاقتصادي إلى كتابات Bagehot سنة 1873 و Schompeter سنة 1912، اللذان أكدا على أهمية دور المصارف في توفير التمويل الضروري لتحفيز النمو، فبعد أن استبعد الفكر الكلاسيكي فكرة الاكتناز وظهرت أهمية الجهاز المصرفي كأحد أهم المؤسسات التي تعمل على حشد المدخرات، وأيده في ذلك كينز الذي اهتم بإعطاء القطاع المصرفي أهمية كبيرة لما يقوم به من دور مهم في توفير السيولة اللازمة للاقتصاد.

ويرى شومبيتر أن الخدمات التي يقوم بها القطاع المصرفي بين حشد للمدخرات وتقييم للمشروعات وإدارة للمخاطر ومتابعتها جميعها ضرورية لأي نمو اقتصادي لخروج أفراد المجتمع من حالة ضعف الإنتاجية والحافز لديهم إلى تكوين شخصية المنظم القادر، ليس فقط على تحسين ظروفه المعيشية بل لتحسين الظروف التنموية للمجتمع الذي يعيش فيه هذا المنظم، مما يعكس الأثر الذي يمكن أن تلعبه المؤسسات المصرفية في تحسين مستوى الدخل على مستوى الفرد والمجتمع.

وتعتبر دراسات كل من Shaw و Mackinnon سنة 1973 من أولى الدراسات الرائدة التي أكدت على أهمية دور القطاع المصرفي في النمو الاقتصادي، فقد وجدت أن القيود الكمية التي تفرضها الحكومات في الدول النامية على النظام المصرفي تقيد كمية وإنتاجية الاستثمارات، وبالتالي تقيد النمو الاقتصادي وتقود إلى التضخم وعدم استقرار الأسعار. ويرى Shaw أن النقود ضمن الثروة، واعتبرها وسيلة للدفع ومدخلا إنتاجيا وسيطا في كل القطاعات الغير نقدية. بينما اعتبر Mackinnon أن النقود إنتاجا أصيلا وبديلا كاملا لرأس المال، وتظهر النتيجة التي توصلوا إليها متطابقة، فالسياسات التحريرية المتعلقة بالقطاع المصرفي تحفز النمو الاقتصادي عن طريق تحسين نوعية وكمية الاستثمار من خلال السياسات التي من شأنها التحقيق من وضع قيود على السقف الأعلى لسعر الفائدة والاحتياطات القانونية العالية، والتحفيز لبعض برامج الائتمان التي تسهل من عملية التنمية الاقتصادية.

ويعتقد Spellman أن وجود نظام مصرفي متقدم ومصاحب لأدوات مالية وسيطة متطورة، يؤدي إلى آثار مباشرة على القطاعات الحقيقية في الاقتصاد، وتنعكس في انتقال منحى إمكانيات الإنتاج إلى اليمين بسبب التغير في حجم الموارد الكلية أو التحسن في استغلال تلك الموارد بشكل أمثل¹.

ثانيا: الآراء المؤيدة لوجود علاقة سببية بين تمويل القطاع المصرفي والتنمية الاقتصادية

نظرا لأهمية العلاقة السببية بين القطاع المصرفي والناجح المحلي والجدل النظري حول ذلك، فقد أصبحت الدراسات التطبيقية مهمة في محاولة لحسم الجدل في اتجاه العلاقة بينهما، ويعتبر Patrick أول من أشار إلى احتمال وجود علاقة سببية ذات اتجاهين بينهما، وكذلك سميث الذي أوضح صعوبة تحديد اتجاه العلاقة السببية بينهما، فالتطور المالي قد يسرع من أحداث النمو الاقتصادي، بينما قد يكون التطور المالي انعكاسا للنمو الاقتصادي، ولكن يعتقد Makinnon سنة 1988 أنه بالرغم من أن معدل النمو المالي مرتبط إيجابيا مع معدل النمو الاقتصادي، فإن التساؤل الذي طرحه Patrick عن اتجاه العلاقة السببية لم يحسم بعد، فأى هما السبب؟ وتعتبر دراسة Gupta أول دراسة تطبيقية استخدمت المنهجية لجرانر، لتحديد العلاقة السببية بين التطور المالي والنمو الاقتصادي.

يرى Patrick أن هناك علاقة سببية ذات اتجاهين من القطاع المصرفي إلى الناجح المحلي خلال المرحلة الأولى من التنمية، في حين أن سببية تتجه من الناجح المحلي إلى القطاع المصرفي خلال المراحل المتأخرة من التنمية الاقتصادية، ويشكك بعض الاقتصاديين مثل Lucas سنة 1988 في قدرة تأثير القطاع المصرفي على حجم الناجح المحلي.

كما أوضحت دراسة Arestis and Demetraides سنة 1996 التي استخدمت فيها نسبة الائتمان ونسبة M2 إلى الناجح المحلي كمقياس للتطور في القطاع المصرفي، ومتوسط الدخل الحقيقي للفرد كمقياس للنمو الاقتصادي إلى وجود علاقة سببية ثنائية بين التطور في القطاع المصرفي والنمو الاقتصادي، واستخدمت دراسة Kul and Khan سنة 1999 نموذج VAR المتعدد مع اختبار التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ، وتوصلا إلى وجود سببية ثنائية بين قطاع المصرفي ومعدل النمو في الاقتصاد لكل الدول المختارة في الدراسة.

وفي دراسة Schich and pelgrin سنة 2002 لتطور القطاع المصرفي والاستثمار في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التي استخدمت فيها عدد من المقاييس للتطور المصرفي تشمل إجمالي المطلوبات

¹ - قوادرية خديجة، قاضي عبد الرزاق وآخرون، دور البنوك التجارية في تمويل التنمية الاقتصادية، مجلة التساؤلات الاقتصادية، المجلد 02، العدد 01، الجزائر، 2022، ص ص 13-14.

السائلة والائتمان الخاص ورأس مال سوق الأسهم، وجدا أن هناك علاقة وثيقة بين التطور المصرفي بمقاييسه المختلفة والاستثمار الإجمالي¹.

¹ - عبد غرس سمية، بحري بوبكر، " سياسات التمويل البنكي وأثرها على التنمية الاقتصادية في الجزائر -دراسة تحليلية للفترة (2001-2020)، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد 07، العدد 02، جامعة الطارف، الجزائر، 2023، ص183.

خلاصة

من خلال هذا الفصل يتضح أن التنمية الاقتصادية لا تتحقق إلا من خلال تضافر مجموعة من العوامل، أبرزها توفير التمويل اللازم لتحريك عجلة الإنتاج والاستثمار. وتعد القروض أداة تمويلية أساسية في هذا السياق، حيث تساهم في تمويل المشاريع وتنشيط مختلف القطاعات الاقتصادية. ومن هنا تبرز أهمية السياسة الإقراضية التي تنتهجها البنوك، باعتبارها الضامن لتحقيق التوازن بين تمويل التنمية وتقليل المخاطر. كما أن المؤشرات الاقتصادية تلعب دورًا في قياس مدى نجاح هذه السياسات وتحقيق الأهداف التنموية. وبالتالي، يمكن القول إن العلاقة بين التمويل المصرفي والتنمية الاقتصادية هي علاقة تكاملية، حيث يمثل التمويل حجر الأساس لدعم النمو وتحقيق الاستقرار الاقتصادي على المدى الطويل.

الفصل الثاني

القروض الموجهة والتنمية الاقتصادية في
الجزائر خلال الفترة (1990-2023)

تمهيد

تعد القروض الموجهة أداة مالية هامة تعتمد عليها السياسات الاقتصادية لتحقيق أهداف تنموية محددة، خصوصا في البلدان النامية التي تسعى إلى تحفيز الاستثمار، ودعم القطاعات الاستراتيجية، وتحقيق النمو الاقتصادي. وفي هذا السياق أولت الجزائر اهتماما متزايدا بآلية القروض الموجهة، خاصة في ظل التحديات التي تواجه الاقتصاد الوطني كالتبعية للقطاع النفطي، والبطالة، وضعف التنويع الاقتصادي. يهدف هذا الفصل إلى تحليل القروض الموجهة في ظل السياسة النقدية المطبقة في الجزائر، وكذلك تحليل مؤشرات التنمية الاقتصادية الأساسية في الجزائر، إضافة إلى تطبيق دراسة قياسية باستخدام برنامج EViews لقياس أثر القروض الموجهة على النمو الاقتصادي.

المبحث الأول: القروض الموجهة في ظل السياسة النقدية المطبقة في الجزائر

تعد السياسة النقدية أحد الركائز الأساسية التي تعتمد عليها الدول لتحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال التحكم فيها، وتعمل السلطات النقدية على توظيف أدواتها بما ينسجم مع الأهداف العامة للنمو والتشغيل وتقليص معدلات التضخم. وفي هذا الإطار برزت القروض الموجهة التي تشمل كل أنواع القروض الممنوحة من طرف البنوك والمؤسسات المالية الناشطة في الدولة لمختلف المتعاملين الاقتصاديين وفي كل القطاعات كآلية تدخل تستخدمها السلطات النقدية والبنوك لدعم هذه القطاعات التي تفتقر إلى التمويل الكافي رغم أهميتها في دفع عجلة التنمية.

المطلب الأول: تحليل أدوات السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1990-2023)

تعتبر السياسة النقدية أحد الركائز الأساسية التي تقوم عليها السياسة الاقتصادية، ويتم استخدامها لتحقيق أهداف هذه الأخيرة، بحيث تقوم السلطة النقدية المتمثلة في البنك المركزي بإتباع إستراتيجية معينة من خلال استخدام مختلف الأدوات المتاحة لأجل بلوغ الأهداف المنشودة والمسطرة للسياسة الاقتصادية.

الفرع الأول: أداة معدل إعادة الخصم

1- معدل إعادة الخصم: تعتبر هذه الأداة من أكثر الأدوات أهمية من حيث استخدامها وتأثيرها على الائتمان المصرفي، ويتدخل بها بنك الجزائر للتحكم في حجم القروض الممنوحة من طرف البنوك التجارية وبالتالي التحكم في حجم المعروض النقدي، ويوضح الجدول التالي تطور معدلات الخصم في الجزائر خلال الفترة (1990-2023).

الجدول رقم 01-02: تطور معدلات إعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة (1990-2023)

الوحدة: %

المعدل %	إلى	يحسب ابتداء من
7,00%	21-05-1990	02-05-1989
10,50%	30-09-1991	22-05-1990
11,50%	09-04-1994	01-10-1991
15,00%	01-08-1995	10-04-1994
14,00%	27-08-1996	02-08-1995
13,00%	20-04-1997	28-08-1996
12,50%	28-06-1997	21-04-1997

12,00%	17-11-1997	29-06-1997
11,00%	08-02-1998	18-11-1997
9,50%	08-09-1999	09-02-1998
8,50%	26-01-2000	09-09-1999
7,50%	21-10-2000	27-01-2000
6,00%	19-01-2002	22-10-2000
5,50%	31-05-2003	20-01-2002
4,50%	06-03-2004	01-06-2003
4,00%	30-09-2016	07-03-2004
3,50%	14-03-2020	02-10-2016
3,25%	28-04-2020	15-03-2020
3,00%	2023	2020

المصدر: بالاعتماد على بيانات بنك الجزائر، <https://www.bank-of-algeria.dz/ar/>

- النشرة الإحصائية الثلاثية، الثلاثي الأول رقم 46، مارس 2020، ص19.

- النشرة الإحصائية الثلاثية، الثلاثي الأول رقم 66، ديسمبر 2024، ص17.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن معدل إعادة الخصم تجاوز 10% خلال الفترة (1997-1990)، تميز بالارتفاع وهذا تزامنا مع برنامج التكيف الهيكلي، الذي شمل تحرير الأسعار وأسعار الفائدة وسعر الصرف مما دفع السلطات النقدية إلى استخدام أدوات السياسة النقدية لضبط السوق المالية، وأيضا بسبب الأزمة الاقتصادية والمالية في بداية هذه الفترة نتيجة انخفاض أسعار النفط، حيث سجلت هذه الأداة أعلى معدل لها 15% في نهاية سنة 1995 وأدنى معدل 11% في نهاية سنة 1997. لتستمر سلسلة الانخفاضات خلال الفترة (1998-2003) بشكل منظم ليبلغ أدنى قيمة له 4,5% سنة 2003 وهذا بسبب تحسن أسعار النفط وكذلك انخفاض معدلات التضخم. ليستقر بعد ذلك عند 4% خلال الفترة (2004-2016) وهذا لتشكل فوائض مالية نتيجة ارتفاع أسعار النفط وعدم لجوء البنوك لإعادة التمويل من البنك المركزي، وفي نهاية سنة 2016 عمل بنك الجزائر على تخفيض هذه الأداة إلى 3,5% ثم إلى 3,25% سنة 2020 كرد فعل على الأزمة النفطية سنة 2014 وما نتج عنها من تقلص في السيولة النقدية، ليشهد بعد ذلك ثبات بمعدل 3% من سنة 2020 إلى غاية 2023 نظرا للظروف الاستثنائية بسبب جائحة كورونا.

الفرع الثاني: أداة معدل الاحتياطي القانوني

2- معدل الاحتياطي القانوني: تعرف هذه الأداة على أنها الالتزام القانوني من جانب البنوك التجارية بالاحتفاظ بنسبة معينة من اجمالي ودائعها في شكل رصيد دائن لدى البنك المركزي والهدف منها هو حماية أموال المودعين وضمان استقرار النظام المصرفي والتحكم في السيولة والائتمان داخل الاقتصاد، ويوضح الجدول التالي معدلات الاحتياطي القانوني في الجزائر خلال الفترة (1990-2023).

الجدول رقم 02-02: تطور معدلات الاحتياطي القانوني في الجزائر خلال الفترة (1990-2023)

الوحدة: %

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
معدل الاحتياط	3	4.25	6.25	6.5	6.5	6.5	6.5	8	8	9	9	11
السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	
معدل الاحتياط	12	12	12	8	4	10	10	3	2	2	3	

المصدر: بالاعتماد على بيانات بنك الجزائر / <https://www.bank-of-algeria.dz/ar/>

- النشرة الإحصائية الثلاثية، الثلاثي الأول رقم 5، ديسمبر 2008، ص 17.
- النشرة الإحصائية الثلاثية، الثلاثي الأول رقم 21، مارس 2013، ص 17.
- النشرة الإحصائية الثلاثية، الثلاثي الأول رقم 42، جوان 2018، ص 17.
- النشرة الإحصائية الثلاثية، الثلاثي الثالث رقم 48، ديسمبر 2019، ص 17.
- النشرة الإحصائية الثلاثية، الثلاثي الثالث رقم 56، ديسمبر 2021، ص 17.
- النشرة الإحصائية الثلاثية، الثلاثي الثالث رقم 66، ديسمبر 2024، ص 17.

شهد معدل الاحتياطي القانوني منذ بداية استخدامه وإدراجه ضمن أدوات السياسة النقدية تعديلات مختلفة وفق ما عرفه الوضع الاقتصادي في الجزائر، حيث عرف هذا المعدل ارتفاعا متواصلا إلى غاية 2015 أين بلغ 12% وذلك بهدف امتصاص فائض السيولة المصرفية وتقاديا لما قد ينجم عنها من ضغوط تضخمية في حال توجيهها إلى قروض غير مجدية في الاقتصاد. وفي سنتي 2016 و 2017 باشر بنك الجزائر في تخفيض هذا المعدل إلى 8% و 4% على التوالي لضخ سيولة إضافية للبنوك بعد تباطؤ نمو الكتلة النقدية لسنتي 2015 و 2016 نتيجة تدهور أسعار المحروقات، ليعود بنك الجزائر إلى رفع معدل الاحتياطي سنتي 2018 و 2019 إلى 10% محاولة منه تخفيض الكتلة النقدية التي عرفت ارتفاعا أثر تطبيق التمويل الغير تقليدي سنة 2017.

وبعد ما عرفه العالم من ركود اقتصادي إثر الازمة الصحية قام بنك الجزائر بتخفيض معدل الاحتياطي في سنة 2020 إلى 3% ثم 2% سنة 2021 كمحاولة منه لضبط التوازنات المالية. وفي سنة 2023 قرر بنك الجزائر رفع مدل الاحتياطي إلى 3% وذلك كجزء من سياسة نقدية تهدف إلى الحد من التضخم وتعزيز استقرار النظام المالي.

الفرع الثالث: أداة عمليات السوق المفتوحة

3- عمليات السوق المفتوحة: هي أداة من أدوات السياسة النقدية يستخدمها البنك المركزي بشراء وبيع الأوراق المالية والتجارية بصفة عامة والأوراق الحكومية بصفة خاصة مع المؤسسات المالية في أسواق مفتوحة وذلك بهدف تنظيم كمية النقود في الاقتصاد.

في إطار ما سمح به قانون النقد والقرض بآشر بنك الجزائر عمليات السوق المفتوحة من خلال شراء سندات حكومية في 1996/12/30 والمستحقة بعد شهرين بقيمة 4 ملايين دج وبمعدل فائدة 14,94%، ليتم بعدها الاستغناء عن هذه السياسة إلى غاية 2017، أين تم تفعيلها من جديد نتيجة استمرار تناقص السيولة المصرفية ابتداء من النصف الثاني من سنة 2014، حيث بلغ مقدار السيولة المضخة فب أكتوبر 2017 ما يقارب 482,4 مليار دج. وفي جانفي 2018 وفي ظل تنامي السيولة المصرفية الناجمة عن التمويل النقدي عمل بنك الجزائر على تفعيل عمليات السوق المفتوحة لاسترجاع السيولة متعددة الأطراف ل 7 أيام، و عملية استرجاع السيولة ثنائية الأطراف لشهر واحد في ماي 2018. وفي سنتي 2021 و2022 لم يلجأ بنك الجزائر لاستخدام هذه الأداة لعدم الحاجة إليها، ليعود في سنة 2023 لاستخدامها.

المطلب الثاني: تحليل مكونات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1990-2023)

تعتبر الكتلة النقدية من أهم العوامل المؤثرة على مستوى النشاط الاقتصادي في الجزائر أو في أي بلد، حيث أن الإفراط في اصدار النقد دون وجود مقابل مادي له من السلع والخدمات سوف يؤدي إلى مشكلة التضخم وكذا انخفاض القدرة الشرائية للعملة الوطنية، مقارنة بالعملات الأخرى، لذا فإن السلطات النقدية تسعى دائما إلى حسن التحكم فيها بما يتلاءم مع تطور النشاط الاقتصادي.

الفرع الأول: تطور مكونات الكتلة النقدية في الجزائر

أولا: مكونات الكتلة النقدية: ينقسم عرض النقود إلى المجمعات النقدية التالية:

1- القاعدة النقدية B: هي الأموال المتواجدة في الاقتصاد والتي توجد خارج الجهاز المصرفي من الأوراق النقدية وتسمى النقود الإلزامية CP والقطع النقدية المعدنية DP بالإضافة إلى احتياطات البنوك.

2- العرض النقدي بالمفهوم الضيق M1: وهو الذي يتكون من القاعدة النقدية B مضافا إليها الودائع الجارية تحت الطلب.

3- العرض النقدي بالمفهوم الواسع M2: فهو يشمل عرض النقد بالمعنى الضيق M1 مضافا إليه الودائع لأجل وهو ما يطلق عليه السيولة المحلية.

4- العرض النقدي بالمعنى الموسع M3: والذي يتكون من العرض النقدي بالمفهوم الواسع M2 مضافا إليه الودائع الغير جارية خارج البنوك التجارية كالبنوك الادخارية ومؤسسات التأمين.

الجدول رقم 02-03: تطور مكونات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1990-2023)

الوحدة: مليار دج

(M2)		أشباه النقود	(M2)				السنوات
معدل النمو (M2)	الكتلة النقدية (M2)		النقود (M1)	الودائع لدى الخزينة ح ب ج	ودائع للإطلاع	التداول النقدي خارج ب-م	
11,312	343005	72923	270082	29595	105546	134942	1990
21,068	415270	90276	324933	34682	133111	157200	1991
24,232	515902	146183	369719	44027	140841	184851	1992
21,617	627427	180522	446905	46661	188933	211311	1993
15,314	723514	247680	475834	56395	196452	222986	1994
10,510	799562	280455	519107	53740	210775	249767	1995
14,444	915058	325958	589100	64188	234029	290884	1996
18,191	1081518	409948	671570	79116	254833	337621	1997
47,243	1592461	766090	826372	88382	347570	390420	1998
12,363	1789350	884167	905183	96812	368375	439995	1999
13,031	2022534	974350	1048184	96156	467502	484527	2000
22,297	2473516	1235006	1238510	106433	554927	577150	2001
17,303	2901532	1485191	1416341	109485	642168	664688	2002
15,608	3354422	1724043	1630380	130135	718905	781339	2003
11,436	3738037	1577456	2160581	158317	1127916	874347	2004
11,223	4157585	1736164	2421421	276054	1224403	920964	2005
18,668	4933744	1766105	3167640	335849	1750432	1081358	2006
21,502	5994608	1761035	4233573	378662	2570418	1284493	2007
16,037	6955968	1991040	4964928	459791	2965163	1539975	2008
3,120	7173052	2228893	4944159	572873	2541937	1829348	2009
15,442	8280740	2524281	5756460	735461	2922370	2098629	2010
19,907	9929188	2787489	7141699	1034027	3536191	2571481	2011
10,936	11015100	3333600	7681500	1349000	3536200	2952300	2012
8,410	11941500	3691700	8249800	1481300	3564500	3204000	2013

14,615	13686800	4083700	9603000	1483300	4460800	3658900	2014
0,129	13704500	4443400	9261100	1244600	3908500	4108100	2015
0,815	13816300	4409300	9407000	1164400	3745400	4497200	2016
8,383	14974600	4708500	10266100	1035800	4513300	4716900	2017
11,099	16636700	5232600	11404100	1105500	5371800	4926800	2018
0,78-	16506600	5531400	10975200	1186400	4351200	5437600	2019
6,98	17659600	5757800	11901800	1553500	421000	6138300	2020
13,55	20053500	6463200	13590300	1600000	5278200	6712200	2021
14,51	22964500	7584900	15379500	1712800	6273900	7392800	2022
5,94	24330800	8012000	16318800	2136100	6162000	8030800	2023

المصدر: بالاعتماد على بيانات بنك الجزائر، <https://www.bank-of-algeria.dz/ar/>

- النشرة الإحصائية الثلاثية، الثلاثي الأول رقم 21، مارس 2013، ص 11.
- النشرة الإحصائية الثلاثية، الثلاثي الثالث رقم 48، ديسمبر 2019، ص 11.
- النشرة الإحصائية الثلاثية، الثلاثي الثالث رقم 66، ديسمبر 2024، ص 11.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1990-2000) شهدت أهم التطورات النقدية التي حصلت منذ سنة 1990، حيث عرفت تطورا ملحوظا منذ بداية الإصلاح النقدي الذي كان يهدف إلى التحكم في كمية النقود، ونلاحظ استمرار ارتفاع الكتلة النقدية بانتقالها من 343005 مليار دج سنة 1990 إلى 627427 مليار دج سنة 1993، وهذا راجع لتطبيق سياسة نقدية توسعية لتغطية العجز الموازي في الميزانية واحتياجات الائتمان لدى المؤسسات العامة، واستمرت الكتلة النقدية في الارتفاع من 723514 مليار دج سنة 1994 لتصل إلى 2022534 مليار دج سنة 2000 وهذا بسبب انتهاج الحكومة سياسة نقدية نقدية تم اثرها بإيقاف التمويل بالعجز وكذا تقليص حجم الانفاق العام المقدم للمؤسسات العمومية وتجميد نظام الأجور وتخفيض قيمة العملة الوطنية. خلال الفترة الموالية (2001-2009) واصلت الكتلة النقدية مسارها نحو الارتفاع لتحقيق سنة 2001 ما قيمته 2473516 مليار دج ويرجع السبب في هذا التحسن إلى زيادة الأرصدة النقدية الصافية والخارجية وبداية تنفيذ الإنعاش الاقتصادي في أبريل سنة 2001، انتقلت الكتلة من 2901532 مليار دج سنة 2002 إلى 7173052 مليار دج سنة 2009 ويعود السبب في ذلك إطلاق السلطات للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي الذي امتد من 2005 إلى 2009. خلال الفترة (2010-2016) استمر الارتفاع بسبب تنفيذ البرنامج الخماسي لدعم النمو من سنة 2010 إلى 2014، حيث سجلت سنة 2010 قيمة 8280740 مليار دج لتصل إلى 13816300 مليار دج سنة 2016. وفي الفترة الأخيرة (2017-2023) استمرت سلسلة الارتفاعات من 14974600 مليار دج سنة 2017 إلى 24330800 مليار دج سنة 2023.

الفرع الثاني: تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر

يرتبط تغير الكتلة النقدية بالتغيرات التي تحدث في مقابلات الكتلة النقدية والتي تتغير حسب كل اقتصاد ودرجة تقدمه، حيث تتمثل هذه المقابلات في الأصول والديون التي تقابلها عملية اصدار النقود من طرف البنك المركزي، الدول التالي يوضح تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال فترة الدراسة.

الجدول رقم 02-04: تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1990-2023)

الكتلة النقدية (M2)	نسبتها إلى الكتلة النقدية	القروض الموجهة للاقتصاد	نسبتها إلى الكتلة النقدية %	القروض المقدمة للدولة	نسبتها إلى الكتلة النقدية %	صافي الموجودات الخارجية	السنوات
343005	72,00	246 979	48,7	167 043	1,90	6 535	1990
415270	78,47	325 848	38,28	158 970	5,85	24286	1991
515902	79,92	412 310	43,99	226 933	4,39	22641	1992
627427	35,10	220 249	84,13	527 835	3,13	19618	1993
723514	42,27	305 843	64,76	468 537	8,35	60399	1994
799562	70,74	565 644	50,23	401 587	3,29	26298	1995
915058	84,89	776 843	30,66	280 548	14,64	133949	1996
1081518	68,54	741 281	39,17	423 650	32,39	350309	1997
1592461	56,90	906 181	45,41	723 181	17,63	280710	1998
1789350	64,31	1150733	47,39	847 899	9,48	169618	1999
2022534	49,13	993737	33,50	677 477	38,36	775948	2000
2473516	43,60	1078448	23,03	569 723	52,99	1310746	2001
2901532	43,66	1266799	19,94	578 690	60,51	1755696	2002
3354422	41,14	1380166	12,62	423 406	69,84	2342663	2003
3738037	41,06	1535029	-0,55	-20 596	83,44	3119174	2004
4157585	42,81	1779754	-22,44	-933 184	100,53	4179656	2005
4933744	38,62	1905440	-26,43	-1304048	111,78	5515046	2006
5994608	36,79	2205242	-36,59	-2193176	123,70	7415563	2007
6955968	37,60	2615516	-52,15	-3627346	147,31	10246964	2008
7173052	43,03	3086545	-48,64	-3488923	151,76	10885743	2009
8280740	39,47	3268092	-40,97	-3392949	144,87	11996565	2010

9929188	37,53	3726510	-34,31	-3406604	140,22	13922408	2011
11015100	38,92	4287600	-30,27	-3334100	135,63	14940000	2012
11941500	43,18	5156300	-27,09	-3235400	127,50	15225200	2013
13686800	47,52	6504600	-14,56	-1992400	114,96	15734500	2014
13704500	53,10	7277200	4,14	567500	112,19	15375400	2015
13816300	57,25	7909900	19,41	2682200	91,17	12596000	2016
14974600	59,30	8880000	31,33	4691900	74,97	11227400	2017
16636700	59,96	9976300	38,02	6325700	57,01	9485600	2018
16506600	65,77	10857800	42,52	7019900	45,34	7485600	2019
17659600	63,32	11182300	52,96	9353500	36,91	6518200	2020
20053500	48,84	9794700	64,37	12908700	32,70	6559100	2021
22964500	44,04	10115200	56,75	13033300	37,66	8650400	2022
24330800	43,96	10697900	54,65	13298200	38,74	9427300	2023

المصدر: النشرة الإحصائية الثلاثية، الثلاثي الأول رقم 21، مارس 2013، ص10.

- النشرة الإحصائية الثلاثية، الثلاثي الأول رقم 48، ديسمبر 2013، ص10.

- النشرة الإحصائية الثلاثية، الثلاثي الثالث رقم 66، ديسمبر 2024، ص10.

1- بالنسبة لصافي الموجودات الخارجية: نلاحظ من خلال الجدول تدهور قيمة صافي الموجودات الخارجية بعد السقوط الحر لأسعار البترول سنة 1986 لتصل سنة 1990 إلى 6535 مليار دج ثم عادت لترتفع إلى 24286 مليار دج سنة 1991، وشهدت انخفاض لسنتين مواليتين 1992 و 1993 بسبب تطبيق اتفاقيات مع الصندوق الدولي والإصلاحات التي شرعت السلطات النقدية في تطبيقها، لتعود مرة أخرى إلى الارتفاع من 60399 مليار دج سنة 1994 إلى 350309 مليار دج سنة 1997 وهذا راجع إلى ارتفاع أسعار البترول وتخفيض قيمة العملة الوطنية، ثم انخفضت في سنتي 1998 و 1999 بقيمة 28010 و 169618 مليار دج على التوالي، واستمرت قيمة صافي الموجودات الخارجية بالارتفاع من 775948 مليار دج سنة 2000 إلى 11996565 مليار دج سنة 2010 بسبب ارتفاع أسعار البترول، وتوالت الارتفاعات إلى غاية 2014 بمعدلات نمو متذبذبة التي تأثرت بتقلبات أسعار النفط بشكل كبير بحيث عرفت هذه الفترة تطور في الوضعية النقدية بسبب تغطية صافي الأصول الأجنبية كمحدد هيكل رئيسي للتوسع النقدي في الجزائر، وانخفضت قيمة صافي الموجودات الخارجية من 15734500 مليار دج سنة 2015 إلى 6518200 مليار دج سنة 2020 وهذا بسبب انخفاض قيمة العملة الوطنية مقابل الدولار وانخفاض المستمر في أسعار النفط ثم عادت لترتفع من 6559100 مليار دج سنة 2021 لتصل إلى 9427300 مليار دج سنة 2023.

2- بالنسبة للقروض المقدمة للدولة: نلاحظ من خلال الجدول قد بلغت القروض المقدمة للدولة 167043 مليار دج سنة 1990 وصولاً إلى 527835 سنة 1993، وسبب هذا الارتفاع يرجع إلى الإجراء المتعلق بتحويل الدين المصرفي على المؤسسات العمومية إلى سندات حكومية كجزء من برنامج إعادة الهيكلة، ثم انخفضت من 468537 مليار دج سنة 1994 إلى 280548 مليار دج سنة 1996، وهذا بسبب تحسن الإيرادات من الجباية البترولية، عادت لترتفع مرة أخرى من 423650 مليار دج سنة 1997 إلى 847899 مليار دج سنة 1999، بسبب انخفاض الاحتياطات من العملات الصعبة وانخفاض سعر الصرف وأسعار النفط. وفي سنة 2000 قدرت القروض المقدمة للدولة بـ 677477 مليار دج لتبلغ 423406 مليار دج سنة 2003 ما ميز هذه الفترة انخفاض في أسعار النفط، الأمر الذي دفع بالخزينة العمومية إلى الاقتراض المصرفي، وتوالى الانخفاضات في قيمة هذه القروض إلى 1992400 - مليار دج سنة 2014 وفي هذه المرحلة قللت الخزينة من اعتمادها على الاقتراض، وفي نهاية 2015 بلغت القروض المقدمة للدولة 567500 مليار دج وهذا راجع إلى انخفاض صندوق ضبط الموارد واستحقاقات المصاريف على الدولة، وعرفت ارتفاعاً ملحوظاً من 4691900 مليار دج سنة 2017 إلى 13298200 مليار دج سنة 2023.

3- بالنسبة للقروض الموجه للاقتصاد: من خلال الجدول أعلاه نلاحظ التطور الملحوظ للقروض الموجهة للاقتصاد من 246979 مليار دج سنة 1990 إلى 412310 مليار دج سنة 1992 بسبب تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي، ثم عادت لتسجل انخفاض سنة 1993 وهذا راجع للأوضاع الاقتصادية الحرجة في هذه السنة. وخلال الفترة (1994-1999) استمرت بالارتفاع بسبب زيادة الأهمية لنشاط الاستثمار. لتواصل اتجاهاً تصاعدياً من 993737 مليار دج سنة 2000 إلى 8880000 مليار دج سنة 2017، وقد كانت هذه الزيادة بمعدلات نمو مختلفة من سنة إلى أخرى ويشير هذا الارتفاع إلى زيادة في الفوائض المالية نتيجة تحسن الوضع المالي بسبب ارتفاع أسعار النفط وزيادة طلب الأشخاص على القروض المصرفية، بالإضافة إلى التسهيلات الائتمانية لبعض البنوك وكذلك تمويل الاستثمارات عن طريق البنوك. وواصلت الارتفاع من سنة 2018 إلى 2020 لتسجل انخفاض سنة 2021، ثم ارتفعت من 10115200 مليار دج سنة 2022 إلى 10697900 مليار دج سنة 2023.

المطلب الثالث: تحليل تطور القروض الموجهة في الجزائر خلال الفترة (1990-2023)

تعد القروض الموجهة من بين الآليات التي تعتمد عليها الدول لتحفيز قطاعات اقتصادية معينة وتحقيق التوازن في التنمية، أما في الجزائر اكتسبت هذه القروض أهمية متزايدة في ظل التحديات الاقتصادية والرغبة في دعم فئات معينة كالفلاحين والمقاولين والشباب حاملي المشاريع، ويهدف هذا المطلب إلى دراسة تطور القروض الموجهة في الجزائر حسب آجال استحقاقها وحسب القطاعات.

الفرع الأول: تطور القروض الموجهة للاقتصاد حسب آجال الاستحقاق في الجزائر

تصنف القروض حسب آجال استحقاقها إلى قروض قصيرة الأجل وقروض متوسطة وطويلة الأجل.

الجدول رقم 02-05: تطور القروض الموجهة للاقتصاد حسب آجالها في الجزائر خلال الفترة (1990-2023)
الوحدة: مليار دج

السنة	مجموع القروض	القروض قصيرة الأجل	القروض متوسطة وطويلة الأجل
1990	247	193.8	53.2
1991	325.85	260.7	65.2
1992	412.31	336.6	71.6
1993	220.25	165.7	62.5
1994	305.84	227.5	77.3
1995	565.64	465.5	99
1996	776.84	601.9	174.9
1997	741.28	449.8	291.5
1998	906.18	405.8	500.4
1999	1150.73	552.1	598.6
2000	993.7	467	526.7
2001	1078.4	513.3	565.1
2002	1266.8	628	638.8
2003	1380.2	773.6	606.6
2004	1534.4	828.3	706.1
2005	1779.8	923.3	856.4
2006	1905.4	915.7	989.7
2007	2205.2	1026.1	1179.1
2008	2615.5	1189.4	14426.1
2009	3086.5	1379.7	1766.8
2010	3268.1	1311	1957.1

2363.5	1363	3726.51	2011
2926	1361.6	4287.6	2012
3732.9	1423.4	5156.3	2013
4895.9	1608.7	6504.6	2014
5566.6	1710.6	7277.2	2015
5995.7	1914.2	7909.9	2016
6582	2298	8880	2017
7289.3	2687.1	9976.3	2018
7846.8	3011.1	10857.8	2019
7978.6	3203.7	11182.3	2020
6230.9	3563.8	9794.7	2021
6212.2	3903.1	10115.2	2022
6505.5	4192.4	10697.9	2023

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات بنك الجزائر، <https://www.bank-of-algeria.dz/ar/>

- النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 5، ديسمبر 2008، ص12.
- النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 16، ديسمبر 2011، ص12.
- النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 32، ديسمبر 2015، ص12.
- النشرة الإحصائية الثلاثية، لثلاثي الأول رقم 49، مارس 2020، ص12.
- النشرة الإحصائية الثلاثية، الثلاثي الأول رقم 66، مارس 2024، ص12.

نلاحظ من خلال الجدول أن القروض قصيرة الأجل كانت مسيطرة على أنواع القروض خلال الفترة (1990-1997)، حيث بلغت أدنى قيمة لها 165.7 مليار دج في سنة 1993، وذلك بسبب انهيار أسعار النفط مع ارتفاع سعر الصرف، في حين بلغت أعلى قيمة 601.9 مليار سنة 1996، وهذا راجع إلى الاتفاق مع صندوق النقد الدولي سنة 1995-1998، أما القروض متوسطة وطويلة الأجل شهدت خلال هذه الفترة زيادات مستمرة من 53,2 مليار دج سنة 1990 إلى 291,5 مليار دج سنة 1997، ولكن قيمها كانت منخفضة مقارنة بالقروض قصيرة الأجل بسبب الصعوبات التي كانت تواجه المؤسسات للحصول على هذا النوع من القروض وهذا راجع إلى السياسة النقدية الانكماشية. خلال الفترة الموالية (1998-2002) قفرت

القروض المتوسطة وطويلة الأجل قفزة نوعية لتتجاوز بذلك القروض قصيرة الأجل وهذا بسبب تحسن أسعار النفط في تلك الفترة، لتعود القروض قصيرة الأجل بالهيمنة خلال الفترة (2003-2005) والسبب في ذلك انخفاض اجمالي القروض الموجهة للاقتصاد. خلال الفترة (2006-2020) كانت القروض المتوسطة وطويلة الأجل هي المهيمنة حيث شهدت هذه الأخيرة وأيضاً القروض قصيرة الأجل زيادات مستمرة، حيث بلغت أعلى قيمة للقروض قصيرة الأجل 3203,7 مليار دج في سنة 2020، وبلغت أعلى قيمة للقروض متوسطة وطويلة الأجل 7976 مليار دج في سنة 2020، وسبب هذه الزيادات راجع إلى ارتفاع معدل الاستثمارات في الاقتصاد وكذلك الاستقرار الأمني والسياسي إضافة إلى ارتفاع أسعار البترول في بداية هذه الفترة. وخلال الفترة (2021-2023) وبسبب تداعيات جائحة كورونا انخفضت القروض متوسطة وطويلة الأجل في سنة 2021 إلى 6321,7 مليار دج، لتعود إلى الارتفاع سنة 2023، أما القروض قصيرة الأجل فلم تشهد أي انخفاض حيث سجلت 4192,4 مليار دج في سنة 2023.

الفرع الثاني: تطور القروض الموجهة للاقتصاد حسب القطاع القانوني في الجزائر

تلعب القروض دوراً مهماً في دعم القطاعات، ويعد تصنيفها حسب القطاع وسيلة لفهم كيفية توجيه التمويل نحو الأنشطة ذات الأهمية، والجدول التالي يوضح تطور القروض حسب القطاع في الجزائر خلال الفترة (1990-2023).

الجدول رقم 02-06: تطور القروض الموجهة للاقتصاد حسب القطاع في الجزائر خلال الفترة (1990-2023)
الوحدة: مليار دج

السنوات	القروض الموجهة للقطاع العام	القروض الموجهة للقطاع الخاص	قروض للإدارة المحلية
1990			
1991			
1992	332.1	76	4.21
1993	142	77.1	1.15
1994	208	96.7	1.14
1995	462	102.5	1.14
1996	646.8	128.8	1.24
1997	632.9	108.3	0.08
1998	733.7	182.4	0.08
1999	929.6	221	-0.13
2000	701.8	291.7	0.2
2001	740.3	337.9	0.2
2002	715.5	551	0.3

0.3	588.5	791.4	2003
0.1	675.5	859.3	2004
0.1	897.3	882.4	2005
1.4	1057	847	2006
0.3	1216	988.9	2007
0.3	1413.3	1201.9	2008
0.8	1600.6	1485.1	2009
0.8	1806.7	1460.6	2010
0.7	1983.5	1742.4	2011
0.4	2247	2040.2	2012
0.4	2722	2434	2013
0.6	3121.7	3382.3	2014
0.7	3588.3	3688.2	2015
0.6	3957.1	3952.2	2016
0.5	4568.3	4311.3	2017
0.6	5032.2	4943.6	2018
0.6	5221.3	5636	2019
0.6	5389	5792.7	2020
0.7	5650.5	4143.5	2021
0.6	5764.5	4350.1	2022
0.6	6236.2	4458	2023

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات بنك الجزائر، <https://www.bank-of-algeria.dz/ar/>

- النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 5، ديسمبر 2008، ص12.
- النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 16، ديسمبر 2011، ص12.
- النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 32، ديسمبر 2015، ص12.
- النشرة الإحصائية الثلاثية، لثلاثي الأول رقم 49، مارس 2020، ص12.
- النشرة الإحصائية الثلاثية، الثلاثي الأول رقم 66، مارس 2024، ص12.

يمكن القول من خلال الجدول أعلاه أن حصة القروض المقدمة للقطاع الخاص شهدت تطوراً ملحوظاً من 76 مليار دج سنة 1992 إلى غاية 128.8 مليار دج سنة 1996 وهذا تناسباً مع إصدار قانون ترقية الاستثمار الخاص الذي كان سنة 1993، أما بالنسبة للتمويل البنكي للقطاع العام فقد عرف تذبذباً بين الارتفاع والانخفاض في السنوات الأولى وصولاً إلى 632.9 مليار دج سنة 1997 مقابل 108,3 مليار دج

للقطاع الخاص الذي شهد انخفاض في هذه السنة نظراً للظروف التي فرضتها السياسة النقدية آنذاك. وقد استمرت هذه القروض في التطور التدريجي من 733,7 مليار دج سنة 1998 إلى 882,4 مليار دج سنة 2005 للقطاع العام مقابل 182,4 مليار دج إلى 897,3 مليار دج للقطاع الخاص، ويرجع هذا السبب إلى ظهور برامج الانعاش الاقتصادي ودعم النمو التي من خلالها تم ظهور المؤسسات لونساج ولونجام، أما في سنة 2006 انخفضت حصة القروض المقدمة للقطاع العام إلى 847 مليار دج مقابل 1057 للقطاع الخاص، ثم عادت هذه القروض إلى التحسن من 2007 إلى غاية 2017 لكلا القطاعين. خلال الفترة (2018-2023) استمرت القروض الموجهة للقطاع الخاص في الارتفاع وصولاً إلى 6236.3 مليار دج وهذا راجع إلى تحسن السيولة البنكية، وزيادة قدرة البنوك على الاقراض وارتفاع احتياطي الصرف. أما بالنسبة للقروض الموجهة للقطاع العام فقد شهدت انخفاض قدر بـ: 4143.5 مليار دج سنة 2021 والسبب الرئيسي في ذلك يعود إلى تأثيراً جائحة كوفيد-19، التي أدت إلى تباطؤ النشاط الاقتصادي، ثم ارتفعت إلى 4350.1 مليار دج سنة 2022 لتبلغ 4458 سنة 2023.

الفرع الثالث: تطور القروض المصرفية حسب القطاع في الجزائر

الجدول رقم 02-07: تطور القروض المصرفية حسب القطاع في الجزائر خلال الفترة (1990-2023)

الوحدة: مليار دج

2023	2022	2021	2020	2019	قروض المصارف/القطاعات
4458.6	4350.7	4144.2	5793.3	5636.6	القروض الموجهة للقطاع العمومي
4440	4323.5	4124.8	5778.5	5627.1	المصارف العمومية
4292.1	4175.6	3977.1	5630.9	5478.6	القروض المباشرة
147.9	147.8	147.7	147.7	148.5	شراء السندات
18.6	27.3	19.4	14.8	9.5	المصارف الخاصة
0	0	0	0	0	القروض المباشرة
18.6	27.3	19.4	14.8	9.5	شراء السندات
6236.3	5761.6	5647.9	5386.9	5219.1	القروض الموجهة للقطاع الخاص
4670.3	4330.4	4243.7	4093.6	3918.7	المصارف العمومية
4670.3	4330.4	4243.7	4093.6	3918.7	القروض المباشرة
0	0	0	0	0	شراء السندات
1565.9	1431.2	1404.2	1293.3	1300.4	المصارف الخاصة

1565.9	1431.2	1404.2	1293.3	1300.4	القروض المباشرة
0	0	0	0	0	شراء السندات
10694.9	10112.3	9792.1	11180.2	10855.6	مجموع القروض
85.15	85.58	85.46	88.3	87.93	حصة المصارف العمومية %
14.82	14.42	14.54	11.7	12.07	حصة المصارف الخاصة %

المصدر: التقرير السنوي، جوان 2024، ص53.

شهد تمويل القطاع العام خلال السنوات السابقة اعتماداً كبيراً على البنوك العمومية، حيث بلغ حجم القروض سنة 2023 ما يقارب 4440 مليار دج مقابل 4233,5 مليار دج في سنة 2022 مقارنة بنسبة 2019 و 2020 التي بلغت حصتها 5636,6 مليار دج و 5793,3 مليار دج على التوالي، وسجلت انخفاضاً سنة 2021 الذي قدر ب 4144,2 مليار دج، في المقابل شهدت القروض الممنوحة للقطاع العام من قبل البنوك الخاصة نمواً ملحوظاً من 9.5 مليار دينار سنة 2019 إلى 27,3 مليار دينار سنة 2022 لتسجل انخفاض نهاية سنة 2023 قدر ب 18,6 مليار دج. أما فيما يتعلق بالقروض الممنوحة للقطاع الخاص شهدت ارتفاعاً ملحوظاً قدر ب: 6236.3 مليار دج في نهاية 2023 ليعتد القرض المسجل في الأعوام السابقة، وذلك نتيجة لإعادة شراء القروض المشتركة من قبل الخزينة العمومية داخل المصارف العمومية، أما بالنسبة للقروض الممنوحة للقطاع الخاص من طرف المصارف العمومية، فقد ارتفعت بشكل طفيف من 3918,7 مليار دج سنة 2019 إلى 4093,6 مليار دج سنة 2020 وصولاً إلى 4670,3 مليار دج سنة 2023 مقارنة ب 4330,4 مليار دج سنة 2022، من جهة أخرى فقد سجلت نسبة القروض الممنوحة للقطاع الخاص من طرف المصارف الخاصة قيمة 1300,4 مليار دج سنة 2019 مسجلة سنة 2020 انخفاض قدره 1293,3 مليار دينار مقابل ارتفاع 1404,2 مليار دينار سنة 2021 وبلغت في نهاية 2023 قيمة 1565,9 مليار دينار مقارنة ب 1431,2 مليار دينار نهاية 2022.

المبحث الثاني: تحليل مؤشرات التنمية الاقتصادية في الجزائر

تعد التنمية الاقتصادية من أبرز الأهداف التي تسعى إليها الدول من أجل تحقيق الرفاه الاجتماعي وتحسين مستوى المعيشة للسكان، وتقاس هذه التنمية بمجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية التي تعكس الأداء الاقتصادي وتبرز مدى تطور القطاعات الحيوية في الدول، ومن خلال هذا المبحث سنبرز أهم مؤشرات التنمية الاقتصادية في الجزائر.

المطلب الأول: تطور الناتج المحلي الإجمالي ومعدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2023)

يعد الناتج المحلي الإجمالي ومعدل النمو الاقتصادي من أهم المؤشرات الكمية التي تستخدم لقياس الأداء الاقتصادي لأي دولة، إذ يعكسان حجم النشاط الاقتصادي ومدى فعالية السياسة الاقتصادية المتبعة.

الفرع الأول: تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر

يعرف الناتج المحلي الإجمالي بأنه قيمة السلع والخدمات النهائية المنتجة في الحدود الجغرافية للدولة خلال سنة معينة أو هو القيمة السوقية (بالأسعار الجارية) لجميع السلع والخدمات النهائية المنتجة في بلد معين وفي فترة معينة، والجدول التالي يوضح تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال فترة الدراسة.

الجدول رقم 02-08: تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1990-2023)

الوحدة: مليار دولار

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي	السنوات	الناتج المحلي الإجمالي	السنوات	الناتج المحلي الإجمالي
1990	62.05	2002	61.52	2014	238.94
1991	45.715	2003	73.48	2015	187.49
1992	48	2004	91.91	2016	180.76
1993	49.95	2005	107.05	2017	189.88
1994	42.54	2006	123.08	2018	194.55
1995	41.76	2007	142.48	2019	193.46
1996	46.94	2008	180.38	2020	164.87
1997	48.18	2009	150.32	2021	186.23
1998	48.19	2010	177.79	2022	225.64
1999	48.64	2011	218.33	2023	247.63

2000	54.79	2012	227.14		
2001	59.41	2013	229.7		

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي للإحصائيات

<https://databank.worldbank.org>

نلاحظ من خلال الجدول أن الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1990-2000) شهد تقلبات واضحة إثر الأزمة الأمنية والسياسة التي مرت بها البلاد، ثم شهد ارتفاع مستمر خلال الفترة (2000-2023) باستثناء ثلاثة سنوات 2009 و2015 و2020، حيث يعود السبب الارتفاع إلى تحسن الأوضاع الاقتصادية وارتفاع أسعار النفط والغاز نظرا لاعتماد الاقتصاد على قطاع المحروقات. أما سبب الانخفاض، ففي سنة 2009 يعود السبب إلى الأزمة المالية العالمية سنة 2008 حيث انخفض الناتج إلى 150.32 مليار دولار بعدما سجل 180.38 مليار دولار في سنة 2008، أما في سنة 2015 فكان السبب انهيار أسعار النفط من منتصف 2014 إلى 2015 أين بلغ مستويات دنيا، حيث سجل الناتج 238.94 مليار دولار في سنة 2014 وانخفض إلى 187.49 مليار دولار سنة 2015، وفي سنة 2020 وصلت قيمة الناتج 164.78 مليار دولار بعدما سجلت قيمته 193.46 مليار دولار في سنة 2019 والسبب الرئيسي في هذا الانخفاض يعود إلى تداعيات جائحة كوفيد_19.

الفرع الثاني: تحليل تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر

الجدول رقم 02-09: تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2023)

الوحدة: %

السنوات	معدل النمو %	السنوات	معدل النمو %
2000	3.8	2012	2.4
2001	3	2013	2.6
2002	5.4	2014	4.1
2003	6.5	2015	3.2
2004	4.5	2016	3.9
2005	5.4	2017	1.5
2006	2.9	2018	1.4
2007	3.1	2019	0.9
2008	2.5	2020	-5

3.8	2021	1.2	2009
3.6	2022	4.8	2010
4.1	2023	3	2011

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات بنك الجزائر <https://www.bank-of-algeria.dz/ar/>

نلاحظ من خلال الجدول أن معدلات النمو في الجزائر خلال الفترة (2000-2023) شهدت تذبذبات واضحة، فبداية من سنة 2000 سجل معدل النمو نسبة 3.8% ثم تدرج بين الارتفاع والانخفاض مسجلا معدلات بسيطة نسبيا، حيث سجل أعلى معدل سنة 2003 بنسبة 6.5% ويرجع السبب في ذلك إلى ارتفاع أسعار النفط في تلك الفترة، في حين بلغ أدنى معدل سنة 2020 بنسبة قدرها 5- % وذلك نتيجة لتراجع الطلب العالمي على النفط والاعلاق الاقتصادي بسبب جائحة كوفيد_19، بعد ذلك انتعش الاقتصاد تدريجيا ليسجل معدل النمو نسبة قدرها 4.1% سنة 2023.

المطلب الثاني: تحليل تطور معدلات التضخم والبطالة في الجزائر خلال الفترة (2000-2023)

يعد كل من التضخم والبطالة من أبرز المؤشرات الاقتصادية التي تعكس مدى استقرار الاقتصاد وأدائه، فالتحكم في معدلاتهما يمثل تحديا جوهريا لصناع القرار الاقتصادي خاصة في البلدان النامية مثل الجزائر التي تعتمد بشكل كبير على المحروقات، وتواجه تحديات هيكلية في سوق العمل والإنتاج.

الفرع الأول: تطور معدلات التضخم في الجزائر

- **التضخم:** هو الارتفاع في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات ويعتبر رقم قياسي لأسعار المستهلكين، وهو المؤشر الأكثر شيوعا واستخداما، الجدول التالي يوضح تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال فترة الدراسة.

الجدول رقم 02-10: تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2023)

الوحدة: %

السنوات	معدل التضخم %	السنوات	معدل التضخم %
2000	0.3	2012	8.9
2001	4.2	2013	3.3
2002	1.4	2014	2.9
2003	4.3	2015	4.8
2004	4	2016	6.4

5.6	2017	1.4	2005
4.3	2018	2.3	2006
2	2019	3.7	2007
2.4	2020	4.9	2008
7.2	2021	5.7	2009
9.3	2022	3.9	2010
9.3	2023	4.5	2011

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مجموعة البنك الدولي <https://www.albankaldawli.org>

عرفت معدلات التضخم من خلال الجدول أعلاه تذبذب بين الارتفاع والانخفاض طيلة هذه الفترة، بحيث سجل معدل التضخم نسبة 0.3% سنة 2000 كأدنى حد تعرفه الجزائر منذ الاستقلال، ليرتفع إلى 4.2% سنة 2001 وهذا الارتفاع راجع إلى نمو الكتلة النقدية نتيجة برنامج الإنعاش الاقتصادي، ثم عاد المعدل إلى الانخفاض من جديد ليسجل 1.4% سنة 2002، وشهد خلال الفترة (2003-2009) تقلبات في المعدل تراوحت نسبها بين 1.4% و 5.7% بسبب توسع في السياسة المالية وتنفيذ برنامج دعم النمو الاقتصادي، وفي سنة 2010 انخفض المعدل إلى 3.9% بسبب انخفاض أسعار المواد الغذائية الطازجة، في سنة 2011 سجل نسبة 4.5% ليرتفع بعدها بشكل كبير في سنة 2012 مسجلا نسبة 8.9% بسبب تزايد أسعار بعض المواد الغذائية الطازجة والسياسة المالية التوسعية التي انتهجتها الحكومة سنة 2009، ثم عاد المعدل إلى الانخفاض مجددا ليصل إلى 3.3% سنة 2013 ثم إلى 2.9% سنة 2014، لكن خلال السنتين 2015 و 2016 عاد إلى الارتفاع ليسجل 4.8% و 4.6% على التوالي، وخلال الفترة (2017-2020) سجل انخفاض من 5.6% إلى 2.4% بسبب سعي الدولة إلى تخفيض معدل التضخم للتحكم أكثر في الأسعار، وفي سنة 2021 ارتفع إلى 7.2% ليسجل بعدها ثبات سنة 2022 و 2023 قدر بـ 9.3%.

الفرع الثاني: تطور معدلات البطالة في الجزائر

- البطالة: تعتبر البطالة ظاهرة اقتصادية ناتجة عن اختلال التوازن في سوق العمل الذي يشهد فائضا في الطلب مقارنة بفرص العمل الموجودة، كما تعد هذه الأخيرة مؤشرا مهما تأثر على الحالة الاقتصادية لأي بلد، إذ أن ارتفاع معدلاتها يدل على وجود اختلالات ومشكلات في سوق العمل وفي الاقتصاد بشكل عام.

الجدول رقم 02-11: تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2000-2023)

الوحدة: %

السنوات	معدل البطالة %	السنوات	معدل البطالة %
2000	29.8	2012	11
2001	27.3	2013	9.8
2002	25.9	2014	10.2
2003	23.7	2015	11.2
2004	17.6	2016	10.2
2005	15.3	2017	12
2006	12.3	2018	12.1
2007	13.8	2019	12.3
2008	11.3	2020	14.1
2009	10.2	2021	13.6
2010	10	2022	12.3
2011	10	2023	11.7

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مجموعة البنك الدولي <https://www.albankaldawli.org>

نلاحظ من الجدول أعلاه معدلات البطالة خلال الفترة (2000-2006) شهدت انخفاض مستمر من 29.8% إلى 12.3% وهذا راجع إلى برامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2005) وكذلك تحسن الأوضاع الاقتصادية بفضل ارتفاع أسعار النفط إضافة إلى إطلاق برامج اقتصادية وتحفيزية للتشغيل، وفي سنة 2007 نلاحظ أن هناك ارتفاع في المعدل قدر بـ 13.8% ثم انخفض في السنتين الموالتين 2008 و 2009 مسجلا 11.3% و 10.2% على التوالي وهذا راجع إلى سياسة دعم النمو الاقتصادي، ليسجل ثبات لسنتي 2010 و 2011 عند معدل 10%، ثم ارتفع إلى 11% سنة 2012، ثم انخفض إلى 9.12% سنة 2013، ثم عاد للارتفاع سنتي 2014 و 2015، على التوالي، بسبب تراجع أسعار النفط، تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي والاضطرابات السياسية والأمنية، ثم شهد انخفاض بنسبة 10.2% سنة 2016 بسبب زيادة عدد السكان النشطين وبرامج دعم التشغيل، ارتفع معدل البطالة خلال الفترة (2017 إلى 2020)، ويرجع ذلك إلى الاعتماد المفرط على قطاع المحروقات، تراجع الاستثمارات وتجميد المشاريع، ثم انخفض إلى 13.6% سنة 2021، ليصل إلى 12.3% سنة 2022؛ بسبب ارتفاع أسعار النفط والغاز وتحسين السياسات الاقتصادية، ليسجل المعدل نسبة 11.7% سنة 2023.

المطلب الثالث: تحليل تطور مؤشر التنمية البشرية في الجزائر خلال الفترة (2000-2023)

يعتبر مؤشر التنمية البشرية أداة شاملة لقياس مستوى التقدم الاجتماعي والاقتصادي في الدول، حيث يجمع بين ثلاثة أبعاد أساسية وهي الصحة، التعليم ومستوى المعيشة. وقد أصبح هذا المؤشر منذ اعتماده من طرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مرجعا هاما لتقييم جهود الدول في تحسين نوعية الحياة، ولقد عرف هذا المؤشر تحسنا كبيرا في الجزائر خلال السنوات الأخيرة نتيجة الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية وزيادة الانفاق الحكومي التي باشرتها السلطات العمومية. والجدول التالي يوضح تطور مؤشر التنمية الاقتصادية في الجزائر.

الجدول رقم 02-12: تطور مؤشر التنمية البشرية في الجزائر خلال الفترة (2000-2023)

السنوات	مؤشر التنمية البشرية	السنوات	مؤشر التنمية البشرية
2000	0.646	2012	0.723
2001	0.659	2013	0.727
2002	0.669	2014	0.732
2003	0.677	2015	0.737
2004	0.685	2016	0.743
2005	0.692	2017	0.746
2006	0.698	2018	0.749
2007	0.704	2019	0.753
2008	0.711	2020	0.742
2009	0.714	2021	0.755
2010	0.718	2022	0.761
2011	0.718	2023	0.763

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على موقع:

https://hdr.undp.org/sites/default/files/2025_HDR/HDR25_Statistical_Annex_HDI_Table.xlsx

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن مؤشر التنمية البشرية في تزايد مستمر طوال الفترة (2000-2023) باستثناء سنة 2020. حيث بلغ مؤشر التنمية البشرية 0.651 سنة 2000 وصولا إلى 0.704 سنة 2007 ثم بلغ 0.763 سنة 2023 وهذا الارتفاع المستمر في مؤشر التنمية البشرية وضع الجزائر ضمن فئة التنمية البشرية المرتفعة وهذا إن دل فإنه يدل على الاهتمام الكبير الذي توليه الدولة إلى قطاع التعليم والصحة بتخصيص ميزانيات ضخمة للإنفاق، ومحاولة تحسين مستوى المعيشة والدخل القومي للفرد، إضافة إلى الارتفاع المستمر في قيم الناتج المحلي الإجمالي.

المبحث الثالث: دراسة قياسية لأثر أسعار القروض الموجهة على النمو الاقتصادي

نتطرق من خلال هذا المبحث لدراسة قياسية على المدى القصير والطويل لقياس وتقدير النموذج الرياضي الذي يعبر عن العلاقة بين القروض الموجهة وتطور الناتج المحلي في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين (1992 - 2023)، وذلك عن طريق منهجية ARDL. أي إيجاد أثر القروض الموجهة الخاصة والعامة (كمتغير مستقل) على تطور الناتج المحلي (كمتغير تابع) خلال هذه الفترة.

المطلب الأول: توصيف النموذج

الفرع الأول: استنتاج العلاقة بين متغيرات الدراسة حسب النظرية الاقتصادية

انطلاقاً من الجدول التالي نستنتج اتجاه العلاقة بين المتغيرات محل الدراسة كالتالي:

الجدول رقم 02-13: تطور القروض الموجهة العامة والخاصة والناتج المحلي في الجزائر خلال الفترة (1990 - 2023)

الوحدة: مليار دج

السنوات	القروض الموجهة القطاع العام (مليار دج)	القروض الموجهة القطاع الخاص (مليار دج)	مجموع القروض الموجهة (مليار دج)	تطور الناتج المحلي (مليار دولار)
1990	//	//	//	62.05
1991	//	//	//	45.715
1992	332.1	76	408,1	48
1993	142	77.1	219,1	49.95
1994	208	96.7	304,7	42.54
1995	462	102.5	564,5	41.76
1996	646.8	128.8	775,6	46.94
1997	632.9	108.3	741,2	48.18
1998	733.7	182.4	916,1	48.19
1999	929.6	221	1150,6	48.64
2000	701.8	291.7	993,5	54.79
2001	740.3	337.9	1078,2	59.41
2002	715.5	551	1266,5	61.52
2003	791.4	588.5	1379,9	73.48
2004	859.3	675.4	1534,7	91.91
2005	882.4	897.3	1779,7	107.05

123.08	1904	1057	847	2006
142.48	2204,9	1216	988.9	2007
180.38	2615,2	1413.3	1201.9	2008
150.32	3085,7	1600.6	1485.1	2009
177.79	3267,3	1806.7	1460.6	2010
218.33	3725,8	1984.2	1741.6	2011
227.14	4287,2	2247	2040.2	2012
229.70	5156,3	2722	2434.3	2013
238.94	6504	3121.7	3382.3	2014
187.49	7276,5	3588.3	3688.2	2015
180.76	7909,3	3957.1	3952.2	2016
189.88	8879,6	4568.3	4311.3	2017
194,55	9975,8	5032.2	4943.6	2018
193.46	10857,3	5221.3	5636	2019
164.87	11181,7	5389	5792.7	2020
186.23	9794	5650.5	4143.5	2021
225.64	10114,6	5764.5	4350.1	2022
247.63	10697,2	6239.2	4458	2023

المصدر: بنك الجزائر، نشریات إحصائية سنوية، <https://www.bank-of-algeria.dz/ar/>

البنك الدولي: <https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD?locations=DZ>

انطلاقاً من الجدول أعلاه نستنتج اتجاه العلاقة بين المتغيرات محل الدراسة كالتالي:

- يوجد علاقة طردية (موجبة) بين القروض الموجهة العامة وتطور الناتج المحلي؛
- يوجد علاقة طردية (موجبة) بين القروض الموجهة الخاصة وتطور الناتج المحلي.

الفرع الثاني: توصيف النموذج القياسي

يقصد به صياغة العلاقة الاقتصادية بين المتغيرات محل الدراسة في شكلها الرياضي بهدف تبسيط العلاقة بين المتغيرات وقياس معاملاتها اعتماداً على الطرق القياسية، حيث نستند في دراستنا على قيمة الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع، أما القروض الموجهة للقطاع العام والخاص كمتغيرين مستقلين.

إذاً يمكن صياغة النموذج القياسي باعتبار أن الناتج المحلي كدالة تابعة للقروض الموجهة للقطاع العام والخاص على النحو التالي:

$$PIB = f(CP; CR).....(01)$$

إذ يمثل كل من:

PIB: الناتج المحلي الإجمالي؛

CP: القروض الموجهة للقطاع العام؛

CR: القروض الموجهة للقطاع الخاص.

إذ يمكن إدخال اللوغاريتم لتصبح الدالة كما يلي:

$$LPIB = f(LCP; LCR).....(01)$$

الفرع الثالث: منهجية نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL)

تعتبر منهجية ARDL منهجية حديثة قدمها **Pesaran et al** سنة 2001، إذ يمكن من خلالها تحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع (Y) مع المتغيرات المستقلة (X) في المدى الطويل والقصير وفق الصيغة الرياضية التالية:

$$\Delta Y_t = \alpha_0 + \alpha_1 X_{t-1} + \alpha_2 Y_{t-1} + \sum_{i=0}^{k1} \beta_1 \Delta X_{t-i} + \sum_{i=1}^{k2} \beta_2 \Delta Y_{t-i} + e_t$$

من أهم ميزات خصائص منهجية ARDL عن باقي طرق التقدير هي:

- تجمع بين المتغيرات المستقرة عند $I(0)$ و $I(1)$ ولا يشترط أن تكون جميعا مستقرة عند نفس المستوى مثل $I(0)$ أو $I(1)$ ؛
- تعمل على تقدير معاملات النموذج في المدين الطويل والقصير في نفس المعادلة؛
- تعمل على إزالة المشاكل المتعلقة بالارتباط الذاتي (Auto Correlation)، لذا تعد نتائجها كفؤة وغير متحيزة.

المطلب الثاني: الدراسة القياسية

الفرع الأول: اختبار استقرارية السلاسل الزمنية (اختبار جذر الوحدة حسب Dickey – Fuller)

تستقر السلسلة الزمنية إذا تذبذبت قيمها حول وسط حسابي ثابت، وتباين مستقل عن الزمن. ولاختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج وذلك من ناحية (الجذر الأحادي) فإن ذلك يتطلب اختبار جذر الوحدة (Unit root test)، لديكي فولر (DF)، وديكي فولر الموسع (ADF)، واختبار فليب بيرون (PP)، حيث تثبت هذه الاختبارات طبيعة وخصائص السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة.

الجدول رقم 02-14: اختبار جذر الوحدة حسب اختبار ADF

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)				
Null Hypothesis: the variable has a unit root				
	At Level			
		LCP	LCR	LPIB
With Constant	t-Statistic	-0.9258	-7.0427	-3.4245
	Prob.	0.7663	0.0000	0.0176
		n0	***	**
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.5565	-0.2465	-3.9290
	Prob.	0.3011	0.9878	0.0246
		n0	n0	**
Without Constant & Trend	t-Statistic	1.6295	0.1997	3.0696
	Prob.	0.9721	0.7362	0.9989
		n0	n0	n0
	At First Difference			
		d(LCP)	d(LCR)	d(LPIB)
With Constant	t-Statistic	-6.6527	-1.4965	-4.4476
	Prob.	0.0000	0.5195	0.0017
		***	n0	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-7.0311	-4.3505	-4.4530
	Prob.	0.0000	0.0105	0.0081
		***	**	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-5.4559	-0.5160	-8.9458
	Prob.	0.0000	0.4832	0.0000
		***	n0	***

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews9)

من الجدول أعلاه، نلاحظ أنه كل المتغيرات مستقرة عند الدرجة (0) ما عدا السلسلة الخاصة بالقروض الموجهة للقطاع العام، لكنها مستقرة كلها عند الفرق الأول (1) حسب اختبار ADF، وبالتالي أن هذه النتائج تسمح باستخدام منهجية ARDL.

الجدول رقم 02-15: اختبار جذر الوحدة حسب اختبار PP

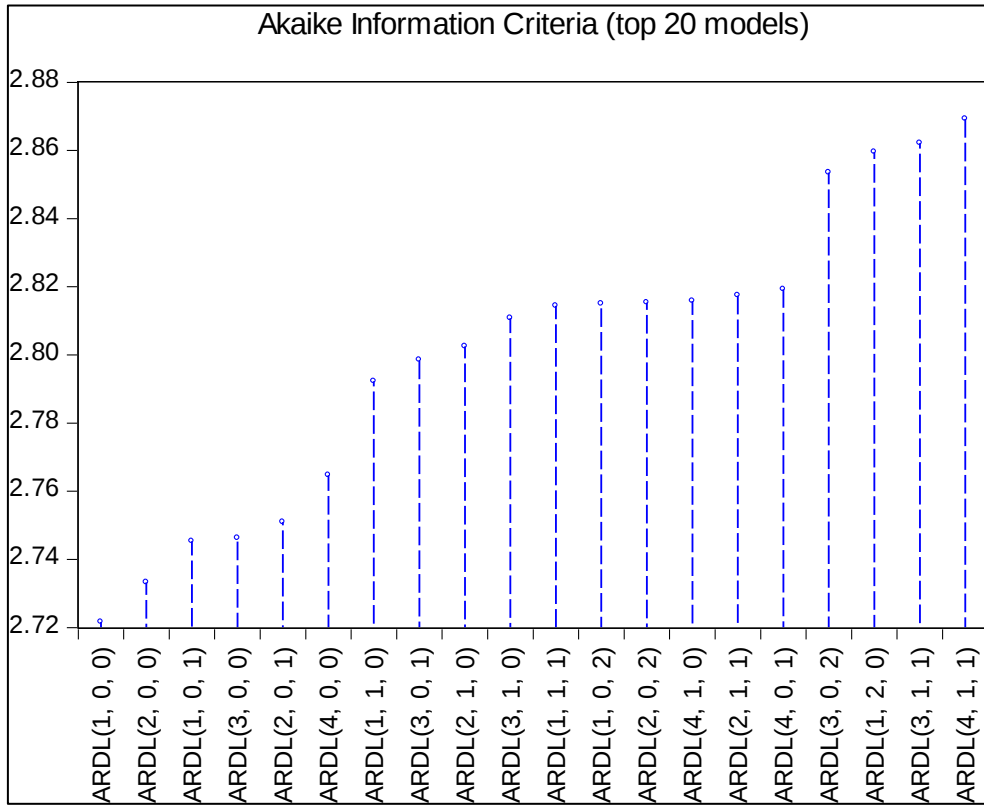
UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (PP)				
Null Hypothesis: the variable has a unit root				
	At Level			
		LCP	LCR	LPIB
With Constant	t-Statistic	-0.7820	-1.9069	-3.3513
	Prob.	0.8103	0.3249	0.0209
		n0	n0	**
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.7603	0.1168	-5.9936
	Prob.	0.2215	0.9960	0.0001
		n0	n0	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	2.5443	4.3157	-0.0014
	Prob.	0.9964	1.0000	0.6745
		n0	n0	n0
	At First Difference			
		d(LCP)	d(LCR)	d(LPIB)
With Constant	t-Statistic	-6.3086	-6.6561	-22.3782
	Prob.	0.0000	0.0000	0.0001
		***	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-6.6538	-7.9660	-22.1992
	Prob.	0.0000	0.0000	0.0000
		***	***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-5.3708	-3.3416	-15.4453
	Prob.	0.0000	0.0016	0.0000
		***	***	***

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي (Eviews9)

الفرع الثاني: تحديد فترة الإبطاء المثلى للنموذج

قبل تقدير العلاقة في الأجلين القصير والطويل وفق منهجية ARDL. بين متغيرات الدراسة، لابد من معرفة فترات الإبطاء المثلى لهذه المتغيرات حسب قيم معيار Akaike، وحسب الشكل رقم (01) فإن فترة الإبطاء المثلى هي (0, 0, 1) للمتغيرات بحسب التسلسل كما موضح في الشكل أدناه:

الشكل رقم 02-01: فترات الإبطاء المثلى حسب معيار Akaike. لنموذج ARDL



المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews9)

الفرع الثالث: اختبار التكامل المشترك حسب اختبار الحدود Bounds Test

يكتب نموذج ARDL لمتغيرات الدراسة على الشكل التالي:

$$\Delta EX_t = c + \alpha_1 EX_{t-1} + \alpha_2 PR_{t-1} + \alpha_3 PP_{t-1} + \sum_{i=1}^k \beta_{1,i} \Delta EX_{t-i} + \sum_{i=0}^{k1} \beta_{2,i} \Delta PR_{t-i} + \sum_{i=0}^{k2} \beta_{3,i} \Delta PP_{t-i} + e_t$$

حيث تمثل كل من:

($\alpha_1; \alpha_2; \alpha_3$) تمثل معلمات المتغيرات المستقلة في الفترة الطويلة، أما ($\beta_{1,i}; \beta_{2,i}; \beta_{3,i}$) تمثل معلمات المتغيرات المستقلة في الفترة القصيرة، (c) الحد الثابت، (e_t) حد الخطأ العشوائي، (Δ) تشير إلى الفروق من الدرجة الأولى.

لاختبار مدى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل (وجود تكامل مشترك) بين الناتج المحلي الإجمالي وتطور القروض الموجهة للاقتصاد حسب الطابع القانوني وفقاً لنموذج ARDL يجب اختبار فرضية العدم (H_0) القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج والفرضية البديلة (H_1) القائلة بوجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج، حيث يمكن صياغتها كما يلي:

$$\begin{cases} H_0 : \alpha_1 = \alpha_2 = \alpha_3 = 0 \\ H_1 : \alpha_1 \neq \alpha_2 \neq \alpha_3 \neq 0 \end{cases}$$

ولإجراء اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود الذي يركز على إحصائية فيشر F – Statistics كما هو موضح في الجدول أدناه:

الجدول رقم 02-16: نتائج اختبار التكامل المشترك للنموذج وفق اختبار الحدود

ARDL Bounds Test		
Date: 05/02/25 Time: 14:35		
Sample: 1993 2023		
Included observations: 31		
Null Hypothesis: No long-run relationships exist		
Test Statistic	Value	k
F-statistic	8.360496	2
Critical Value Bounds		
Significance	l0 Bound	l1 Bound
10%	2.63	3.35
5%	3.1	3.87
2.5%	3.55	4.38
1%	4.13	5

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews9)

يلاحظ من الجدول أن قيمة فيشر F – Statistics أكبر من القيمة الحرجة للحد الأعلى عند مستوى معنوية (5%)، مما يعني رفض فرضية العدم (H0) وقبول الفرضية البديلة (H1)، هذا يعني وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات التفسيرية في النموذج، أي وجود علاقة توازنية طويلة الأجل.

الفرع الرابع: نتائج تقدير معلمات النموذج في الأجلين القصير والطويل حسب منهجية ARDL

بعد التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل وفق اختبار الحدود ينبغي تقدير المعلمات في الأجلين القصير والطويل ومعلمة تصحيح الخطأ (ECM).

الجدول رقم 02-17: تقدير نموذج تصحيح الخطأ ECM في المدى القصير

ARDL Cointegrating And Long Run Form				
Dependent Variable: LPIB				
Selected Model: ARDL(1, 0, 0)				
Date: 05/02/25 Time: 14:38				
Sample: 1992 2023				
Included observations: 31				
Cointegrating Form				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LCR)	0.508737	0.310082	1.640656	0.1125
D(LCP)	0.130190	0.456416	0.285244	0.7776
CointEq(-1)	-1.093924	0.191448	-5.713962	0.0000
Cointeq = LPIB - (0.4651*LCR + 0.1190*LCP + 0.7913)				

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews9)

من خلال الجدول نلاحظ معامل الإرجاع أو ما يسمى بمعامل تصحيح الخطأ لديه معنوية إحصائية وله إشارة سالبة (-1,093924)، حيث تبين الإشارة السالبة تقارب التوازن من المدى القصير إلى التوازن في المدى الطويل، هذا يعني أن بنسبة (109,39 %) من أخطاء الأجل القصير يتم تصحيحها تلقائيا عبر الزمن لبلوغ التوازن في الأجل الطويل.

الجدول رقم 02-18: تقدير المعلمات في المدى الطويل

Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LCR	0.465057	0.278852	1.667754	0.0069
LCP	0.119012	0.414710	0.286977	0.0463
C	0.791285	1.382987	0.572156	0.5719

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews9)

من خلال الجدول يتضح ما يلي:

- بالنسبة للقروض الموجهة في القطاع العام والقطاع الخاص، توجد علاقة طردية بينهما وبين الناتج المحلي الإجمالي في المدى الطويل ولهما دلالة إحصائية عند مستوى 5%. لأن إشارة كل معامل لهذين المتغيرين لمتغيرة القروض الموجهة في القطاع العام والخاص لهما إشارة موجبة، وتتفق هذه الإشارة مع النظرية الاقتصادية، إذ بلغت قيمة هذا المعامل لمتغيرة القروض الموجهة في القطاع العام (0,119012) ويمكن تفسيره بأن كل زيادة في القروض الموجهة للقطاع العام بـ: 1% يؤدي إلى ارتفاع في الناتج المحلي الإجمالي بـ: 11,90%.

- كما بلغت قيمة هذا المعامل لمتغيرة القروض الموجهة في القطاع الخاص (0,465057) ويمكن تفسيره بأن كل زيادة في القروض الموجهة للقطاع الخاص بـ: 1% يؤدي إلى ارتفاع في الناتج المحلي الإجمالي بـ: 46%.

نستنتج أن أثر القروض الموجهة للقطاع الخاص له تأثير أكبر من القروض الموجهة للقطاع العام على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة المدروسة.

المطلب الثالث: اختبارات جودة النموذج (التقييم القياسي)

للتأكد من جودة النموذج، يستلزم التطرق إلى الاختبارات التشخيصية كما هي موضحة في الجدول التالي:

الفرع الأول: اختبار الارتباط الذاتي التسلسلي بين البواقي Breusch-Godfrey Serial Correlation

الجدول رقم 02-19: اختبار الارتباط الذاتي التسلسلي بين البواقي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.724446	Prob. F(2,25)	0.4945
Obs*R-squared	1.698205	Prob. Chi-Square(2)	0.4278

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews9)

يوضح الجدول أن القيمة الاحتمالية (prob=0.4278) هي أكبر من مستوى معنوية 5%، مما يدل على قبول الفرضية الصفرية التي تفترض النموذج المقدر خال من وجود ارتباط ذاتي للبواقي.

الفرع الثاني: اختبار عدم ثبات التباين لبواقي النموذج Heteroskedasticity Test ARCH

الجدول رقم 02-20: اختبار عدم ثبات التباين لبواقي النموذج

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.021164	Prob. F(1,28)	0.8854
Obs*R-squared	0.022659	Prob. Chi-Square(1)	0.8803

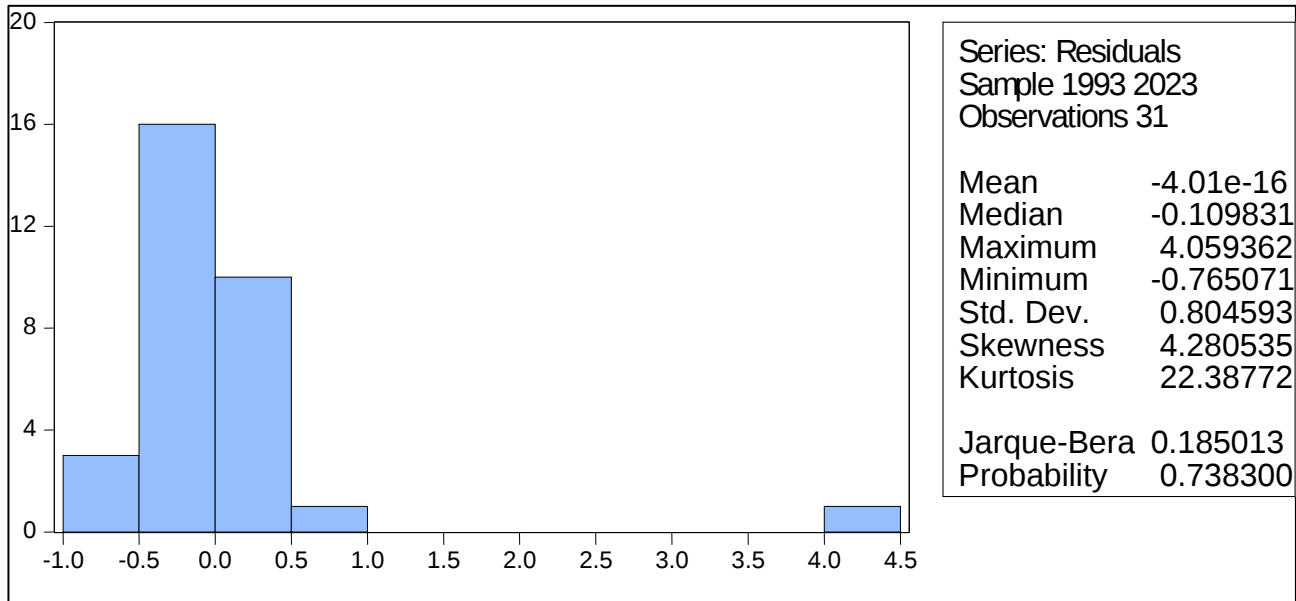
المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews9)

يلاحظ من الجدول أن القيمة الاحتمالية (prob=0.8803) هي أكبر من مستوى معنوية 5%، مما يدل على قبول الفرضية الصفرية التي تنص على تجانس تباين حدود الخطأ كما يوضحه الجدول أعلاه.

الفرع الثالث: اختبار شرط التوزيع الطبيعي لبواقي نموذج تصحيح الخطأ. -Normality Test Jarque-Bera

من الشكل والبيانات أدناه نلاحظ أن قيمة الاختبار (J - B = 0,185013) باحتمال (prob=0.738300) وهي أكبر من مستوى 5%، وهي نتيجة غير معنوية لذلك نرفض الفرضية الصفرية ويتم قبول الفرضية البديلة التي تنص على أن بواقي النموذج المقدر تتبع التوزيع الطبيعي.

الشكل رقم 02-02: اختبار شرط التوزيع الطبيعي لبواقي نموذج تصحيح الخطأ

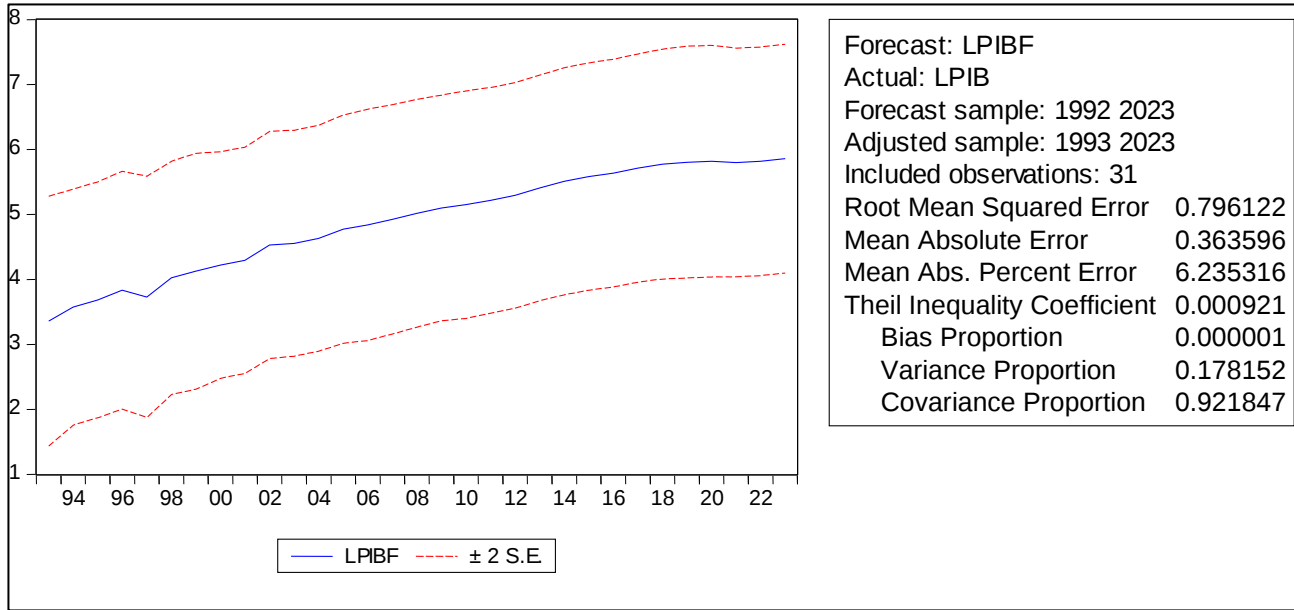


المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews9)

الفرع الرابع: اختبار جودة الأداء التنبؤي لنموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (مؤشر Theil)

لأجل التحقق من أن النموذج المقدر خلال الفترة المدروسة يتميز بجودة عالية في التنبؤ يتم استخدام معامل اختبار Theil، كما يوضحه الشكل أدناه:

الشكل رقم 02-03: اختبار جودة الأداء التنبؤي لنموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (مؤشر Theil)



المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews9)

تشير النتائج الواردة في الشكل أعلاه أن قيمة معامل عدم التساوي لـ Theil تساوي (0,000921) وهي قيمة تقترب من القيمة المعيارية لـ Theil وهي الصفر، في حين بلغت قيمة التباين (0,921847) وهي قيمة تقترب من الواحد الصحيح، وعليه يمكن القول أن النموذج مناسب للتنبؤ ويمكن استخدامه في تفسير ديناميكيات زيادة الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال فترة الدراسة، وللمنموذج قدرة عالية على التنبؤ.

خلاصة

تمثل هذا الفصل في دراسة وتحليل القروض الموجهة في ظل السياسة النقدية المتبعة في الجزائر خلال الفترة (1990-2023)، حيث تم التطرق إلى مكونات السياسة النقدية باعتبارها الأداة التي توظفها السلطات النقدية لضبط النشاط الاقتصادي، وقد تم التركيز على أبرز أدوات هذه السياسة، مثل معدل إعادة الخصم، الاحتياطي القانوني، عمليات السوق المفتوحة، وكذلك مكونات ومقابلات الكتلة النقدية، إلى جانب آليات توجيه القروض نحو القطاعات ذات الأولوية التنموية. كما تناول الفصل تحليل مؤشرات التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2000-2023)، المعتمدة في تقييم الأداء الاقتصادي والمتمثلة في الناتج المحلي الإجمالي، معدل النمو الاقتصادي، معدل التضخم، معدل البطالة، ومؤشر التنمية البشرية. وفي الأخير تم التطرق إلى دراسة قياسية لأثر أسعار القروض الموجهة على النمو الاقتصادي خلال الفترة (1992-2023)، وذلك باستخدام منهجية ARDL ضمن برنامج EViews9.

خاتمة

في الختام، ومن خلال دراستنا لموضوع أثر القروض الموجهة على التنمية الاقتصادية في الجزائر، تبين أن القطاع المصرفي يحتل مكانة بالغة الأهمية في الاقتصاد الوطني، باعتباره أحد أبرز القطاعات الاقتصادية وأكثرها تأثيرًا وحساسية تجاه مؤشرات النمو. فهو يشكل ركيزة أساسية في النظامين الاقتصادي والمالي، نظراً لدوره الإيجابي في تحفيز التنمية الاقتصادية، من خلال مساهمته المباشرة في تنشيط الدورة الاقتصادية وتفعيل الحركية الإنتاجية. كما اتضح أن القروض الموجهة تعد من أهم الآليات الاقتصادية الداعمة للتنمية في الجزائر، لا سيما من خلال تمويل الأنشطة الإنتاجية وتحديث الاستثمارات، ما يسهم في تعزيز النمو وتحقيق التنمية الاقتصادية.

ومما سبق تناوله في الجانب النظري من الدراسة التي تضمنت أثر القروض الموجهة ودورها في التنمية الاقتصادية، وكذا الجانب التطبيقي الذي تم من خلاله دراسة قياسية هدفت إلى إيجاد العلاقة بين قيمة القروض الموجهة لكل من القطاع العام والخاص. وذلك خلال الفترة (1992 . 2023)، وذلك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (منهجية ARDL)، عن طريق استخدام برنامج (Eviews9)، ولأجل بلوغ هدف الدراسة تم استخدام قيمة الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر كدالة تابع في مستويات القروض الموجهة في كل من القطاع الخاص والعام كمتغيرات مستقلة ومؤثرة، حيث تم التوصل إلى مجموعة من النتائج والتوصيات التي يمكن أن نوجزها كما يلي:

أولاً: النتائج

- تلعب القروض الموجهة دوراً هاماً في الاقتصاد الوطني ومساهمة في الناتج المحلي الجزائري؛
- برمجت الجزائر عدة سياسات واستراتيجيات للنهوض بالقطاع الاقتصادي العام والخاص أهمها سياسة واستراتيجية منح القروض خاصة للخواص ضمن سياسة النهوض بالاقتصاد عند طريق الاستثمارات؛
- عموماً هناك تطور كبير في قيمة الناتج المحلي الإجمالي خاصة بعد الاهتمام الكبير من قبل الحكومة الجزائرية بالتنوع الاقتصادي؛
- هناك دور ومساهمة كبيرة تلعبها القروض في دعم وتنمية الإنتاج الوطني؛
- أما من الجانب القياسي قد أثبتت الدراسة وجود علاقة بين المتغير التابع المتمثل في مستويات قيمة الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر والمتغيرات المفسرة له والمعبر عنها بالقروض الموجهة في القطاع الخاص والعام، هذا ما يتطابق مع النظرية الاقتصادية؛

- كما أثبتت الدراسة على وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة من خلال اختبار الحدود للتكامل المشترك (Bound Test Approach)، لذلك فإن النموذج المتوصل إليه يبين أنه وجود علاقة توازنية طويلة الأجل. ومعلومات النموذج سواء في الفترة القصيرة أم الطويلة معنوية ذات دلالة إحصائية؛
- أما بالنسبة لجودة النموذج أثبتت الاختبارات التشخيصية أو (الاختبارات البعدية للنموذج) على جودة النموذج واستخدامه في عملية التنبؤ.

ثانيا: اختبار الفرضيات

- الفرضية الأولى صحيحة: توجد علاقة طردية بين التمويل المصرفي ومستوى التنمية الاقتصادية، حيث تساهم زيادة التمويل المصرفي في تحريك عجلة الاقتصاد، ورفع معدلات النمو وتحسين مؤشرات التنمية؛
- الفرضية الثانية صحيحة: توجه أهم القروض في الجزائر بشكل أساسي نحو القطاعين العام والخاص، وخاصة القطاع الخاص.
- الفرضية الثالثة صحيحة: تشهد التنمية الاقتصادية في الجزائر تذبذبا بسبب الاعتماد المفرط على المحروقات كمصدر رئيسي للإيرادات والنمو، رغم سعي الدولة لتنويع الاقتصاد؛
- الفرضية الرابعة صحيحة: للقروض الموجهة دور مهم وبالغ الأهمية في إرساء التنمية الاقتصادية في الجزائر، باعتبارها أهم المصادر المالية في تمويل التنمية الاقتصادية.

ثالثا: التوصيات

- انطلاقا مما سبق ومن خلال ما تم تناوله، يمكن الخروج بجملة من التوصيات، منها:
- تبني استراتيجية بعيدة المدى تركز على بناء اقتصاد قائم على التنمية الاقتصادية في جميع المجالات؛
- إعادة النظر في النموذج الاقتصادي القائم والمعتمد أساسا على الربيع البترولي من خلال التركيز على استراتيجية إرساء التنويع الاقتصادي؛
- اقتراح تحسين آليات توجيه القروض نحو قطاعات أكثر إنتاجية وتأثيرا على الناتج المحلي الإجمالي؛
- ضرورة وضع آليات متابعة صارمة لضمان استخدام القروض الموجهة في الأهداف التنموية المحددة؛
- ضمان التنسيق الفعال بين السياسة النقدية والسياسة المالية لضمان بيئة تمويل مستقرة ومحفزة للنمو؛

- اعتماد استراتيجية وسياسة نقدية فعالة تقوم على توجيه القروض للقطاعين العام وخاصة القطاع الخاص، تهدف إلى زيادة النمو الاقتصادي.

رابعاً: آفاق الدراسة

- أثر القروض المصرفية على خلق مناصب الشغل في الجزائر؛
- أثر القروض البنكية على الأداء الاقتصادي في الجزائر؛
- دور المؤسسات المالية الإسلامية في تمويل التنمية الاقتصادية؛
- فعالية السياسات الائتمانية للبنك المركزي الجزائري في دعم النمو الاقتصادي.

المصادر والمراجع

المراجع باللغة العربية

أولاً: الكتب

- 1 أحلام بوعبدلي، "سياسات إدارة البنوك ومؤشراتها"، دار الجنان للنشر والتوزيع، الأردن، 2015.
- 2 أحمد شعبان محمد علي، "موسوعة البنوك والائتمان - السياسة الائتمانية للبنوك"، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2021.
- 3 إسماعيل إبراهيم عبد الباقي، "إدارة البنوك التجارية"، دار الغيداء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2015.
- 4 إسماعيل محمد بن قانة، "اقتصاد التنمية - نظريات، نماذج، استراتيجيات"، دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2012.
- 5 خالد عيادة عليما، "الفساد وانعكاساته على التنمية الاقتصادية - دراسة حالة الأردن"، دار الخليج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2020.
- 6 خبابة عبد الله، "تطور نظريات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية"، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2014.
- 7 سهيلة فريد النباتي، "التنمية الاقتصادية - دراسات ومفهوم شامل"، دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2015.
- 8 سوزان سمير ذيب، محمود إبراهيم نور، وآخرون، "إدارة الائتمان"، دار الفكر ناشرون وموزعون، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2012.
- 9 الطاهر لطرش، "تقنيات البنوك"، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة السابعة، الجزائر، 2010.
- 10 عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف، "تنظيم وإدارة البنوك"، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2000.
- 11 عبد المطلب عبد الحميد، "البنوك الشاملة عملياتها إدارتها"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000.
- 12 فطيمة حاجي، "المدخل إلى تمويل التجارة الخارجية"، ديوان المطبوعات الجامعية، 2017.

- 13) محمد الطاهر الهاشمي، "المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية"، الإدارة العامة للمكتبات والمطبوعات والنشر، الطبعة الأولى، ليبيا، 2010.
- 14) محمد سلمان سلامة، "الإدارة المالية العامة"، دار المعترف للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2015.
- 15) مدحت القرشي، "التنمية الاقتصادية -نظريات وسياسات وموضوعات-، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، الأردن، 2007.
- 16) ميير بالدوين، "اقتصاديات التنمية الاقتصادية"، وكالة الصحافة العربية، مصر، 2023، ص08.
- 17) نور الدين بوالكور، "التقنيات المصرفية -مدخل معاصر-، ألفا للوثائق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2021.

ثانيا: الأطروحات والرسائل (المذكرات)

- 1) بن بختي سيف الدين، "التمويل الإسلامي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية -دراسة قياسية لدول مجلس التعاون الخليجي وجنوب شرق آسيا-، أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان، الجزائر.
- 2) زرياحن محمد، " النظام المصرفي الجزائري ودوره في التنمية الاقتصادية"، مذكرة ماجستير، جامعة وهران، الجزائر، 2011-2012.
- 3) شليق رابح، "أثر الديون المتعثرة وانعكاساتها على السياسة الائتمانية في المصارف التجارية الجزائرية - دراسة قياسية تحليلية للفترة (2000-2017)، أطروحة دكتوراه، جامعة غرداية، الجزائر، 2019-2020.
- 4) ضالع دليلة، "دور الانفاق العام في تحقيق التنمية الاقتصادية للدول المصدرة للنفط -دراسة قياسية حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة شلف، الجزائر، 2017-2018.
- 5) عزازة سعيدة، "أثر القروض البنكية على التنمية الاقتصادية -دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR -وكالة سكيكدة 744، مذرة تخرج ماستر، جامعة سكيكدة، الجزائر، 2022-2023.
- 6) القرصو وفاء، "أثر القروض المصرفية على النمو الاقتصادي -دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1980-2017)، أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان، الجزائر، 2018-2019.

- (7) قسوري حفيظة، "إستراتيجية تغطية مخاطر القروض الموجهة لتمويل التجارة الخارجية دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR -وكالة سكيكدة- 2009-2016، مذكرة ماستر، جامعة بسكرة، الجزائر، 2016-2017.
- (8) قنادزة جميلة، "الشراكة العمومية الخاصة والتنمية الاقتصادية في الجزائر"، أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان، الجزائر، 2017-2018.
- (9) كشناوي خدوجة، بدحان لطيفة، "مساهمة القروض البنكية في التنمية الاقتصادية على المستوى المحلي -دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة أدرار-، مذكرة تخرج ماستر، جامعة أدرار، الجزائر، 2020-2021.
- (10) هبال عادل، "إشكالية القروض المصرفية المتعثرة -دراسة حالة الجزائر-، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر (03)، الجزائر، 2011-2012.
- (11) الوليد قسوم ميساوي، "أثر ترقية الاستثمار على النمو الاقتصادي في الجزائر منذ 1993، أطروحة دكتوراه، جامعة بسكرة، الجزائر، 2017-2018.

ثالثا: المجلات الدورية

- (1) سي أحمد فتيحة، بقيق ليلي اسمهان، "العوامل المؤثرة على الإقراض المصرفي في الجزائر -دراسة تحليلية وقياسية على البنوك العمومية والخاصة-، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 09، العدد 01، جامعة معسكر، الجزائر، 2023.
- (2) أمريو وردية، صخري سفيان، "التنمية الاقتصادية في إفريقيا بين تحديات الواقع ورهانات المستقبل"، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، المجلد 06، العدد 03، جامعة الجلفة، الجزائر، 2021.
- (3) بوضياف ياسين، التنمية الاقتصادية في الجزائر بين متطلبات الحاضر ورؤية مستقبلية، دراسات في التنمية والمجتمع، المجلد 03، العدد 02، 2016.
- (4) حياة عثمانى، لبزة هشام، "انعكاس القروض المصرفية على النمو الاقتصادي في الجزائر -دراسة قياسية للفترة (1990-2017)"، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 11، العدد 01، جامعة الأغواط، الجزائر، 2019.

- 5) خروبي محمد، سنوسي بن عومر، تحليل أثر القروض الموجهة للإقتصاد على تمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2001-2016، مجلة المالية والأسواق، المجلد 05، العدد 10، جامعة معسكر، الجزائر، سنة 2019.
- 6) عبد غرس سمية، بحري بوبكر، "سياسات التمويل البنكي وأثرها على التنمية الاقتصادية في الجزائر - دراسة تحليلية للفترة (2001-2020)، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد 07، العدد 02، جامعة الطارف، الجزائر، 2023.
- 7) فضيلة بوطورة، عمر جنيبة، "كفاءة إدارة الائتمان بين فعالية السياسة الاقراضية ومرونة نظام المعلومات الإقراضي في البنوك التجارية"، حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 11، العدد 22، جامعة تبسة، الجزائر، 2017.
- 8) قوادرية خديجة، قاضي عبد الرزاق وآخرون، دور البنوك التجارية في تمويل التنمية الاقتصادية، مجلة التساؤلات الاقتصادية، المجلد 02، العدد 01، الجزائر، 2022.
- 9) كمال زموري وآخرون، "نظريات التنمية وتطبيقاتها في الدول النامية مع رصد التجربة الجزائرية خلال الفترة (1997-2019)"، مجلة أوراق اقتصادية، المجلد 03، العدد 02، الجزائر، 2019.
- 10) لوراتي إبراهيم، "القروض البنكية وإجراءات منحها"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية-دراسات اقتصادية-، المجلد 10، العدد 01، جامعة الجلفة، الجزائر، 2016.
- 11) محمد سايب بن حبيب، "البعد الزمني في استراتيجية التنمية الاقتصادية"، مجلة إدارة الاعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 02، العدد 03، جامعة الأوزاعي بيروت، لبنان، 2016.
- 12) هداجي ندى، "التأصيل النظري للتنمية الاقتصادية في ظل التوجهات الجديدة في الجزائر، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 06، العدد 02، جامعة بشار، الجزائر، 2023.
- 13) وشاش فؤاد، سماعيني نسبية، "القطاع المصرفي ودوره في تمويل التنمية الاقتصادية"، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، المجلد 04، العدد 02، جامعة الوادي، الجزائر، 2020.
- 14) يحيوي نصيرة، "دور القروض البنكية في تنمية القطاع الفلاحي في الجزائر"، المجلة العلمية المستقبل الاقتصادي، المجلد 01، العدد 01، جامعة بومرداس، الجزائر، 2013.

رابعاً: مراجع الإنترنت

- (1) راتب الشلاح، "المصارف الخاصة الواقع والآفاق"، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، متاح على الرابط <http://www.mafhoum.com>، تاريخ الاطلاع 2025/03/13، على الساعة 14:09.
- (2) القروض المصرفية ومعايير منحها، نشرة توعوية يصدرها معهد الدراسات المصرفية، العدد 11، الكويت، 2011، متاحة على الرابط <https://kips.eds.kw>، تاريخ الاطلاع 2025/01/28، على الساعة 22:55.
- (3) مصادر تمويل التجارة الدولية والسيولة الدولية، جامعة سوق اهراس، الجزائر، متاحة على الرابط <http://www.univ-soukahras.dz>، تاريخ الاطلاع 2025/03/25، على الساعة 10:27.

تهدف هذه الدراسة إلى أثر القروض الموجهة على التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (1990-2023)، وذلك بتسليط الضوء في الاطار النظري على كل من القروض المصرفية، التنمية الاقتصادية و ابراز دور القروض المصرفية في تمويل التنمية الاقتصادية. وتم التطرق إلى تحليل كل من أدوات السياسة النقدية، تطور القروض الموجهة في الجزائر وكذا مؤشرات التنمية الاقتصادية في الجزائر، وفي النهاية قمنا بدراسة قياسية على المدى القصير والطويل لقياس تقدير النموذج الرياضي الذي يعبر عن العلاقة بين القروض الموجهة وتطور الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1992-2023)، وذلك عن طريق منهجية ARDL باستعمال برنامج Eviews09، حيث أظهرت نتائج الدراسة أن هناك علاقة بين القروض الموجهة وتطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر كما اثبتت الدراسة وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة من خلال اختبار الحدود للتكامل المشترك (Bound Test Approach)، لذلك فإن النموذج المتوصل اليه يبين أن هناك علاقة توازنية طويلة الاجل ومعلمات النموذج سواء في الفترة القصيرة او الطويلة معنوية ذات دلالة إحصائية، اما بالنسبة لجودة النموذج اثبتت الاختبارات التشخيصية أن النموذج ذو جودة وصالح لاستخدامه في عملية التنبؤ.

الكلمات المفتاحية: القروض المصرفية، التنمية الاقتصادية، القروض الموجهة، الجزائر، نموذج ARDL.

Abstract

This study aims to examine the impact of directed loans on economic development in Algeria during the period (1990–2023). The theoretical framework highlights bank loans, economic development, and the role of bank loans in financing economic development. The study also analyzes the instruments of monetary policy, the evolution of directed loans in Algeria, as well as indicators of economic development in the country. In the final section, an econometric analysis was conducted to estimate the short- and long-term relationship between directed loans and the evolution of the Gross Domestic Product (GDP) during the period (1992–2023), using the ARDL methodology through the EViews09 software. The results revealed a relationship between directed loans and GDP growth in Algeria. The study also confirmed the existence of a long-term cointegration between the study variables using the Bound Test Approach. Therefore, the model developed shows a long-run equilibrium relationship, and the model parameters in both the short and long term are statistically significant. As for the model's quality, diagnostic tests proved that the model is of good quality and suitable for forecasting.

Keywords: bank loans, economic development, directed loans, Algeria, ARDL model.